



منظمة الأغذية
والزراعة للأمم
المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food and
Agriculture
Organization
of the
United Nations

Organisation des
Nations Unies
pour
l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная
организация
Объединенных
Наций

Organización
de las
Naciones Unidas
para la
Alimentación y la
Agricultura

لجنة المالية

الدورة الرابعة والأربعون بعد المائة

روما، 14-15 مايو/أيار 2012

الحسابات السنوية المراجعة لعام 2011

يرجى توجيه أي أسئلة تقنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى:

السيد Pedro Guazo

مدير شعبة المالية والخزانة

برنامج الأغذية العالمي

رقم الهاتف: +3906 6513 2293

ملخص

- يسر الأمانة أن تعرض الكشف المالية المراجعة لعام 2011، مشفوعة برأي مراجعي الحسابات وتقرير المراجع الخارجي. وأعدت الكشف المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقام المراجع الخارجي بمراجعة الحسابات وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، وقدم رأياً لا تشوبه أية تحفظات على الكشف المالية. وتعرض هذه الوثيقة على المجلس عملاً بالمادة الرابعة عشرة - 6 (ب) من النظام الأساسي والمادتين 1-13 و 8-14 من النظام المالي التي تنصّ على تقديم كشف البرنامج المالية المراجعة وتقرير مراجع الحسابات الخارجي المتعلق بها. وتقدم الكشف والتقرير معاً في وثيقة واحدة.
- وفضلاً عن ذلك يشهد هذا العام وللمرة الأولى إصدار كشف بشأن الرقابة الداخلية جنباً إلى جنب مع الكشف المالية السنوية. ويوفر الكشف المذكور ضماناً محدداً بفعالية الرقابة الداخلية في البرنامج.
- وتقدم الأمانة منذ عام 2008 ردودها على توصيات مراجع الحسابات الخارجي في نفس الدورة التي يُقدّم فيها تقرير المراجع الخارجي. وترد هذه الردود في الوثيقة المعنونة "تقرير بشأن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي" (FC144/9).

التوجيهات المطلوبة من لجنة المالية

- يرجى من لجنة المالية إقرار "الحسابات السنوية المراجعة لعام 2011" لبرنامج الأغذية العالمي لتقديمها إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

مشروع المشورة

- وفقاً للمادة الرابعة عشرة من النظام الأساسي لبرنامج الأغذية العالمي، توصي لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة المجلس التنفيذي للبرنامج بأن يوافق على "الحسابات السنوية المراجعة لعام 2011".

برنامج
الأغذية
العالمي



Programme
Alimentaire
Mondial

World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 4-8/6/2012

مسائل الموارد والمالية والميزانية

البند 6 من جدول الأعمال

الحسابات السنوية المراجعة لعام 2011

للموافقة



Distribution: GENERAL

WFP/EB.A/2012/6-A/1

3 May 2012

ORIGINAL: ENGLISH

طُبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الاطلاع على وثائق المجلس التنفيذي
في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: (<http://executiveboard.wfp.org>)

مذكرة للمجلس التنفيذي

هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للموافقة

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

الموظف المسؤول، إدارة تسيير الموارد السيد S. O'Brien رقم الهاتف: 066513-2682 والمساءلة:

مدير شعبة المالية والخزانة: السيد P. Guazo رقم الهاتف: 066513-2293

مدير دائرة التقارير المالية: السيد G. Craig رقم الهاتف: 066513-2094

يمكنكم الاتصال بالسيدة I. Carpitella، كبيرة المساعدين الإداريين لوحدة خدمات المؤتمرات، إن كانت لديكم أسئلة تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

بيان المحتويات

الصفحة	
4	عرض
5	مشروع القرار
7	القسم الأول
7	• بيان المدير التنفيذي
15	• بيان الرقابة الداخلية
19	• الكشف الأول
20	• الكشف الثاني
21	• الكشف الثالث
22	• الكشف الرابع
25	• الكشف الخامس
24	• مذكرات على الكشوف المالية بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2011
63	• الملحق الأول
64	القسم الثاني
66	• خطاب الإحالة لتقرير مراجع الحسابات الخارجي
68	• تقرير مراجع الحسابات المستقل
70	• تقرير المراجع الخارجي عن السنة المنتهية في ديسمبر/كانون الأول 2011
83	• الملحق

يسر الأمانة أن تعرض الحسابات السنوية المراجعة لعام 2011 ، مشفوعة برأي مراجعي الحسابات وتقرير المراجع الخارجي. وأعدت الكشوف المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقام المراجع الخارجي بمراجعة الحسابات وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، وقدم رأياً لا تشوبه أية تحفظات على الكشوف المالية.

وتُعرض هذه الوثيقة على المجلس عملاً بالمادة الرابعة عشرة – 6 (ب) من النظام الأساسي والمادتين 13-1 و14-8 من النظام المالي التي تنصّ على تقديم كشوف البرنامج المالية المراجعة وتقرير مراجع الحسابات الخارجي المتعلق بها. وتُقدم الكشوف والتقرير معاً في وثيقة واحدة.

وفضلاً عن ذلك يشهد هذا العام وللمرة الأولى إصدار كشف بشأن الرقابة الداخلية جنباً إلى جنب مع الكشوف المالية السنوية. ويوفر الكشف المذكور ضماناً محدداً بفعالية الرقابة الداخلية في البرنامج.

وتقدم الأمانة منذ عام 2008 ردودها على توصيات مراجع الحسابات الخارجي في نفس الدورة التي يُقدّم فيها تقرير المراجع الخارجي. وترد هذه الردود في الوثيقة المعنونة "تقرير بشأن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي" (الوثيقة WFP/EB.A/2012/6-H/1).

مشروع القرار*

إن المجلس:

- (1) يوافق على الحسابات السنوية المراجعة لعام 2011، مقترنة بتقرير مراجع الحسابات الخارجي، عملاً بالمادة الرابعة عشرة - 6 (ب) من النظام الأساسي؛
- (2) يلاحظ استخدام 752 890 مليون دولار أمريكي من الحساب العام في عام 2011 لشطب الخسائر النقدية، والمبالغ المستحقة من الموظفين والموردين؛
- (3) يلاحظ أن خسائر ما بعد التسليم للسلع في عام 2011 تشكل جزءاً من النفقات التشغيلية في نفس الفترة.

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي الذي اعتمده المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

القسم الأول

بيان المدير التنفيذي

مقدمة

1- وفقاً للمادة الرابعة عشرة -6 (ب) من النظام الأساسي والمادة 1-13 من النظام المالي، أتشرف بأن أعرض على المجلس التنفيذي (المجلس) الكشف المالية لبرنامج الأغذية العالمي عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011، بقصد الموافقة عليها. كما أقدم إلى المجلس تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن الكشف المالية لسنة 2011، مشفوعاً برأيه بشأن هذه الكشف المالية بموجب المادة 8-14 من النظام المالي وملحق النظام المالي.

التحليل المالي وتحليل الميزانية

ملخص

- 2- شكّل عام 2011 تحدياً آخر للبرنامج والجهات المانحة والمستفيدين. ومع استمرار معاناة 900 مليون نسمة من الجوع، وارتفاع أسعار الأغذية والوقود، وتزايد الاضطرابات الاجتماعية والسياسية، ازدادت أهمية البرنامج والحاجة إليه أكثر من أي وقت مضى.
- 3- وعلى مدى عام 2011، واصل البرنامج جهوده لتلبية الاحتياجات المتغيرة عن طريق توفير الأدوات السليمة والغذاء المناسب في المكان المناسب وفي الوقت المناسب. وبالرغم من الأجواء المالية البالغة الصعوبة، واصلت الجهات المانحة تقديم الدعم القوي عن طريق مساهمات بلغت 3 596.5 مليون دولار أمريكي، مما أتاح للبرنامج مواصلة تقديم المساعدة إلى المستفيدين والتصدي لحالات الطوارئ في منطقة القرن الأفريقي والبلدان المتأثرة بأحداث الربيع العربي.
- 4- وظل البرنامج يعمل في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي يسجل بموجبها المساهمات كجزء من الإيرادات عند تأكيدها تحريرياً، وتسجل المصروفات عند تلقي السلع أو الخدمات أو عند تسليم السلع الغذائية. وهناك دائماً فجوة زمنية بين إثبات الإيرادات وإثبات المصروفات. ولذلك فإن الموارد المتاحة للإنفاق في عام 2011 تشمل أرصدة الصناديق في نهاية عام 2010، والمساهمات الجديدة المؤكدة من جانب الجهات المانحة خلال عام 2011. وبناءً على ذلك، قد تكون المصروفات في سنة ما أعلى أو أقل من الإيرادات العائدة من المساهمات في هذه السنة نظراً لقيام البرنامج باستخدام أو تجديد أرصدة الصناديق.

الأداء المالي في عام 2011

- 5- بلغ مجموع الإيرادات 3 736.1 مليون دولار أمريكي، بانخفاض قدره 530.1 مليون دولار أمريكي، أي بنسبة 12 في المائة عن إيرادات عام 2010 التي بلغت 4 266.2 مليون دولار أمريكي. وشمل مجموع إيرادات عام 2011 ما يلي:

- ← 3 596.5 مليون دولار أمريكي من المساهمات النقدية والعينية؛
- ← فروق صرف العملات الأجنبية (0.5 مليون دولار أمريكي)؛
- ← 27.5 مليون دولار أمريكي من عائد الاستثمار؛

← 112.6 مليون دولار أمريكي من الإيرادات الأخرى.

6- وبلغ مجموع نفقات البرنامج في عام 2011 ما قيمته 4 016.8 مليون دولار أمريكي، بانخفاض قدره 220.9 مليون دولار أمريكي، أي 5 في المائة مقارنة بعام 2010. ووصل حجم السلع الغذائية الموزعة في عام 2011 إلى 3.8 مليون دولار أمريكي، بهبوط قدره 0.8 مليون طن متري، أي 17 في المائة، مقارنة بعام 2010 الذي وصل فيه حجم الأغذية الموزعة إلى 4.6 مليون طن متري. ويعبر الهبوط في حجم الأغذية الموزعة في جانب منه عن التوسع في استخدام أدوات جديدة للمساعدة، مثل النقد والقوائم.

7- وشهد عام 2010 عجزاً في الإيرادات عن المصروفات بما قدره 280.7 مليون دولار أمريكي، مقارنة بفائض بلغ 28.5 مليون دولار أمريكي في عام 2011. وجاء هذا التغيير كمحصلة نهائية لما يلي:

← هبوط قدره 533.3 مليون دولار أمريكي في الإيرادات العائدة من المساهمات التي انخفضت من 129.8 4 مليون دولار أمريكي في عام 2010 إلى 596.5 3 مليون دولار أمريكي في عام 2011؛

← هبوط قدره 220.9 مليون دولار أمريكي في الإنفاق من 237.7 4 مليون دولار أمريكي في عام 2010 إلى 4 016.8 مليون دولار أمريكي في عام 2011؛

← زيادة قدرها 6.1 مليون دولار أمريكي في الإيرادات الأخرى نتيجة لزيادة مستوى أنشطة الحسابات الخاصة؛

← هبوط قدره 2.9 مليون دولار أمريكي في الإيرادات الأخرى كنتيجة صافية لانخفاض قدره 7.8 مليون دولار أمريكي في عائد سعر الصرف بعد ارتفاع سعر الدولار الأمريكي في عام 2011 مقابل اليورو، وهي العملة الرئيسية غير الدولار الأمريكي التي يحتفظ بها البرنامج، وزيادة قدرها 4.9 مليون دولار أمريكي في عائد الاستثمار.

المركز المالي في نهاية عام 2011

8- في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011، بلغ مجموع الأرصدة والاحتياطيات المالية للبرنامج 3 787.5 مليون دولار أمريكي، منها 2 836 مليون دولار أمريكي تتعلق بمشاريع البرنامج، وهي تمثل تقريباً سبعة أشهر من النشاط التشغيلي (سبعة أشهر في عام 2010). ويتعلق الرصيد بالحساب العام، والحسابات الخاصة، والاحتياطيات، والعمليات الثنائية، والصناديق الاستثنائية.

9- وازداد مجموع النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل بمبلغ 326.8 مليون دولار أمريكي، أي 25 في المائة، من 1 329.1 مليون دولار أمريكي في عام 2010 إلى 1 655.9 دولار أمريكي في عام 2011. وترجع الزيادة أساساً إلى تحصيل أرصدة كبيرة من المساهمات المستحقة القبض في عام 2010 والسنوات السابقة؛ وتحسن متوسط الفترة التي يستغرقها تحصيل الأموال النقدية من المانحين. وتنعكس هذه التغييرات أيضاً في هبوط المساهمات المستحقة القبض التي بلغت 1 825.1 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2011، بانخفاض قدره 645.4 مليون دولار أمريكي، أي 26 في المائة مقارنة بعام 2010.

10- وتغطي نقدية البرنامج واستثماراته القصيرة الأجل في شريحة صناديق فئات البرامج البالغ قيمتها 1 065.3 دولار أمريكي ثلاثة أو أربعة أشهر من العمليات مقابل شهرين في عام 2010.

11- وفي نهاية عام 2011 ازداد مخزون السلع الغذائية لدى البرنامج بما قيمته 78.5 مليون دولار أمريكي، أي بنسبة 12 في المائة عن قيمته في عام 2010 بسبب زيادة متوسط أسعار مخزون السلع المحتفظ بها رغم انخفاض الكميات المحتفظ بها،

والتي بلغت 1.2 مليون طن متري في نهاية عام 2011، بانخفاض نسبته 8 في المائة عن مستوياتها في نهاية عام 2010 عندما بلغت 1.3 مليون طن متري.

12- ووفقاً للمتطلبات التشغيلية المتوقعة في خطة الإدارة للفترة 2012-2014 فإن مخزون السلع الغذائية البالغ 1.2 مليون طن متري يمثل أربعة أشهر من النشاط.

تحليل الميزانية

أساس الميزانية

13- استُمدت أرقام الميزانية بالنسبة لتكاليف المشاريع المباشرة وتكاليفها غير المباشرة (ميزانية دعم البرامج والإدارة) التي أُعلن عنها في الكشف المالي الخامس "كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية" من برنامج العمل المحدد في خطة الإدارة لفترة السنتين 2010-2011. وتعبّر خطة الإدارة عن مجموع ميزانيات التكاليف المباشرة وغير المباشرة التي وافق عليها المجلس التنفيذي مباشرة أو من خلال ما فوضه من سلطات، وتستند عموماً إلى الاحتياجات. وتتاح الموارد لتغطية التكاليف المباشرة عندما تتأكد مساهمات الجهات المانحة للمشاريع المعتمدة، ومن خلال آليات التمويل بالسلف. وتتاح الموارد لتلبية التكاليف غير المباشرة من خلال الموافقة على خطة الإدارة.

14- ووصل مجموع برنامج العمل لعام 2011 إلى 4 346.6 مليون دولار أمريكي حسب ما حددته خطة الإدارة الأصلية للفترة 2010-2011 التي عرضت على المجلس التنفيذي في نوفمبر/تشرين الثاني 2009. ويرد ذلك في الكشف المالي الخامس بوصفه 'الميزانية الأصلية'. ومع نهاية عام 2011، اتسع برنامج العمل ليعبّر عن التغييرات في احتياجات مشاريع البرنامج الناتجة أساساً عن عمليات الطوارئ في باكستان ومنطقة القرن الأفريقي والبلدان المتأثرة بأحداث الربيع العربي. ووصل المستوى النهائي لبرنامج العمل لعام 2011 إلى 5 988.4 مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها 1 641.8 مليون دولار أمريكي، أي 38 في المائة. ويرد بيان ذلك في الكشف المالي الخامس بوصفه 'الميزانية النهائية'.

استخدام الميزانية

15- من المهم ملاحظة أن البرنامج لا يمكنه استخدام الموارد إلا عندما تتأكد المساهمات للمشاريع المعتمدة، أو من أموال آليات التمويل بالسلف استناداً إلى المساهمات المتوقعة، أو من خلال المشتريات الاستراتيجية باستخدام مرفق الشراء الآجل. ولذلك كان استخدام الميزانية خلال العام مقيداً بتوقيت المساهمات المؤكدة، ومبالغ المساهمات المؤكدة، والقيود التشغيلية المتأصلة، وتوافر أموال التمويل بالسلف. وبلغت الميزانية النهائية للتكاليف المباشرة للبرنامج 5 710.9 مليون دولار أمريكي في عام 2011. وتتجسّد هذه القيود في نسبة استخدام الميزانية النهائية لتكاليف المشاريع المباشرة التي بلغت 61 في المائة في عام 2011.

16- وتعبّر معدلات استخدام مختلف عناصر التكاليف عن معدل الاستخدام على النحو المبين أدناه. ويرجع التفاوت في استخدام مختلف عناصر تكاليف الميزانية إلى عدد من العوامل التشغيلية المختلفة، مثل المنشأ المقرر للسلع مقابل المكان الفعلي الذي تجري فيه عمليات شراء الأغذية.

← استهلكت نسبة 63 في المائة من ميزانية السلع الغذائية؛

← بلغ معدل استهلاك ميزانية النقل الخارجي 45 في المائة نتيجة لزيادة المشتريات المحلية والإقليمية الفعلية مقارنة بالمشتريات المقررة؛

- ◀ بلغ معدل استهلاك ميزانية النقل البري والتخزين والمناولة 59 في المائة؛
- ◀ بلغ معدل استهلاك تكاليف التشغيل المباشرة الأخرى 59 في المائة؛
- ◀ بلغ معدل استهلاك تكاليف الدعم المباشرة 66 في المائة.

17- وانخفضت الميزانية الأصلية للتكاليف غير المباشرة في ميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2011 من 283.9 مليون دولار أمريكي إلى 277.5 مليون دولار أمريكي. وشملت ميزانية دعم البرامج والإدارة النهائية 237.7 مليون دولار أمريكي في الميزانية العادية لدعم البرامج والإدارة، و39.8 مليون دولار أمريكي للصناديق الرأسمالية وصناديق بناء القدرات.

18- واستخدمت نسبة 99 في المائة من الميزانية العادية النهائية المعتمدة لدعم البرامج والإدارة حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2011.

19- واستخدمت حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2011 نسبة 87 في المائة من الميزانية الرأسمالية وميزانية بناء القدرات النهائية المعتمدة. ويمكن أن يعزى معظم الفرق إلى الأرصدة المتبقية من البنود المخصصة لإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن وصندوق الطوارئ الأمنية.

تعزيز الشفافية والمساءلة

- 20- تقضي المادة 1-12 من النظام المالي بأن يتأكد البرنامج من أن ضوابط الرقابة الداخلية تراعي أفضل الممارسات المتبعة. وتعهّد البرنامج في يونيو/حزيران 2009 باستعراض نطاق تطبيق أفضل الممارسات في ضوابط الرقابة الداخلية ثم تنفيذها بما يتماشى مع التوجيهات الصادرة عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي.
- 21- واتخذت في عام 2010 المرحلة الأولى من هذا العمل في إطار مبادرة تعزيز الضوابط الإدارية والمساءلة. وكشف هذا العمل عن الآتي:

(1) البرنامج يُطبق بالفعل جميع العناصر الرئيسية في نظام فعال للرقابة الداخلية ولكنها قد تكون في حاجة إلى تحسين؛

(2) يشترط لتحسين الرقابة الداخلية نجاح تنفيذ مبادرات النهوض بالأداء وإدارة المخاطر.

22- واستمر العمل نحو تحقيق هذه الغاية خلال عام 2011:

- ◀ صدر إطار جديد للرقابة الداخلية استناداً إلى لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي، وروعت فيه آراء مراجعي الحسابات الخارجيين والداخليين ولجنة مراجعة الحسابات. ويتألف الإطار من العناصر الرئيسية الخمسة التي حدتها لجنة المنظمات الراعية، وهي الاتصالات الداخلية؛ وإدارة المخاطر؛ وأنشطة الرقابة؛ والمعلومات والاتصالات؛ والرصد، ويضم الإطار 22 مبدأ من مبادئ أفضل الممارسات.
- ◀ وضعت مجموعة من المواد التوجيهية لمساعدة المديرين على تنفيذ الإطار الجديد للرقابة الداخلية. وشمل ذلك دليلاً جديداً تماماً للمديرين بشأن الرقابة الداخلية، ومجموعة من الأدوات الجديدة للتقييم الذاتي للرقابة الداخلية وإرشادات أخرى بشأن تنفيذ إدارة المخاطر والأداء.
- ◀ قدّمت إدارة تسيير الموارد والمساءلة تدريباً ودعماً مباشراً لعمليات استعراض الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في عدد من المكاتب القطرية (مع التركيز بشكل خاص على المكاتب الكبيرة) والمكاتب الإقليمية وشعب المقر.

- ◀ واصلت الأمانة تركيز اهتمام الإدارة على المتابعة الفعالة لتوصيات الأجهزة الرقابية الداخلية والخارجية، ورفع تقاريرها بانتظام إلى لجنة مراجعة الحسابات في البرنامج بشأن حجم وطبيعة التوصيات غير المنفذة والإجراءات الجارية اتخاذها للتغلب على المخاطر الكبيرة.
- ◀ أعد مشروع دليل جديد لإدارة الموارد المالية، ومشروع دليل للموارد البشرية في البرنامج وسيجري الانتهاء منهما وإتاحتهما لكل موظفي البرنامج في عام 2012.
- ◀ بدأ تطبيق عملية جديدة تحمل كل مدير من كبار المديرين على تزويد المدير التنفيذي (من خلال إطار البرنامج للمساءلة الداخلية) بمجموعة من الضمانات المحددة المتصلة بتنفيذ الرقابة الداخلية داخل كيانات مكاتبهم. واستعرض المديرون المباشرون بيانات الضمانات الفردية لاستكمالها والتحقق من دقتها عند الاقتضاء.
- ◀ اتخذت إجراءات أخرى موجهة لمعالجة المجالات الرئيسية التي يمكن تحسين الرقابة الداخلية فيها. وشملت هذه الإجراءات إنشاء مجلس جديد للإدارة التنفيذية بغرض ترشيد وتعزيز هيكل صنع القرارات الداخلية؛ ومواصلة العمل لتحسين الأدلة والتوجيهات والتعليمات المتاحة للموظفين؛ وبذل جهود كبيرة لتعزيز ممارسات إدارة المخاطر والأداء في البرنامج.

23- وصدر لأول مرة هذا العام مع الكشف المالية السنوية بيان عن الرقابة الداخلية يشمل ضمانات محددة بشأن فعالية الرقابة الداخلية في البرنامج الذي بات الآن واحداً من وكالات وبراامج الأمم المتحدة القليلة التي تقدّم هذا المستوى الإضافي من الضمانات لجهازها الرئاسي.

24- وأعد بيان الرقابة الداخلية على أساس استعراض شامل لضوابط الرقابة الداخلية من جانب المديرين على نطاق المنظمة، وحللت نتائج ذلك الاستعراض وتم التثبت من صحتها على أساس عمل وتوصيات المراجعين الداخليين والخارجيين وخدمات التقييم.

25- وكما يتضح من بيان الرقابة الداخلية، لا تزال أفضل ممارسات الرقابة الداخلية آخذة في التطور بينما تتغير أيضاً المخاطر التي تواجهها المنظمة بمرور الوقت. وسوف تظل هناك دوماً مجالات في حاجة إلى المزيد من التحسين، ويشير البيان تحديداً إلى أهم تلك المجالات. وسوف تواصل مبادرة تعزيز الضوابط الداخلية والمساءلة خلال عام 2012 معالجة القضايا المحددة المطروحة هذا العام ومواصلة دمج مفاهيم الرقابة الإدارية القوية في ثقافة المنظمة. وسوف تشمل مجالات النشاط الرئيسية في إطار المشروع ما يلي:

- ◀ وضع خطط عمل واضحة لمعالجة جميع الجوانب المطروحة في بيان الرقابة الداخلية لعام 2011؛
- ◀ توفير المزيد من الدعم وتدريب المديرين والموظفين على الجوانب الرئيسية للرقابة الداخلية؛
- ◀ مواصلة صقل توجيهات وأدوات الرقابة الداخلية وتحسين استبيان الضمانات الذي يستوفيه المديرون؛
- ◀ الانتهاء من وضع وإصدار دليل جديد للموارد البشرية في البرنامج؛ واستكمال العمل في وضع الأجزاء التي لم تستكمل من دليل إدارة الموارد المالية؛
- ◀ اتخاذ المزيد من الإجراءات لتعميم الجهود الجارية حالياً في إطار مبادرة تعزيز الضوابط الإدارية والمساءلة.

26- ويقوم البرنامج منذ عام 2008 بإعداد كشوفه المالية باستخدام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وبعد اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتنفيذها في عام 2008 وترسيخ هذا التنفيذ منذ ذلك الحين، عزز البرنامج قدرته على توليد معلومات مالية ملائمة ومفيدة لتحسين الشفافية والمساءلة التي يدير بها موارده. ونجحت أيضاً ثمان وكالات أخرى في الأمم المتحدة خلال عام 2011 في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في السنة المالية 2010،

وسوف يساعد ذلك على إمكانية مقارنة الأداء المالي والمركز المالي في المستقبل بين الوكالات التي تمثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. واتخذ البرنامج أيضاً عدة خطوات مهمة أخرى خلال عام 2011 لزيادة تعزيز الشفافية والمساءلة.

27- ولا يزال البرنامج يمارس دوره النشط في دعم وكالات الأمم المتحدة الأخرى في جهودها للأخذ بالمعايير الدولية المحاسبية للقطاع العام لأول مرة من خلال اشتراكه في فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى. ولاقى هذا الدعم ترحيباً كبيراً من وكالات الأمم المتحدة التي نجحت في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام 2011، والوكالات الأخرى التي لم تنته بعد من عملية التنفيذ. ولا يزال البرنامج ملتزماً بدعم وكالات الأمم المتحدة الأخرى دعماً كاملاً في هذا الصدد خلال عام 2012 وما بعده.

28- ويجري باستمرار تحديث المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام حتى تعبر عن أفضل الممارسات المحاسبية المعمول بها. ويقتضي الالتزام المستمر من البرنامج بهذه المعايير تركيزاً شديداً لضمان مواكبتنا للتطورات المهنية المستجدة في هذا المجال. وصدرت في عام 2010 أربعة معايير جديدة من هذا النوع تتعلق بالأدوات المالية والأصول غير الملموسة (المعيار 28: الأدوات المالية: العرض؛ والمعيار 29: الأدوات المالية: الإثبات والقياس؛ والمعيار 30: الأدوات المالية: الإفصاح؛ والمعيار 31: الأصول غير المادية). وبدأ تنفيذ المعيار 31 وستنفذ المعايير الأخرى اعتباراً من عام 2013 وفقاً لمقتضيات تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وصدر في عام 2011 معيار جديد من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، هو المعيار 32 بشأن ترتيبات امتياز تقديم الخدمات: منح الامتياز، الذي سيلزم تطبيقه بحلول عام 2014.

29- ويمضي البرنامج قدماً في تحقيق أقصى أثر ممكن لهذه المعايير على مستوى الشفافية والمساءلة في جميع جوانب عملياته - 'الفائدة المحققة من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام'. وفي هذا الصدد، وانطلاقاً من العديد من المبادرات التي اتخذت منذ تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، أنشئ في الربع الأول من عام 2011 مجلس الإدارة التنفيذي الذي يضم المدير التنفيذي وكبار الموظفين الآخرين. واجتمع مجلس الإدارة التنفيذي بانتظام لمناقشة القضايا والاستراتيجيات ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك الكشف المالية ربع السنوية التي تتضمن الأداء المالي للبرنامج، ومركزه المالي وتدفقاته النقدية، مشفوعة بتحليل نوعي للمقاييس الرئيسية للأداء المالي. وساعد ذلك على تعزيز تركيز الإدارة العليا على المخاطر المالية المحددة.

إدارة المخاطر المؤسسية وإدارة المخاطر المالية

إدارة المخاطر المؤسسية

30- وافق المجلس في نوفمبر/تشرين الثاني 2005 على سياسة البرنامج لإدارة المخاطر. واتخذ البرنامج منذ ذلك الحين عدة إجراءات لتعميم إدارة المخاطر في جميع أنشطته، ويواصل تعزيز عملياته الداخلية بعد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتنفيذ المرحلة الثانية من شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (وينجز 2).

31- ووضعت خطة لإدارة المخاطر وبحثت مع لجنة مراجعة الحسابات التي لا تزال تتلقى إحاطات منتظمة عن التقدم المحرز في التنفيذ. وتم وضع سجل للمخاطر المؤسسية، ويخضع هذا السجل لاستعراض منتظم من مجلس الإدارة التنفيذي الذي أنشئ في مطلع عام 2011. ويتولى مجلس الإدارة التنفيذي مهام إدارة المخاطر التي كانت تقع من قبل على عاتق اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر. وفي هذا الصدد، ييسر مجلس الإدارة التنفيذي اتخاذ القرارات المتعلقة بكل المخاطر المؤسسية والتشغيلية والمالية التي تواجهها المنظمة، بما في ذلك مراقبة وإدارة الإجراءات ذات الصلة بالتخفيف من المخاطر.

32- وفي إطار الالتزام بتحسين الشفافية في إدارة المخاطر، عقدت الأمانة سلسلة جلسات إحاطة تشغيلية فصلية للنظر في المخاطر السياقية والبرامجية والمؤسسية الناشئة عن سجل المخاطر المؤسسية وكذلك المخاطر التي تؤثر تحديداً على العمليات القطرية (في أفغانستان والصومال على سبيل المثال).

33- وواصل البرنامج طيلة عام 2011 إدماج إدارة المخاطر في جميع وحدات المنظمة. ووضعت سجلات رسمية للمخاطر في 67 في المائة من كيانات المكاتب (المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية وشعب المقر) حتى ديسمبر/كانون الأول 2011. وأنشئت شبكة من أنصار إدارة المخاطر للدفع قُدماً بأفضل الممارسات في هذا المضمار. وتزعم شعبة إدارة الأداء والمساءلة تقديم دعم مباشر وتدريب إلى جميع المكاتب التي لم تصل بعد إلى تلك المستويات الرفيعة خلال عام 2011. ودعماً للإدارة الفعالة للمخاطر على نطاق المنظمة، وضعت شعبة إدارة الأداء والمساءلة تطبيقاً حاسوبياً يعتمد على نظم وتطبيقات ومنتجات تجهيز البيانات (SAP)، وسيبدأ تنفيذه في جميع الوحدات والمكاتب بحلول عام 2013. وتم الانتهاء من وضع تصميم أولي للمواصفات التقنية لهذا النظام وسيجري ضبط إعداداته واختباره وتجريبه في عام 2012 كجزء من خطة تنفيذ إدارة المخاطر.

إدارة المخاطر المالية

34- يتعرض البرنامج بسبب أنشطته لمخاطر مالية مختلفة، منها آثار تغير الأسعار في أسواق الديون والأسهم، وأسعار صرف العملة الأجنبية، وأسعار الفائدة، وعجز المدينين عن الوفاء بالتزاماتهم. وتركز سياسات إدارة المخاطر المالية في البرنامج على عدم القدرة على التنبؤ بالأسواق المالية، وتعمل على التقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة المحتملة على الأداء المالي للبرنامج إذا تسنى ذلك.

35- وتتولى وحدة مختصة في الخزنة المركزية تنفيذ إدارة المخاطر المالية باستخدام الخطوط التوجيهية التي وضعتها لجنة الاستثمار التابعة للبرنامج، وآراء الفريق الاستشاري المعني بالاستثمار الذي يضم خبراء خارجيين في مجال الاستثمار. وتغطي السياسات المعمول بها مجالات المخاطر المالية، مثل مخاطر تحويل العملات الأجنبية، وأسعار الفائدة، والمخاطر الائتمانية، واستخدام الأدوات المالية المشتقة، واستثمار السيولة الزائدة. ولا يوجد تخوف من عدم تصفية الحسابات المستحقة القبض والحسابات المستحقة الدفع عند استحقاقها.

36- وتم الانتهاء خلال عام 2011 من المرحلة الأولى لتعزيز نظام إدارة الخزنة بتنفيذ الوحدة النموذجية لإدارة الخزنة والمخاطر المتعلقة بمعاملات العملة الأجنبية، والودائع، واستثمارات سوق المال، بما في ذلك إنشاء موقع للمعاملات الإلكترونية يمكن الحصول من خلاله على أسعار تنافسية من المصارف بسجل كامل للمتابعة. وتتيح عمليات الخزنة المعززة تحقيق وفورات كبيرة في التكاليف، وبخاصة تحويل أموال المانحين إلى العملات المحلية لدعم تنفيذ المشاريع.

37- وبلغ مجموع الالتزامات المتعلقة باستحقاقات موظفي البرنامج 349 مليون دولار أمريكي حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2011. والتمس البرنامج مشورة خبراء اكتواريين مستقلين لتحديد قيمة هذه الالتزامات. ومن أصل هذا المبلغ، تم حتى الآن تمويل 217.7 مليون دولار أمريكي عن طريق تحميله على المشاريع والصناديق ذات الصلة. وأما الرصيد المتبقي وقدره 131.3 مليون دولار أمريكي فلم يتم تحميله بعد على الصناديق والمشاريع الفردية. وتعامل هذه الالتزامات كرصيد دائن في الحساب العام. ووافق المجلس في دورته السنوية لعام 2010 على خطة تمويل تتعلق باستحقاقات الموظفين غير الممولة المخصصة حالياً للحساب العام. وتشمل خطة التمويل مبلغاً سنوياً إضافياً قدره 7.5 مليون دولار أمريكي في التكاليف الموحدة للموظفين لمدة 15 عاماً تبدأ في عام 2011 بغرض الوصول إلى حالة التمويل الكامل مع نهاية الفترة.

الاستدامة

- 38- قِيم البرنامج عواقب أي انخفاض محتمل في المساهمات في سياق الحالة المالية والاقتصادية العالمية، وما إذا كان هذا الانخفاض سيقابله انخفاض في حجم العمليات وعدد المستفيدين من المساعدة. وأنا على ثقة، بعد الاطلاع على أنشطة البرنامج المتوقعة والمخاطر المقابلة لها، بأن البرنامج لديه ما يكفي من الموارد للاستثمار في العمل على الأجل المتوسط. ولهذا السبب، فإننا سنواصل إعداد الكشوف المالية للبرنامج على أساس استمرارية العمل.
- 39- وهذا الرأي تؤيده المبررات التالية: (1) الاحتياجات المحددة في خطة الإدارة للفترة 2012-2014؛ (2) الخطة الاستراتيجية للفترة 2008-2013؛ (3) الأصول الصافية المحتفظ بها بنهاية الفترة والمساهمات المحصلة في عام 2011؛ (4) مستويات المساهمات المتوقعة لعام 2012؛ (5) الاتجاه السائد في الدعم المقدم من المانحين والذي مكن البرنامج من مواصلة الاضطلاع بولايته منذ إنشائه في عام 1963.

المسائل الإدارية

- 40- يتضمن الملحق الأول بيانات عن مقر البرنامج الرئيسي وأسماء وعناوين المستشار القانوني، والخبراء الاكثوريين، والمصرفيين الرئيسيين، والمراجع الخارجي.

المسؤولية

- 41- وفقاً لما تنص عليه المادة 13-1 من النظام المالي، يسرني أن أقدم الكشوف المالية التالية التي أُعدت بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأشهد، وفقاً لأفضل ما يتوفر لدينا من معرفة ومعلومات، أن جميع المعاملات التي جرت خلال الفترة قد أُدخلت في السجلات المحاسبية، وأن هذه المعاملات، مقترنة بالكشوف والمذكرات المالية التالية والتي تشكل جزءاً من هذا التقرير، تعبر بأمانة عن المركز المالي لبرنامج الأغذية العالمي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011.

- الكشف الأول - كشف المركز المالي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011
- الكشف الثاني - كشف الأداء المالي عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011
- الكشف الثالث - كشف التغيرات في الأصول الصافية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011
- الكشف الرابع - كشف التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011
- الكشف الخامس - كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011

2011

مذكرات على الكشوف المالية

تم التوقيع على النسخة الأصلية

Josette Sheeran

المديرة التنفيذية

روما، 28 مارس/آذار 2012

بيان الرقابة الداخلية

نطاق المسؤولية والغرض من الرقابة الداخلية

- 42- المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي مسؤول أمام المجلس عن إدارة البرنامج وتنفيذ برامجه ومشاريعه وأنشطته الأخرى. وعلى المدير التنفيذي، بموجب المادة 12-1 من النظام المالي، أن يضع ضوابط الرقابة الداخلية، بما في ذلك المراجعة الداخلية والتحقق، لضمان استخدام موارد البرنامج بفعالية وكفاءة، والحفاظ على أصوله المادية.
- 43- والغرض من نظام الرقابة الداخلية هو الحد من مخاطر العجز عن تحقيق أهداف البرنامج ومقاصده وإدارة تلك المخاطر وليس القضاء عليها. ولذلك فإن نظام الرقابة الداخلية لا يوفر سوى ضمانات معقولة ولكنها ليست مطلقة لكفالة تحقيق مقاصد البرنامج. ويستند النظام إلى عملية مستمرة، الغرض منها هو تحديد المخاطر الرئيسية أمام تحقيق الأهداف، وتقييم طبيعة وحجم تلك المخاطر وإدارتها بفعالية وكفاءة وبأسلوب اقتصادي.

بيئة عمل البرنامج

- 44- على البرنامج بحكم طبيعة عمله كمنظمة إنسانية أن يذهب إلى حيث تستدعيه الحاجة. ويعرض ذلك البرنامج لحالات تشتت فيها المخاطر الكامنة سواء ما يتصل منها بأمن موظفيه أو قدرته على الحفاظ على مستويات رفيعة من الرقابة الداخلية. ويسعى البرنامج إلى التعاون الكامل مع أجهزته الرئاسية في توضيح المخاطر التي تواجهه وتقاسم الاستجابة لها سعياً إلى تقليلها إلى أدنى حد حيثما أمكن.
- 45- والرقابة الداخلية هي أحد الأدوار الرئاسية للإدارة وجزء لا يتجزأ من العملية الشاملة لإدارة العمليات. وبالتالي فإن مسؤولية إدارة البرنامج على كافة المستويات تشمل ما يلي:
- ◀ تهيئة بيئة داخلية تعزز الرقابة الداخلية الفعالة؛
 - ◀ تحديد وتقييم المخاطر التي قد تؤثر على تحقيق الأهداف؛
 - ◀ تحديد واقتراح السياسات والخطط ومعايير العمل والإجراءات والنظم وأنشطة الرقابة الأخرى للتقليل إلى أدنى حد من المخاطر المصاحبة للتعرضات المحددة والتخفيف و/أو الحد منها؛
 - ◀ ضمان فعالية تدفق المعلومات والاتصال حتى يتاح لكل الموظفين ما يحتاجونه من معلومات لأداء مسؤولياتهم؛
 - ◀ رصد فعالية عمليات الرقابة المحددة وتشجيع التحسين المستمر لتلك العمليات.

إطار الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر المؤسسية

- 46- اعتمد البرنامج في عام 2011 إطاراً جديداً للرقابة الداخلية انطلاقاً من أفضل الممارسات المتبعة في اللجنة الراعية للمنظمات التابعة للجنة تريدواي. ويعتمد الإطار الجديد على مجموعة من التوجيهات والأدوات الإضافية لمساعدة المديرين على تقييم فعالية الرقابة الداخلية في كيانات مكاتبهم.
- 47- وواصل البرنامج تطوير وتعزيز عملياته الخاصة بإدارة المخاطر وفقاً لسياسته بشأن إدارة المخاطر المؤسسية. ويسعى البرنامج في إطار هذه السياسة إلى تحديد وإدارة المخاطر على مستويين عريضين، هما المخاطر المؤثرة على كل كيان على حدة (المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية وشعب المقر الرئيسي) والمخاطر المؤثرة على البرنامج ككل.

- 48- ويرصد البرنامج، والأمم المتحدة عموماً، الحالة الأمنية في كل بلد يعمل فيه، لاتخاذ القرارات الاستراتيجية اللازمة للحد من تعرض عملياته وموظفيه للمخاطر. ويهدف البرنامج من وراء ذلك إلى ضمان تجميع كل المخاطر التي تواجه كل كيان من كيانات مكاتبه في سجل رسمي للمخاطر واستعراضها بانتظام من جانب المدير المباشر وتصعيدها إلى المدير الأقدم لتوجيه الاهتمام إليها عند اللزوم.
- 49- وأجري تقييم رفيع المستوى للمخاطر المؤسسية أسفر عن إنشاء سجل للمخاطر المؤسسية جرى استعراضه وتعديله بانتظام من جانب مجلس الإدارة التنفيذي خلال عام 2011. ويشكل سجل المخاطر المؤسسية وسيلة للحكم على مستوى التعرض للمخاطر في البرنامج. ويُعرض هذا السجل على لجنة مراجعة الحسابات في البرنامج ويستخدم كأساس للإحاطات التي تقدّم إلى المجلس التنفيذي. وقدّمت الإدارة منذ الربع الأول من عام 2011 إلى المجلس التنفيذي إحاطات تشغيلية ربع سنوية تناولت مدى تقبل البرنامج للمخاطر في سياق عمليات قطرية بعينها.
- 50- ونتيجة لذلك، تلقت لجنة مراجعة الحسابات المكلفة بإسداء المشورة إلى المدير التنفيذي والمجلس التنفيذي بشأن فعالية ضوابط الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في البرنامج، معلومات منتظمة عن آخر المستجدات بشأن منظومة المخاطر خلال عام 2011.

استعراض فعالية الرقابة الداخلية

- 51- تسترشد عملية استعراض فعالية ضوابط الرقابة الداخلية في البرنامج بالمديرين الذين تقع عليهم المسؤولية عن تحديد ضوابط الرقابة الداخلية والحفاظ عليها كل في مجال اختصاصه. وتستخلص ضمانات صريحة من الآتي:
- (1) بيانات ضمانات فعالية الرقابة الداخلية الموقعة من 128 من كبار مديري البرنامج، بمن فيهم نواب المدير التنفيذي، والمديرون الإقليميون، ومديرو المكاتب القطرية ومكاتب الاتصال وشُعب المقر. ويمثل ذلك مستوى من الامتثال بنسبة 100 في المائة في العملية، وخضعت البيانات لمستوى واحد على الأقل من الاستعراض من جانب المشرفين المباشرين. وشملت هذه البيانات إجراءات التصدي للمخاطر والإجراءات المتخذة لتنفيذ توصيات الأجهزة الرقابية؛
- (2) خطاب ضمان من المفتش العام استناداً إلى نتائج المراجعة الداخلية وعمليات التفتيش والتحقيق التي يجريها المفتش العام ومكتب الرقابة.
- 52- وتسدي لجنة مراجعة الحسابات أيضاً المشورة بشأن فعالية نُظم الرقابة الداخلية في البرنامج، بما في ذلك إدارة المخاطر وممارسات التسيير الداخلي.

المسائل المهمة المتصلة بالمخاطر والرقابة الداخلية

- 53- وفُرت بيانات الضمانات المقدمة من المديرين في البرنامج ضمانات مهمة وإيجابية بشأن فعالية وقوة ضوابط الرقابة الداخلية في البرنامج. ومع ذلك فقد حُدت المجالات التالية التي تحتاج إلى تحسينات أخرى في الرقابة الداخلية.
- (1) التنفيذ الكامل لاستراتيجية إدارة المخاطر المؤسسية. واصل البرنامج تنفيذ استراتيجيته بشأن إدارة المخاطر المؤسسية طيلة عام 2011. ولا يزال البرنامج يحرز تقدماً في تنفيذ سجلات المخاطر الرسمية التي توجد حالياً في 65 في المائة من المكاتب القطرية (55 في المائة في عام 2010)، وتغطي بذلك 89 في المائة من النفقات التشغيلية (67 في المائة في عام 2010). وثمة حاجة إلى مواصلة التدريب والتوجيه في إدارة المخاطر، وسوف يعالج ذلك في عام 2012. ويتوقع البرنامج وضع سجلات رسمية للمخاطر في جميع مكاتبه مع نهاية عام 2012.

- (2) مواصلة تنفيذ مبادرات تعزيز الاستعداد للطوارئ. يتخذ البرنامج عدداً من المبادرات لتعزيز الاستعداد للطوارئ، بما في ذلك وضع برنامج يستغرق ثلاث سنوات لتعزيز الاستعداد والاستجابة للطوارئ. ويشمل هذا البرنامج عدداً من المشاريع المستقلة التي تسعى إلى تعزيز قدرة البرنامج على الاستجابة بفعالية وبكفاءة لحالات الطوارئ، ويشمل البرنامج مبادرات تتضمن، من بين أمور أخرى، معالجة العديد من توصيات المراجعة الداخلية المهمة. وتشمل هذه المشاريع، تحسين برامج التدريب على الطوارئ، وتحسين استخدام قوائم الموظفين، والنهوض بإجراءات تعيين الموظفين خارجياً. وعلاوة على ذلك، يعكف البرنامج على إدخال مجموعة من أدوات الاستعداد والاستجابة للطوارئ لمساعدة المكاتب القطرية على الاستعداد لحالات الطوارئ. وكان 20 في المائة من المكاتب القطرية حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2011 قد أبلغ عن تنفيذ مجموعة أدوات الاستعداد والاستجابة للطوارئ، ويتوقع البرنامج أن تكون جميع المكاتب، بعد تزويدها بالدعم الكافي، قد نفذت تماماً هذه التدابير بحلول نهاية عام 2012. ويعكف البرنامج أيضاً على تطوير أداة للرصد عبر شبكة الإنترنت لتوفير القدرة على رصد الإجراءات الدنيا للاستعداد والتأهب في مجموعة أدوات الاستعداد والاستجابة للطوارئ، وإسداء المشورة للإدارة العليا بشأن الامتثال والثغرات. ومن المتوقع أن تنفذ تماماً النسخة الكاملة من هذا البرنامج بحلول عام 2013.
- (3) تحسين نظم رصد وتقييم العمليات. يقوم البرنامج بدور حاسم في رصد العمليات وقياس أثرها وإجراء عمليات التقييم وإيفاد البعثات الأخرى لتقييم نتائج وأثر البرامج والمشاريع. وأجريت تحسينات كثيرة على نظم رصد وتقييم العمليات على المستوى الميداني في السنوات الأخيرة، وإن كانت المكاتب القطرية لا تزال تواجه تحديات في جمع نواتج وحصائل البرامج والإبلاغ عنها. وفي إطار معالجة هذه المسائل المثيرة للقلق، وضع البرنامج استراتيجية مؤسسية للرصد والتقييم الذاتي بغرض تعزيز نظامه للرصد والتقييم وإدارة المعلومات على مستوى المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية والمقر الرئيسي خلال الفترة 2012-2013. ومن المتوقع أن يسفر ذلك عن تحسين جودة التقارير المؤسسية وإرساء أسس قوية يستند إليها الرصد والتقييم لتنفيذ الأهداف الاستراتيجية للبرنامج.
- (4) ضمان تقييم أداء الموظفين في الوقت المناسب. يمثل برنامج تعزيز الأداء والكفاءة في البرنامج الذي أطلق في عام 2004 الأداة الرئيسية لتقييم أداء وكفاءة الموظفين، ويشكل القوة المحركة الرئيسية للكثير من القرارات المتعلقة بالمسار الوظيفي، بما في ذلك الترقيات. ومن المهم للبرنامج أن يضمن اجتياز جميع الموظفين كل المراحل الثلاث في العملية الرسمية لتعزيز الأداء والكفاءة (خطة العمل، واستعراض منتصف المدة، والاستعراض النهائي) في الوقت المناسب وعلى نحو فعال. وتواجه منظمات المعونة الإنسانية في حالات الطوارئ حتماً أوقاتاً تؤثر فيها مقتضيات العمل الإنساني على هذا الهدف. وبالرغم من الزيادة الكبيرة في نسبة الموظفين الذين أتموا خطة عملهم وتلقوا تقييماً في منتصف المدة، لم ينته من عملية تعزيز الأداء والكفاءة السنوية في عام 2011 سوى 50 في المائة فقط من جميع الموظفين حتى 31 يناير/كانون الثاني 2012. ويمثل ذلك مسألة تبعث على القلق في منظمة تحرص على اتباع أفضل الممارسات، وسوف يبحث البرنامج استراتيجيات إضافية لتحسين دقة مواعيد تقييمات الأداء ومعدلات استيفائها.
- (5) ضمان تعميم الفصل الفعال بين الواجبات في نظم تكنولوجيا المعلومات المؤسسية. يشكل الفصل بين الواجبات جزءاً رئيسياً من نظام الرقابة الداخلية. وأشار 99 في المائة من المديرين في بيانات ضماناتهم أن الفصل الفعال بين الواجبات قائم في كيانات مكاتبهم وفقاً لسياسات البرنامج. وأوصى مكتب المراجعة الداخلية بالحاجة إلى تحسين الفصل بين الواجبات من أجل إدارة الأدوار الرئيسية داخل نظام تكنولوجيا المعلومات المؤسسية في البرنامج (ونجز (2). وأصدر البرنامج توجيهات جديدة لمعالجة هذه المسألة ويبحث سبل تنفيذها بفعالية في المستقبل.

البيان

- 54- تتطوي جميع ضوابط الرقابة الداخلية على قيود متأصلة، بما في ذلك إمكانية التحايل، وهي بذلك لا يمكن أن توفر سوى ضمانات معقولة. وعلاوة على ذلك وبالنظر إلى تغيُّر الظروف فإن فعالية الضوابط الداخلية قد تتفاوت بمرور الوقت.
- 55- وبناءً على ما تقدّم، أرى، وفقاً لأفضل ما لدي من معرفة ومعلومات، أن تُنظم الرقابة الداخلية في البرنامج كانت مُرضية خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011 وحتى تاريخ الموافقة على الكشف المالية.
- 56- والبرنامج ملتزم بمعالجة مسائل الرقابة الداخلية والمخاطر المحددة في الفقرة 53 أعلاه كجزء من التحسين المستمر لضوابطه الداخلية.

تم التوقيع على النسخة الأصلية

Josette Sheeran

المديرة التنفيذية

روما، 28 مارس/آذار 2012

برنامج الأغذية العالمي
الكشف الأول
كشف المركز المالي
في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011
(بملايين الدولارات الأمريكية)

2010	2011	مذكرة	
الأصول			
الأصول الجارية			
550.5	659.6	1-2	النقدية ومعادلات النقد
778.6	996.3	2-2	الاستثمارات القصيرة الأجل
2 352.6	1 625.7	3-2	المساهمات المستحقة القبض
700.2	776.6	4-2	المخزونات
186.4	122.0	5-2	البنود المستحقة القبض الأخرى
4 568.3	4 180.2		
الأصول غير الجارية			
117.9	199.4	3-2	المساهمات المستحقة القبض
248.2	281.1	6-2	الاستثمارات طويلة الأجل
85.1	100.9	7-2	العقارات والمنشآت والمعدات
36.5	30.8	8-2	الأصول غير المادية
487.7	612.2		
5 056.0	4 792.4		مجموع الأصول
الخصوم			
الخصوم الجارية			
522.0	535.2	9-2	الحسابات المستحقة الدفع والاستحقاقات
19.0	7.8	10-2	المخصصات
22.2	19.9	11-2	استحقاقات الموظفين
-	5.8	12-2	الجزء الجاري من القرض طويل الأجل
563.2	568.7		
الخصوم غير الجارية			
286.4	329.1	11-2	استحقاقات الموظفين
112.3	107.1	12-2	القرض طويل الأجل
398.7	436.2		
961.9	1 004.9		مجموع الخصوم
4 094.1	3 787.5		الأصول الصافية
أرصدة الصناديق والاحتياطات			
3 834.7	3 550.2	1-7	أرصدة الصناديق
259.4	237.3	14-2	الاحتياطات
4 094.1	3 787.5		مجموع أرصدة الصناديق والاحتياطات

تشكل المذكرات المرفقة جزءاً أساسياً من هذه الكشف المالية.

تم التوقيع على النسخة الأصلية

Josette Sheeran

المديرة التنفيذية

روما، 28 مارس/آذار 2012



برنامج الأغذية العالمي
الكشف الثاني
كشف الأداء المالي
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011
(بملايين الدولارات الأمريكية)

2010	2011		
			الإيرادات
3 546.7	2 979.0	1-3	المساهمات النقدية
583.1	617.5	2-3	المساهمات العينية
7.3	(0.5)	3-3	فرق أسعار صرف العملات
22.6	27.5	4-3	عائد الاستثمارات
106.5	112.6	5-3	إيرادات أخرى
4 266.2	3 736.1		مجموع الإيرادات
			النفقات
60.3	120.7	1-4	النقدية والقسائم الموزعة
2 254.6	2 061.2	2-4	السلع الغذائية الموزعة
659.0	532.9	3-4	التوزيع والخدمات المتصلة به
646.4	680.4	4-4	الأجور، والمرتببات، واستحقاقات الموظفين وتكاليف الموظفين الأخرى
152.5	148.1	5-4	الإمدادات، والمواد المستهلكة وغير ذلك من التكاليف الجارية
374.3	387.2	6-4	الخدمات المتعاقد عليها والخدمات الأخرى
2.7	2.7	7-4	تكاليف التمويل
25.1	37.1	8-4	المستهلكات والإهلاك
62.8	46.5	9-4	نفقات أخرى
4 237.7	4 016.8		مجموع النفقات
28.5	(280.7)		(العجز) الفائض في السنة

تشكل المذكرات المرفقة جزءاً أساسياً من هذه الكشف المالية.

برنامج الأغذية العالمي
الكشف الثالث
كشف التغيرات في الأصول الصافية
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011
(بملايين الدولارات الأمريكية)

المذكرة	الفائض المتراكم/أرصدة الصناديق	الفائض	الاحتياطيات	مجموع الأصول الصافية
	3 806.2	28.5	259.4	4 094.1
	28.5	(28.5)	-	-
14-2	22.1	-	(22.1)	-
14-2/6-2	(25.9)	-	-	(25.9)
2-7	-	(280.7)	-	(280.7)
	(3.8)	(280.7)	(22.1)	(306.6)
	3 830.9	(280.7)	237.3	3 787.5

31 ديسمبر/كانون الأول 2010

تخصيص فوائض 2010

تحركات أرصدة الصناديق والاحتياطيات في 2011

النقل من الاحتياطيات إليها

الخسائر الصافية غير المتحققة على الاستثمارات طويلة الأجل والمثبتة مباشرة في رصيد

الصندوق

العجز للسنة

مجموع الحركة أثناء السنة

مجموع الأصول الصافية حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2011



تشكل المذكرات المرفقة جزءاً أساسياً من هذه الكشف المالية.

برنامج الأغذية العالمي
الكشف الرابع
كشف التدفقات النقدية
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011
(بملايين الدولارات الأمريكية)

2010	2011	المذكورة
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:		
28.5	(280.7)	(العجز) الفائض للسنة
التسويات لمطابقة الفائض مع صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
25.1	37.1	8-2/7-2 الاستهلاك والإهلاك
(11.5)	(2.4)	2-2 (الخسارة) غير المتحققة في الاستثمارات القصيرة الأجل
-	1.5	6-2 الخسائر غير المتحققة في الاستثمارات طويلة الأجل
(4.6)	(4.7)	6-2 (الزيادة) في القيمة المستهلكة من الاستثمارات طويلة الأجل
0.6	0.6	12-2 الزيادة في القيمة المستهلكة من القرض طويل الأجل
2.1	2.1	12-2 الفوائد على القرض طويل الأجل
38.2	(76.4)	4-2 (الزيادة) النقص في المخزونات
(424.9)	645.4	3-2 (الزيادة) النقص في المساهمات المستحقة الدفع
(54.2)	65.3	5-2 (الزيادة) النقص في المدفوعات الأخرى
(0.6)	(0.6)	7-2 (الزيادة) النقص في العقارات والمنشآت والمعدات (المقدمة كتبرع عيني)
41.2	13.2	9-2 الزيادة في الحسابات المستحقة الدفع والاستحقاقات
(5.4)	(11.2)	10-2 (النقص) في المخصصات
29.9	40.4	11-2 الزيادة في استحقاقات الموظفين
(335.6)	429.6	التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		
(182.8)	(207.0)	2-2 (الزيادة) في الاستثمارات القصيرة الأجل
(0.4)	(0.9)	5-2 (الزيادة) في الفوائد المتحققة المستحقة القبض
(34.0)	(63.9)	6-2 (الزيادة) في الاستثمارات طويلة الأجل
(55.9)	(44.2)	7-2 (الزيادة) في العقارات والمنشآت والمعدات
(0.9)	(2.4)	8-2 (الزيادة) في الأصول غير المادية
(274.0)	(318.4)	التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة الاستثمارية
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:		
(2.1)	(2.1)	12-2 الفوائد المدفوعة على القرض طويل الأجل
(2.1)	(2.1)	التدفقات النقدية الصافية من أنشطة التمويل
(611.7)	109.1	صافي الزيادة (النقص) في النقدية ومعادلات النقد
1 162.2	550.5	النقدية ومعادلات النقد في بداية السنة
550.5	659.6	النقدية ومعادلات النقد في نهاية السنة

تشكل المذكرات المرفقة جزءاً أساسياً من هذه الكشف المالية.

برنامج الأغذية العالمي
الكشف الخامس
كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية*
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011
(بملايين الدولارات الأمريكية)

المذكرة	المبلغ المحدد في الميزانية		المبلغ الفعلي على أساس مقارن	الفرق بين الميزانية النهائية والمبلغ الفعلي
	الميزانية الأصلية	الميزانية النهائية		
6				
عناصر التكلفة				
الأغذية	2 006.8	2 897.6	1 827.8	1 069.8
النقل الخارجي	349.9	434.0	194.0	240.0
النقل البري والتخزين والمناولة	892.3	991.2	588.8	402.4
تكاليف التشغيل المباشرة الأخرى	283.2	617.4	363.1	254.3
تكاليف الدعم المباشرة	530.5	770.7	509.0	261.7
المجموع الفرعي للتكاليف المباشرة	4 062.7	5 710.9	3 482.7	2 228.2
التكاليف العادية لدعم البرامج والإدارة	238.0	237.7	235.9	1.8
الصناديق الرأسمالية وصناديق القدرات	45.9	39.8	34.8	5.0
المجموع الفرعي للتكاليف غير المباشرة	283.9	277.5	270.7	6.8
المجموع	4 346.6	5 988.4	3 753.4	2 235.0

تشكل المذكرات المرفقة جزءاً أساسياً من هذه الكشف المالية.

* أعدت على أساس الالتزام

مذكرات على الكشوف المالية

بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2011

المذكرة 1: السياسات المحاسبية

أساس الإعداد

- 1- أعدت الكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي وفقاً للمحاسبة على أساس الاستحقاق بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، باستخدام طريقة التكلفة الأصلية، معدلة بإدراج الاستثمارات والقروض إما بالقيمة العادلة أو بالتكلفة. وفي حال عدم تطرق أحد المعايير المحاسبية الدولية لمسألة معينة، يستخدم المعيار المناسب من المعايير الدولية للإبلاغ المالي.
- 2- ووفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ومراعاة لطبيعة أعمال البرنامج، فإن إيرادات المساهمات المؤكدة ككتابة تسجل كمعاملات غير تبادلية وفقاً للمعيار 23 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، إيرادات المعاملات غير التبادلية. ويعتبر البرنامج أنه رغم فرض قيود على استخدام المساهمات فإن تلك القيود لا تفي بتعريف الشرط الوارد في المعيار 23.
- 3- أعد كشف التدفقات النقدية (الكشف الرابع) باستخدام الطريقة غير المباشرة.
- 4- والعملة المستخدمة في البرنامج، سواء في العمل أو في الإبلاغ، هي الدولار الأمريكي. والمعاملات التي تجرى بغير الدولار الأمريكي تترجم إلى الدولار الأمريكي بسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة وقت إجراء المعاملة. وتترجم الأصول والخصوم بعملات غير الدولار الأمريكي إلى الدولار الأمريكي بسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة عند الإقفال بنهاية السنة. وترد المكاسب أو الخسائر الناتجة عن ذلك في كشف الأداء المالي.

النقدية ومعادلات النقد

- 5- تتألف النقدية ومعادلات النقد من النقدية الحاضرة، والنقدية المودعة في المصارف وأسواق النقد والودائع القصيرة الأجل بما في ذلك النقدية التي يُديرها مدراء الاستثمار.
- 6- وتثبت عائدات الاستثمارات عند الاستحقاق مع مراعاة العائد الفعلي.

الأدوات المالية

- 7- تثبت الأدوات المالية عندما يصبح البرنامج طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة الفنية إلى حين استنفاد حقوق تلقي تدفقات نقدية من هذه الأصول أو تحويلها مع تحويل البرنامج لجميع المخاطر والفوائد المتصلة بملكيته.
- 8- تقاس الأصول المالية المحتفظ بها للاتجار فيها بالقيمة العادلة وتدوّن أي مكاسب أو خسائر ناتجة عن تغير القيمة العادلة في حسابات الفائض أو العجز وتدرج في كشف الأداء المالي في الفترة التي تنشأ فيها. وتصنف الاستثمارات القصيرة الأجل ضمن هذه الفئة نظراً لأنه يحتفظ بها من أجل دعم عمليات البرنامج ومن ثم يجوز التصرف فيها في الأجل القصير وهو ما قد يعني تحقيق مكاسب أو خسائر في عملية الاتجار. وتصنف المشتقات المالية أيضاً كأصول محتفظ بها للاتجار فيها.

- 9- القروض والمبالغ المستحقة القبض هي أصول مالية غير مشتقة وتحقق مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد وليست مطروحة في الأسواق النشطة. وتضم القروض والمبالغ المستحقة المساهمات المستحقة القبض نقداً وغيرها من المبالغ المطلوبة والنقدية ومعادلات النقدية. وتدون القروض والمبالغ المطلوبة كتكاليف مستهلكة.
- 10- الاستثمارات المحتفظ بها حتى أجل الاستحقاق هي الأصول المالية غير المشتقة التي تنطوي على مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد والأصول والاستثمارات المحدد تاريخ استحقاقها والتي يعتزم البرنامج أو يمكن له الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. وتضم الاستثمارات المحتفظ بها حتى أجل الاستحقاق أوراق الاتجار المنفصل بالفائدة والأصل المسجلين للأوراق المالية لخزانة الولايات المتحدة الداخلة في حافظة الاستثمارات الطويلة الأجل والمدونة كتكاليف مستهلكة.
- 11- الأصول المالية المتاحة للبيع هي أصول مالية غير مشتقة ولا تصنف في أي فئة أخرى. وتضم الأصول المتاحة للبيع الاستثمارات الطويلة الأجل بخلاف أوراق الخزانة الأمريكية. ويحتفظ بها بالقيمة العادلة مع إثبات تغيرات القيمة في كشوف تغيرات الأصول الصافية. ويعاد تصنيف المكسب والخسارة من الأسهم إلى فائض أو عجز عندما يلغي إثبات الأصول.
- 12- تثبت جميع الخصوم المالية غير المشتقة في البداية بالقيمة العادلة ثم تقاس على أساس التكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

المخزونات

- 13- تقيّد السلع الغذائية والمواد غير الغذائية الحاضرة بنهاية الفترة المالية باعتبارها مخزونات، وهي تقيم بحسب التكلفة أو تكلفة الاستبدال الحالية، أيهما أقل.
- 14- وتشمل تكلفة السلع الغذائية تكلفة الشراء أو القيمة العادلة⁽¹⁾ إذا قُدمت عيناً، كما تشمل جميع التكاليف الأخرى المتكبدة لإيصال السلع الغذائية إلى حوزة البرنامج عند نقطة دخولها الأولى إلى البلد المستفيد حيث تصبح جاهزة للتوزيع. إضافة لذلك، تُدرج أية تكلفة كبيرة تتعلق بتحويل هذه السلع، من قبيل الطحن أو التعبئة في أكياس. وتُحدد التكلفة على أساس المتوسط المرجح.
- 15- وتقيّد السلع الغذائية في بند النفقات عندما يوزعها البرنامج مباشرة، أو عند تسليمها إلى الشركاء المتعاونين لتوزيعها.

المساهمات والبنود المستحقة القبض

- 16- تثبت المساهمات عند تأكيدها كتابياً من جانب المانحين.
- 17- تعرض المبالغ المستحقة القبض صافية البنود المتعلقة بالانخفاض التقديري في إيرادات المساهمات والحسابات المشكوك فيها.
- 18- وتُثبت المساهمات العينية المقدمة في صورة خدمات تدعم مباشرة عمليات وأنشطة معتمدة، ولها أثر على الميزانية، ويمكن أن تقاس بصورة موثوقة، بالقيمة العادلة وتقيم بها. وتشمل هذه المساهمات استخدام المباني والمرافق والنقل والموظفين.

(1) تشمل مؤشرات القيمة العادلة للسلع الغذائية المقدمة كتبرعات عينية أسعار السوق العالمية، والسعر المحدد بموجب اتفاقية المعونة الغذائية، والسعر المحدد في فاتورة الجهة المانحة.

19- وتُقيم التبرعات المقدمة في شكل عقارات ومنشآت ومعدات بالقيمة السوقية العادلة، وتثبت كعقارات ومنشآت ومعدات أو كأصول غير ملموسة وإيرادات.

العقارات والمنشآت والمعدات

20- تقاس قيمة العقارات والمنشآت والمعدات بتكلفتها الأصلية في البداية، ثم بالقيمة الأصلية مطروحاً منها الاستهلاك المتراكم وأية خسارة ناتجة عن انخفاض قيمتها بسبب تلفها. ولا تتم رسملة تكاليف الاقتراض إن وجدت. وتقيم التبرعات المقدمة في شكل عقارات ومنشآت ومعدات بالقيمة السوقية العادلة، وتثبت كعقارات ومنشآت ومعدات وإيرادات. ويرد استهلاك العقارات والمنشآت والمعدات على امتداد عمر الاستعمال باستخدام طريقة المعدل الثابت، إلا في حالة الأراضي، فهي لا تخضع للاستهلاك. وعمر الاستخدام المقدر لفئات العقارات والمنشآت والمعدات هو كالتالي:

الفئة	عمر الاستعمال المقدر (بالسنوات)
المباني	
الدائمة	40
المؤقتة	5
أجهزة الحواسيب	3
المعدات المكتبية	3
التجهيزات والتركيبات المكتبية	5
معدات الأمن والسلامة	3
معدات الاتصال	3
المركبات الآلية	5
معدات الورش	3

21- وتثبت تحسينات العقارات المستأجرة كأصول وتقيم بتكلفتها وتخضع للاستهلاك على امتداد عمر الاستعمال المتبقي للتحسينات أو على امتداد عقد الإيجار، أيهما أقل.

22- وتجري استعراضات التلف لجميع الأصول سنوياً على الأقل.

الأصول غير المادية

23- تقاس الأصول غير المادية في البداية بتكلفتها، ثم بقيمتها الأصلية مطروحاً منها الاستهلاك التراكمي وأية خسائر ناجمة عن انخفاض قيمتها بسبب التلف. وتقيم التبرعات المقدمة في شكل أصول غير مادية بالقيمة السوقية العادلة وتثبت كأصول غير مادية وإيرادات.

24- ويحتسب الاستهلاك على امتداد عمر الاستعمال المقدر باستخدام طريقة المعدل الثابت. وعمر الاستعمال المقدر لفئات الأصول غير المادية هو كالتالي:

الفئة	عمر الاستعمال المقدر (بالسنوات)
البرمجيات المطورة داخلياً	6
البرمجيات المشتراة خارجياً	3
التراخيص والحقوق، وحقوق النشر وغيرها من الأصول غير المادية	3

استحقاقات الموظفين

25- يثبت البرنامج استحقاقات الموظفين التالية:

- ◀ استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل التي تستحق كاملة في اثني عشر شهراً بعد نهاية الفترة المحاسبية التي يقدم خلالها الموظف خدماته ذات الصلة؛
- ◀ استحقاقات ما بعد الخدمة؛
- ◀ استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل الأخرى.

26- وتشارك فئات معينة من موظفي البرنامج في عضوية الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. وصندوق المعاشات هو خطة استحقاقات محددة يمولها أرباب عمل متعددين. والبرنامج ليس في موقع يمكنه من تحديد حصته من المركز المالي للخطة وأدائها بقدر كاف من الموثوقية للأغراض المحاسبية. وبالتالي فإن البرنامج يتعامل محاسبياً مع هذه الخطة كما لو كانت خطة مساهمات محددة وفقاً للمعيار 25 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

المبالغ المخصصة والخصوم الطارئة

27- ترصد مبالغ للخصوم والرسوم في المستقبل عندما يكون لدى البرنامج التزام قانوني أو تقديري ناتج عن وقائع سابقة ويكون من المرجح مطالبة البرنامج بتسويته.

28- وتدرج الالتزامات المادية الأخرى التي لا تفي بمعايير إثبات الخصوم، في المذكرات على الكشوف المالية كخصوم طارئة عندما لا يتأكد وجودها إلا عند حدوث، أو عدم حدوث، واقعة أو أكثر من الوقائع التي لا تخضع كلياً لسيطرة البرنامج.

محاسبة الصناديق والإبلاغ عن الشرائح

29- الصناديق أداة محاسبية متوازنة ذاتياً أنشأت من أجل بيان المعاملات المتعلقة بهدف محدد. وتخصص الصناديق لغرض ممارسة أنشطة محددة أو بلوغ أهداف محددة وفقاً للوائح وقيود وحدود خاصة. وتعد الكشوف المالية على أساس محاسبة الصناديق، ويبين في نهاية الفترة المركز الموحد لجميع صناديق البرنامج. وتمثل أرصدة الصناديق الحصيلة المتراكمة للإيرادات والنفقات.

30- وتعد الشرائح نشاطاً أو مجموعة من الأنشطة المتميزة التي تصدر بشأنها معلومات مالية بشكل منفصل من أجل تقييم الأداء الماضي لكيان معين في تحقيق أهدافه أو في اتخاذ القرارات بشأن المخصصات المقبلة للموارد. ويصنف البرنامج جميع المشاريع والعمليات وأنشطة الصناديق ضمن ثلاث شرائح هي: (1) حسابات فئات البرامج؛ (2) الحساب العام والحسابات الخاصة؛ (3) حسابات الأمانة والعمليات الثنائية. ويبلغ البرنامج عن معاملات كل شريحة خلال الفترة المالية وعن الأرصدة المحفوظ بها في نهاية الفترة.

31- وحسابات فئات البرامج عبارة عن كيان محاسبي أنشأه المجلس لأغراض محاسبة المساهمات والإيرادات والنفقات لجميع الفئات البرنامجية. وتشمل الفئات البرنامجية التنمية والإغاثة الطارئة، والإغاثة الممتدة، والعمليات الخاصة.

32- والحساب العام هو كيان محاسبي أنشئ بحيث يسجل في حسابات منفصلة، قيمة استرداد تكاليف الدعم غير المباشرة، والإيرادات المختلفة، والاحتياطي التشغيلي والمساهمات المتسلمة التي لم تخصص لفئة برنامجية محددة أو مشروع مفرد أو مشروع ثنائي. وأما بالنسبة للحسابات الخاصة، فإن المدير التنفيذي هو الذي ينشئها بموجب المادة 5-1 من النظام

المالي، وذلك لأغراض المساهمات الخاصة أو للأموال المخصصة لأنشطة معينة. ويمكن أن ترحل أرصدها إلى الفترة المالية التالية.

33- كما أن العمليات الثنائية وغير ذلك من حسابات الأمانة هي تقسيمات فرعية محددة من صندوق البرنامج. وينشئها المدير التنفيذي بموجب المادة 5-1 من النظام المالي، لتغطية المساهمات التي يتم الاتفاق مع الجهة المانحة على الهدف منها ونطاقها وإجراءات الإبلاغ عنها، في اتفاقات صناديق ائتمانية معينة.

34- ويحتفظ بالاحتياطات في الحساب العام بهدف دعم العمليات. ويحتفظ باحتياطي تشغيلي في إطار الحساب العام بموجب المادة 5-10 من النظام المالي لضمان استمرارية العمليات في حالة التعرض لنقص مؤقت في الموارد. وبالإضافة إلى الاحتياطي التشغيلي أنشأ المجلس احتياطات أخرى.

35- وللبرنامج أن يُبرم اتفاقات مع أطراف ثالثة للاضطلاع بأنشطة لا تدخل في إطار أنشطته العادية، لكنها تتمشى مع أهدافه. ولا تسجل هذه الاتفاقات كإيرادات أو كنفقات للبرنامج. وبنهاية السنة، يسجل الرصيد الصافي المدين أو الدائن لأطراف ثالثة باعتباره مستحق الدفع أو القبض في كشف المركز المالي تحت الحساب العام. وترد رسوم الخدمة المحملة على هذه الاتفاقات ضمن إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة.

مقارنة الميزانيات

36- تعد ميزانية البرنامج على أساس الالتزام والكشف المالية على أساس الاستحقاق. وفيما يتعلق بكشف الأداء المالي تصنف النفقات على أساس طبيعة هذه النفقات بينما تصنف نفقات كشف مقارنة مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية والحسابات السنوية حسب التصنيف الوظيفي لعناصر التكلفة.

37- ويوافق المجلس على ميزانيات التكاليف المباشرة للعمليات إما بصورة مباشرة أو عن طريق السلطة المفوضة منه. ويوافق أيضاً على الخطة الإدارية لفترة السنتين وهي تشمل المبالغ المدرجة في الميزانية لأغراض التكاليف المباشرة وتكاليف دعم البرامج والإدارة والصناديق الرأسمالية وصناديق بناء القدرات. ويمكن فيما بعد أن يعدل المجلس الميزانيات أو أن تُعدّل بممارسة السلطة المفوضة.

38- ويقارن الكشف الخامس: المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية، بين الميزانية النهائية والمبالغ الفعلية المحسوبة على نفس الأساس الذي حسبت عليه مبالغ الميزانية. ونظراً للاختلاف بين الأسس التي يستند إليها إعداد الميزانية والكشف المالية، فإن المذكرة 6 تطابق بين المبالغ الفعلية الواردة في الكشف الخامس والمبالغ الفعلية الواردة في الكشف الرابع: التدفقات النقدية.

المذكرة 2-1: النقدية ومعادلات النقد

2010	2011
بملايين الدولارات الأمريكية	
62.4	84.0
46.9	32.6
224.2	251.9
217.0	291.1
550.5	659.6

النقدية ومعادلات النقد

الحسابات المصرفية والنقدية في المقر

الحسابات المصرفية والنقدية في المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية

حسابات الأسواق المالية وحسابات الودائع في المقر

النقدية ومعادلات النقد المحتفظ بها لدى مدراء الاستثمار

مجموع النقدية ومعادلات النقد

39- ويحتفظ بالنقدية اللازمة لأغراض الإنفاق الفوري في حسابات نقدية ومصرفية. أما الأرصدة في حسابات السوق المالية وحسابات الإيداع فهي متاحة في غضون مهلة قصيرة.

المذكرة 2-2: الاستثمارات القصيرة الأجل

2010	2011
بملايين الدولارات الأمريكية	
776.5	988.0
2.1	8.3
778.6	996.3

الاستثمارات القصيرة الأجل

الاستثمارات القصيرة الأجل

الجزء الجاري من الاستثمارات الطويلة الأجل (المذكرة 2-6)

مجموع الاستثمارات القصيرة الأجل

40- تنقسم الاستثمارات القصيرة الأجل إلى شريحتين من الحوافظ لكل منها أفق استثماري متميز وتسير وفق مبادئ توجيهية محددة للاستثمار وتخضع لقيود محددة. وقد خفضت مخاطر الاستثمارات القصيرة الأجل بصورة طفيفة في عام 2011. وظلت عند أدنى مستوياتها في سياق ظروف سوقية اتسمت بالانخفاض المطلق لعائد الاستثمار واستمرار أجواء عدم التيقن في الأسواق المالية.

41- وتم الاحتفاظ بالاستثمارات التي لم تعد تتماشى مع المبادئ التوجيهية للاستثمار في البرنامج في حافظة "قديمة" منفصلة بهدف التخلص من هذه الأوراق المالية مع إيلاء الاعتبار لأوضاع السوق والقيمة الأساسية للأوراق المالية المذكورة. ونتيجة لسياسة التصفية النشطة، تم التخلص تماماً في عام 2011 من الرصيد المتبقي في الحافظة القديمة.

42- وبلغت قيمة الاستثمارات القصيرة الأجل 988 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011 (776.5 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010). ومن هذا المبلغ خصص ما قيمته 673.5 مليون دولار أمريكي للسندات التي تصدرها أو تضمنها الحكومات أو الوكالات الحكومية (539.4 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010)؛ وخصص مبلغ 205.1 مليون دولار أمريكي لسندات الشركات (145.2 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010) كما خصص مبلغ 109.4 مليون دولار أمريكي للأوراق المالية المضمونة بأصول (91.9 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010) وهذه الاستثمارات مسجلة بالقيمة العادلة على أساس التقييم الذي يجريه مصرف الإيداع المستقل المسؤول عن إدارة الأوراق المالية وحفظها.

43- في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011، اقتصر استخدام المشتقات في مجال الاستثمارات القصيرة الأجل على السندات الآجلة والصرف الآجل للعملات الأجنبية، ورئي أن الاستثمار في المشتقات المعرضة للمخاطر مسألة غير مطروحة. وبلغت القيمة الاسمية للأدوات المالية المشتقة المحتفظ بها في الحافظة الاستثمارية 91.9 مليون دولار أمريكي (85.3 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010) وتغطيها المشتقات المقابلة التي تصفى في الوقت نفسه. وبذلك تعود القيمة الدفترية لهذه المشتقات إلى الصفر.

44- يبين الجدول التالي مركز حسابات الاستثمارات القصيرة الأجل خلال السنة:

2010	إضافات/(استقطاعات)	الفوائد المستلمة	صافي المكاسب/(الخسائر) المتحققة	صافي المكاسب/(الخسائر) غير المتحققة	2011
بملايين الدولارات الأمريكية					
776.5	207.5	14.8	(13.2)	2.4	988.0
2.1	5.9	0.3	-	-	8.3
778.6	213.4	15.1	(13.2)	2.4	996.3

استثمارات قصيرة الأجل

الحصة الحالية من استثمارات طويلة الأجل

مجموع الاستثمارات القصيرة الأجل

45- خلال عام 2011 ارتفعت الاستثمارات القصيرة الأجل بما يعادل 217.7 مليون دولار أمريكي. وتتكون هذه الزيادة في جانب منها من صافي المكاسب غير المتحققة وقدرها 2.4 مليون دولار أمريكي، وقد عُرِضت في كشف التدفقات النقدية في إطار الأنشطة التشغيلية، والفائدة المستهلكة عن الجزء الجاري من الاستثمار طويل الأجل البالغ 0.3 مليون دولار أمريكي، وقد عُرِضت أيضاً في إطار الأنشطة التشغيلية كجزء من الزيادة في القيمة المستهلكة للاستثمار طويل الأجل البالغة 4.7 مليون دولار أمريكي أما الرصيد المتبقي، وقدره 207 ملايين دولار أمريكي، فهو معروض في كشف التدفقات النقدية تحت أنشطة الاستثمار، صافياً من المبالغ المعاد تصنيفها من استثمارات طويلة الأجل إلى استثمارات قصيرة الأجل.

المذكرة 2-3: المساهمات المستحقة القبض

2010	2011
بملايين الدولارات الأمريكية	
2 352.6	1 625.7
117.9	199.4
2 470.5	1 825.1

التركيبة:

جارية

غير جارية

مجموع المساهمات المستحقة القبض

2010	2011
بملايين الدولارات الأمريكية	
2 456.2	1 721.4
159.8	181.5
2 616.0	1 902.9
(136.2)	(68.6)
(9.3)	(9.2)
2 470.5	1 825.1

المساهمات النقدية

المساهمات العينية

مجموع المساهمات المستحقة القبض قبل إنشاء المخصص

مخصص لأغراض انخفاض إيرادات المساهمات

مخصص لأغراض الحسابات المشكوك فيها

مجموع المساهمات المستحقة القبض

- 46- تتعلق المساهمات الجارية المستحقة القبض بالمساهمات المؤكدة المستحقة في غضون 12 شهرا بينما المساهمات غير المستحقة القبض غير الجارية هي مساهمات مستحقة بعد 12 شهرا من 31 ديسمبر/كانون الأول 2011.
- 47- وتتعلق المساهمات المستحقة القبض بمساهمات الجهات المانحة في فئات البرامج، والعمليات الثنائية، والصناديق الاستثنائية أو في الحساب العام أو الحسابات الخاصة. وقد تشمل مساهمات الجهات المانحة قيودا تتطلب من البرنامج استخدام المساهمة في مشروع أو نشاط معين وفي إطار زمني محدد.
- 48- ويبين الجدول التالي تكوين المساهمات المستحقة حسب سنة التأكيد:

2010		2011		سنة التأكيد
النسبة المئوية	ملايين الدولارات الأمريكية	النسبة المئوية	ملايين الدولارات الأمريكية	
-	-	70	1 338.9	2011
72	1 862.1	21	413.5	2010
28	740.2	9	166.8	2009 وما قبلها
100	2 602.3	100	1 919.2	المجموع الفرعي
-	13.7	-	(16.3)	تسويات إعادة التقييم (لا توجد مساهمات مستحقة القبض بغير الدولار الأمريكي)
100	2 616.0	100	1 902.9	مجموع المساهمات المستحقة القبض قبل المخصص

- 49- تعرض المساهمات المستحقة القبض مخصوما منها المخصصات المتعلقة بانخفاض إيرادات المساهمات والحسابات المشكوك فيها.
- 50- والمخصصات المرصودة لتغطية الانخفاض في إيرادات المساهمات هي مبلغ يقدر لأي تخفيضات في المساهمات المستحقة القبض وإيراداتها عندما تنتفي الحاجة إلى تمويل المشروع الذي كانت المساهمات تتعلق به. وتستند هذه المخصصات إلى الخبرة السابقة.
- 51- وفيما يلي تغيرات المخصصات لأغراض الانخفاض في الإيرادات المحصلة من المساهمات في عام 2011:

2010	الاستخدام	الزيادة/ (النقص)	2011	مجموع المخصصات لأغراض الانخفاض في عائد المساهمات
بملايين الدولارات الأمريكية				
136.2	(103.8)	36.2	68.6	

- 52- وخلال عام 2011، بلغ الانخفاض في المساهمات المستحقة القبض 103.8 مليون دولار أمريكي. ويسجل هذا الانخفاض استخدام للمخصصات المنشأة مقابل الانخفاض في إيرادات المساهمات ويدرج في كشف المركز المالي. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2011، بلغت المخصصات التقديرية النهائية المطلوبة 68.6 مليون دولار أمريكي. وبناء على ذلك فقد سجلت زيادة قدرها 36.2 مليون دولار أمريكي كمصروفات للفترة وسجلت في كشف الأداء المالي.
- 53- وتتعلق مخصصات الحسابات المشكوك فيها بالشطب المتوقع للمساهمات المستحقة القبض عندما يتم تكبد النفقات الفعلية، دون أن يكون من المنتظر أن تقدم الجهات المانحة التمويل. ويتطلب الشطب الفعلي تحويلاً من الحساب العام موافقة من المديرية التنفيذية لأي مبلغ يزيد على 5 000 دولار أمريكي.

54- وتقدر مخصصات الحسابات المشكوك فيها بالنسب التالية من المساهمات المستحقة القبض. وتغيرت النسب عن عام 2010 لتعبر عن تجربة الشطب الفعلي في عام 2011.

النسبة المئوية	المساهمات المستحقة القبض غير المدفوعة:
75	أكثر من أربع سنوات
25	بين 3 و 4 سنوات
5	بين سنتين و 3 سنوات
0	بين سنتين أو أقل

55- وفيما يلي تحركات مخصصات الحسابات المشكوك فيها في عام 2011:

2010	الاستخدام	الزيادة/(النقص)	2011
بملايين الدولارات الأمريكية			
9.3	-	(0.1)	9.2

مجموع مخصصات الحسابات المشكوك فيها

56- ولم تشطب أي مساهمات مستحقة القبض في العامين 2010 و 2011. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2011، بلغت المخصصات التقديرية النهائية المطلوبة 9.2 مليون دولار أمريكي. وبناء على ذلك، سجل انخفاض قدره 0.1 مليون دولار أمريكي كنسوية للفترة، ويرد بيانها في كشف الأداء المالي.

المذكرة 2-4: المخزونات

57- الجدولان التاليان يبيانان حركة المواد الغذائية وغير الغذائية خلال العام. ويبين الجدول الأول مجموع قيمة المخزونات – المواد الغذائية وغير الغذائية – على النحو الوارد في كشف المركز المالي. ويبين الجدول الثاني مطابقة مخزونات الأغذية التي تعبر عن رصيد الفتح والإضافات خلال العام ناقصاً قيمة السلع الموزعة ومخصص تلف الأغذية خلال السنة.

2010	2011	
بملايين الدولارات الأمريكية		
573.4	596.3	السلع الغذائية الحاضرة
109.7	165.8	السلع الغذائية الموجودة في النقل العابر
683.1	762.1	المجموع الفرعي للسلع الغذائية
(3.0)	(3.5)	خصم التلف من الأغذية
680.1	758.6	مجموع السلع الغذائية
20.3	18.2	المواد غير الغذائية
(0.2)	(0.2)	خصم التلف من غير الأغذية
20.1	18.0	مجموع المواد غير الغذائية
700.2	776.6	مجموع المخزون

2010	2011	مطابقة السلع الغذائية
بملايين الدولارات الأمريكية		
720.7	680.1	المخزونات الافتتاحية
2.9	3.0	الخصم - مخصص التلف
1 142.8	1 228.8	المشتريات من السلع الغذائية
655.7	600.8	المساهمات العينية المستلمة
405.2	306.1	النقل والتكاليف المتصلة به
2 927.3	2 818.8	مجموع المخزونات المتاحة للتوزيع
(2 244.2)	(2 056.7)	مطروحاً منه: السلع الغذائية الموزعة
(3.0)	(3.5)	مخصص التلف من الأغذية
680.1	758.6	مجموع السلع الغذائية

58- فيما يتعلق بعام 2011 بلغت قيمة المواد الغذائية وغير الغذائية الموزعة 2 061.2 مليون دولار أمريكي (2 254.6 مليون دولار في 2010) على النحو الوارد في كشف الأداء المالي. ومن هذا المبلغ يتعلق 2 056.7 مليون دولار أمريكي بالسلع الغذائية ومبلغ 4.5 مليون دولار أمريكي بالمواد غير الغذائية. (2 244.2 مليون دولار و 10.4 مليون دولار في عام 2010).

59- وبالنسبة للسلع الغذائية، تُحسب على المخزونات التكاليف المتكبدة حتى أول نقطة دخول إلى البلد المستفيد. وتشمل هذه التكاليف تكاليف الشراء والنقل البحري ورسوم الموانئ، كما تشمل في حال السلع الغذائية الموجهة إلى بلدان غير ساحلية النقل البري في بلدان العبور.

60- ويجري التأكد من كميات السلع الغذائية، المأخوذة من نظم البرنامج لتتبع الأغذية، بالحصص المادي للمخزون وتقيّمه على أساس المتوسط المرجح.

61- وتشمل المخزونات المواد غير الغذائية المحتفظ بها في مستودعات البرنامج في دبي وفي مخازن استراتيجية متنوعة، منها شبكة الاستجابة لحالات الطوارئ في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وشبكة مستودعات الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية.

62- وتشمل المواد غير الغذائية ما يلي: المباني/المخازن الجاهزة، وخيام التخزين، ووحدات معالجة المياه، ومجموعات الطاقة الشمسية، والهواتف الخلوية، والأغطية الواقية، والإطارات، وقطع الغيار، والمركبات ذات المحركات.

63- في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011، بلغت كمية السلع الغذائية في المخازن 1.2 مليون طن متري قيمتها 762.1 مليون دولار أمريكي. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2010، كانت قيمة المخزونات تبلغ 1.3 مليون طن متري قيمتها 683.1 مليون دولار أمريكي.

64- رصد مخصص للتلف لما يحتمل من خسارة وتلف في المخزونات. وحدد هذا المخصص على أساس الخبرة السابقة بما نسبته 0.4 في المائة من مجموع السلع الغذائية و0.9 في المائة من المواد غير الغذائية. وبلغت مخصصات الأغذية في عام 2010 ما نسبته 0.44 في المائة، و0.9 في المائة للمواد غير الغذائية. وتقيّم المخزونات باعتبارها صافية بعد اقتطاع قيمة أي تلف أو تقادم. وفي عام 2011 بلغ مجموع السلع الغذائية التالفة 2.2 مليون دولار أمريكي ويرد بيان ذلك في كشف المركز المالي. وتعتبر الزيادة في مخصص المواد التالفة عن نفقات السنة ويرد بيانها في كشف الأداء المالي. ولم يحدث استخدام لهذا المخصص ولا أي زيادة أو نقص في المواد غير الغذائية في عام 2011.

65- ترد فيما يلي حركة مخصصات المواد التالفة في عام 2011:

2011	الزيادة/(النقص)	الاستخدام	2010	
<i>بملايين الدولارات الأمريكية</i>				
3.5	2.8	(2.2)	3.0	المخصص الخاص بالتالف من الأغذية
0.2	-	-	0.2	المخصص الخاص بالتالف من غير الأغذية
3.7	2.8	(2.2)	3.2	مجموع المخصصات

المذكرة 2-5: البنود المستحقة القبض الأخرى

2011	2010	
<i>بملايين الدولارات الأمريكية</i>		
112.4	51.1	السلف المدفوعة للبايعين
26.1	25.5	السلف المدفوعة للموظفين
10.4	16.6	اتفاقات أطراف ثالثة مستحقة القبض (المذكرة 11)
82.9	78.6	متنوعات مستحقة القبض
231.8	171.8	مجموع البنود المستحقة القبض الأخرى قبل خصوم الحسابات المشكوك فيها
(45.4)	(49.8)	مجموع البنود المستحقة القبض الأخرى الصافية
186.4	122.0	المجموع الصافي للبنود المستحقة القبض الأخرى

66- والسلف المدفوعة للبايعين هي مدفوعات تقدم سلفاً عن توريد البضائع والخدمات.

67- والسلف المدفوعة للموظفين هي لأغراض منحة التعليم، ومعونات الإيجار، والسفر وغير ذلك من استحقاقات الموظفين.

68- وتشمل المدفوعات المتفرقة المستحقة القبض المبالغ المستحقة من الزبائن عن الخدمات المقدمة في إطار الحسابات الخاصة، والفوائد المستحقة القبض، وضريبة القيمة المضافة في حالة عدم الحصول على الإعفاء الضريبي المباشر ومن الحكومات.

69- وتخضع البنود الأخرى المستحقة القبض لاستعراض يحدد ما إذا كان الأمر يتطلب أي خصوم للحسابات المشكوك فيها. وحتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2011، حُددت مخصصات بمبلغ 49.8 مليون دولار أمريكي، منها 48.9 مليون دولار أمريكي لضريبة القيمة المضافة وما زال من المنتظر استردادها، و0.9 مليون دولار أمريكي للمبالغ الأخرى المستحقة القبض (45.4 مليون دولار أمريكي لضريبة القيمة المضافة في عام 2010).

70- وترد فيما يلي تغييرات مخصصات الحسابات المشكوك فيها خلال عام 2011:

2011	الزيادة/(النقص)	الاستخدام	2010	
<i>بملايين الدولارات الأمريكية</i>				
49.8	4.4	-	45.4	مجموع المخصصات للحسابات المشكوك فيها

المذكرة 2-6: الاستثمارات الطويلة الأجل

2010	2011	
بملايين الدولارات الأمريكية		
85.8	88.3	الأوراق المالية لخزانة الولايات المتحدة
(2.1)	(8.3)	الجزء الجاري (المذكرة 2-2)
83.7	80.0	الجزء الطويل الأجل من الأوراق المالية لخزانة الولايات المتحدة
76.9	96.5	السندات
87.6	104.6	الأسهم
164.5	201.1	مجموع السندات والأسهم
248.2	281.1	مجموع الاستثمارات الطويلة الأجل

- 71- وتتألف الاستثمارات الطويلة الأجل من استثمارات في أوراق الاتجار المنفصل بالفائدة والأصل المسجلين للأوراق المالية لخزانة الولايات المتحدة (STRIPS) واستثمارات السندات والأسهم. وقد اشترت أوراق خزانة الولايات المتحدة (STRIPS) في سبتمبر/أيلول 2001 ويحتفظ بها حتى أجل الاستحقاق. وقد وزع أجل استحقاق الأوراق على مراحل خلال فترة 30 سنة لتمويل مدفوعات التزامات الفائدة والأصل على قرض للسلع طويل الأجل من إحدى الوكالات الحكومية المانحة (المذكرة 2-12)، معينة عملته بنفس عملة أوراق الاتجار ولنفس الفترة. ولا تحمل هذه الأوراق فائدة اسمية وقد اشترت بخصم على قيمتها الاسمية ويتصل الخصم بصورة مباشرة بأسعار الفائدة السائدة وقت الشراء والبالغة 5.50 في المائة حتى أجل استحقاق الأوراق ذات الصلة. ويساوي الجزء الجاري من الأوراق المبلغ المطلوب لتسوية الالتزامات المالية على القرض الطويل الأجل.
- 72- ولا تثبت التغيرات في القيمة السوقية لاستثمارات الأوراق المالية لخزانة الولايات المتحدة. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2011، بلغت القيمة السوقية لهذا الاستثمار 115.5 مليون دولار أمريكي (100.9 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010)
- 73- ونتجت الزيادة في خدمة السندات الطويلة الأجل واستثمارات الأسهم البالغة قيمتها 36.6 مليون دولار أمريكي عن استثمار أموال نقدية في سندات وأسهم، وقيدت المبالغ على حسابات ومشاريع تتعلق باستحقاقات الموظفين. ويستثمر التحويل النقدي البالغ 46.3 مليون دولار أمريكي تمثيلاً مع سياسة تخصيص الأصول الخاصة بالبرنامج والتي تقضي باستثمار 50 في المائة في السندات العالمية و50 في المائة في الأسهم العالمية لصناديق خصصت لتغطية استحقاقات الموظفين. وجاءت الزيادة في الرصيد أساساً بسبب تغيير القيمة السوقية، وكذلك بإعادة استثمار الفوائد المتحصلة خلال عام 2011 والخسائر غير المتحققة بسبب أثر ضعف أسواق الأسهم.
- 74- وتجري استثمارات الأسهم من خلال خمسة صناديق إقليمية تتبع تركيبة وأداء المؤشر العالمي لشركة مورغان ستانلي الرأسمالي الدولي (MSCI)، وهو مؤشر كل البلدان معترف به لأسهم جميع أسواق العالم المتقدم. وهذه التركيبة الاستثمارية تتيح الاستثمار في أسواق الأسهم العالمية على أساس غير نشط وبمعدلات للمخاطرة وإيرادات تعكس المؤشر العالمي (MSCI) كل البلدان.
- 75- وترد فيما يلي تحركات حسابات الاستثمارات الطويلة الأجل في عام 2011:

2010	إضافات/(اقتطاعات)	الفوائد المستلمة/المستهلكة	صافي المكاسب/(الخسائر) المتحققة	صافي المكاسب/(الخسائر) غير المتحققة	2011
بملايين الدولارات الأمريكية					
164.5	46.3	2.9	14.7	(27.4)	201.1
83.7	(8.1)	4.4	-	-	80.0
248.2	38.2	7.4	14.7	(27.4)	281.1

السندات والأسهم
الاستثمار في الأوراق المالية
لخزانة الولايات المتحدة
مجموع الاستثمارات طويلة

76- خلال عام 2011، زادت الاستثمارات طويلة الأجل بمقدار 32.9 مليون دولار أمريكي. وتعامل السندات والأسهم طويلة الأجل على أنها أصول متاحة للبيع باستثناء الاستثمار في مشتقات العملة الأجنبية الآجلة (القيمة الاسمية 13.1 مليون دولار أمريكي) التي تعامل كاستثمارات محتفظ بها لتداول الأصول المالية. ولذلك حولت الخسائر الصافية غير المتحققة والبالغ قدرها 25.9 مليون دولار أمريكي المرتبطة بالأصول المالية التي تعامل على أنها متاحة للبيع، في إطار الاتجار في الأوراق المالية لخزانة الولايات المتحدة، إلى أصول صافية يرد بيانها في كشف تغيرات الأصول الصافية. وتعرض الخسائر الصافية غير المتحققة البالغة 1.5 مليون دولار أمريكي المرتبطة بمشتقات العملة الأجنبية الآجلة في كشف الأداء المالي. ويرد بيان الفائدة المستهلكة على الاستثمارات في أوراق خزانة الولايات المتحدة وقدرها 4.4 مليون دولار أمريكي في كشف التدفقات النقدية تحت الأنشطة التشغيلية كجزء من الزيادة في القيمة المستهلكة للاستثمار طويل الأجل بمبلغ 4.7 مليون دولار أمريكي. ويعرض الرصيد المتبقي، صافياً من المبالغ المعاد تصنيفها من استثمارات طويلة الأجل إلى قصيرة الأجل، والبالغ 63.9 مليون دولار أمريكي في كشف التدفقات النقدية تحت أنشطة الاستثمار.

المذكرة 2-7: العقارات والمنشآت والمعدات

2010	إضافات	بنود تم التصرف فيها	الاستهلاك المتراكم	2011
بملايين الدولارات الأمريكية				
العقارات والمنشآت والمعدات				
المباني				
3.5	7.7	-	(1.0)	10.2
21.4	11.0	(0.6)	(9.6)	22.2
3.9	3.0	-	(3.5)	3.4
11.4	3.2	(0.1)	(8.9)	5.6
0.2	-	-	(0.1)	0.1
1.9	0.6	(0.1)	(1.3)	1.1
2.6	2.8	(0.1)	(2.2)	3.1
55.8	16.0	(0.9)	(25.0)	45.9
1.0	0.9	-	(0.8)	1.1
9.5	2.6	-	(4.5)	7.6
2.4	0.1	(1.9)	-	0.6
113.6	47.9	(3.7)	(56.9)	100.9

مجموع العقارات والمنشآت والمعدات

77- وخلال عام 2011، تمثلت الإضافات الرئيسية المتصلة بالعقارات والمنشآت والمعدات في المباني الدائمة، والمباني المؤقتة، والمركبات (في عام 2010 تمثلت الإضافات الرئيسية المتصلة بالعقارات والمنشآت والمعدات في المباني المؤقتة، والمعدات المكتبية، والمركبات، وكذلك تحسينات المباني المسجلة). وبلغ مجموع صافي المشتريات (بعد اقتطاع البنود التي تم التصرف فيها) خلال الفترة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011، ما يعادل 44.2 مليون دولار أمريكي (56.3 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010) منها 0.6 مليون دولار أمريكي تتعلق بمنح

عينية في صورة عقارات ومنشآت ومعدات. وترد الإضافات أو التخفيضات المتصلة بالعقارات والمنشآت والمعدات أو التخفيضات الناجمة عن التصرف فيها في كشف المركز المالي، بينما يرد الخصم ونفقات الاستهلاك عن الفترة وقدرها 29 مليون دولار أمريكي في كشف الأداء المالي.

78- وترسمل العقارات والمنشآت والمعدات إذا بلغت تكلفتها أو تجاوزت حداً أدنى قدره 5 000 دولار أمريكي. وهي تستهلك على امتداد عمر الاستعمال التقديري باستخدام طريقة المعدل الثابت. ويجري دورياً استعراض مستوى الحد الأدنى.

79- وتخضع الأصول لاستعراض سنوي لتحديد أي تراجع في قيمتها. ولم يسفر الاستعراض الذي أجري في عام 2011 عن أي تراجع في قيمة العقارات والمنشآت والمعدات كما لم يشير استعراض التصرف في الأصول إلى التخلص من العقارات والمنشآت والمعدات بسبب عدم صلاحية هذه الأصول للاستخدام أو عدم إمكانية إصلاحها.

المذكرة 2-8: الأصول غير المادية

2010	إضافات	بنود تم التصرف فيها	الاستهلاك المتراكم	2011
بملايين الدولارات الأمريكية				
47.5	0.5	-	(19.8)	28.2
-	0.5	-	(0.1)	0.4
0.1	0.3	-	(0.1)	0.3
0.8	1.0	0.1	-	1.9
48.4	2.3	0.1	(20.0)	30.8
البرمجيات المطورة داخلياً				
البرمجيات المكتسبة من الخارج				
التراخيص والحقوق				
الأصول غير المادية قيد الإنشاء				
مجموع الأصول غير المادية				

80- تُرسم الأصول غير المادية إذا زادت تكلفتها عن حد أدنى يبلغ 5 000 دولار أمريكي، إلا فيما يتعلق بالبرمجيات المعدة داخلياً حيث يبلغ الحد الأدنى 100 000 دولار أمريكي. ولا تتضمن القيمة المرسلة للبرمجيات المطورة داخلياً التكاليف المتعلقة بالبحوث والصيانة.

81- وترتبط البرمجيات المطورة داخلياً بصورة أساسية بنظام ونجز 2- إعداد وتنفيذ تطبيق إلكتروني متكامل لتخطيط الموارد المؤسسية. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2011، بلغ مجموع التكاليف المرسلة للمرحلة الثانية من نظام وينجز 2 27.7 مليون دولار أمريكي (35.6 مليون دولار أمريكي في عام 2010) مخصوماً منه مبلغ الاستهلاك المتراكم وقدره 19.8 مليون دولار أمريكي (11.9 مليون دولار أمريكي في عام 2010). وتشمل هذه التكاليف المرسلة تصميم وتنفيذ نظام ونجز 2. ويتضمن كشف المركز المالي الإضافة في الأصول غير المادية أو التخفيضات الناجمة عن التصرف فيها، بينما ترد نفقات الاستهلاك للسنة وقدرها 8.1 مليون دولار أمريكي في كشف الأداء المالي.

المذكرة 2-9: الحسابات المستحقة الدفع والمستحقات

2010	2011
بملايين الدولارات الأمريكية	
123.2	89.5
50.4	61.0
23.6	26.7
197.2	177.2
324.8	358.0
522.0	535.2
الحسابات المستحقة للبايعين	
الحسابات المستحقة للمانحين	
منوعات	
المجموع الفرعي للحسابات المستحقة الدفع	
المستحقات	
مجموع الحسابات المستحقة الدفع والاستحقاقات	

- 82- تتصل الحسابات المستحقة الدفع للبائعين بمبالغ مستحقة عن بضائع وخدمات وردت فواتير بشأنها.
- 83- وتمثل الحسابات المستحقة الدفع للمانحين رصيد المساهمات غير المنفقة في المشاريع المقفلة، رهناً بإعادة المبالغ أو بإعادة البرمجة.
- 84- أما المستحقات فهي مخصصات تتعلق بالبضائع التي تم استلامها والخدمات التي تم تقديمها للبرنامج خلال الفترة والتي لم ترد عنها فواتير من الموردين.
- 85- وتشمل الحسابات المتنوعة المستحقة الدفع بمبالغ مستحقة لوكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة نظير خدمات تم الحصول عليها والقيمة العاجلة للعقود الآجلة الخاصة بسعر الصرف. وحتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2011، كانت هذه العقود الآجلة بالنسبة لسعر الصرف تمثل خسارة غير متحققة بلغت 8.5 مليون دولار أمريكي (4.9 مليون دولار أمريكي في 2010).

المذكرة 2-10: المخصصات

2010	2011
بملايين الدولارات الأمريكية	
18.1	7.2
0.9	0.6
19.0	7.8

مخصص إعادة الأموال للمانحين

مخصصات متنوعة

مجموع المخصصات

- 86- وتقدر مخصصات إعادة الأموال مستوى الأموال التي من المتوقع إعادتها للجهات المانحة نظير مساهمات غير مستخدمة في مشاريع أقيمت مالياً. وتحدد المخصصات استناداً إلى الخبرة السابقة.
- 87- وترد فيما يلي حركة مخصصات إعادة الأموال للمانحين في عام 2011:

2010	الاستخدام	الزيادة/(النقص)	2011
بملايين الدولارات الأمريكية			
18.1	(11.5)	0.6	7.2

مخصصات المبالغ المعادة للمانحين

- 88- وبلغ مجموع الأموال التي ردت إلى المانحين 11.5 مليون دولار أمريكي في عام 2011. وتسجل هذه الأموال كاستخدام لمخصصات إعادة الأموال إلى المانحين وترد في كشف المركز المالي. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2011، بلغت المخصصات التقديرية النهائية المطلوبة 7.2 مليون دولار أمريكي. ولذلك سجلت زيادة قدرها 0.6 مليون دولار أمريكي كمصروفات خلال الفترة وترد في كشف الأداء المالي.
- 89- والمخصصات المتنوعة تستهدف الوفاء بالالتزامات القانونية والسلف والمدفوعات المتعلقة بالتوفيق والمصابين من موظفي البرنامج الذين كانوا ضحايا للهجوم الذي تعرض له المكتب القطري للبرنامج في عام 2009.

المذكرة 2-11: استحقاقات الموظفين

2010	2011		
بملايين الدولارات الأمريكية			
22.2	19.9	المكونات:	
286.4	329.1	جارية	
308.6	349.0	غير جارية	
		مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	

2010	2011		
بملايين الدولارات الأمريكية		التقييم الإكتواري	تقييم برنامج الأغذية العالمي
		المجموع	
22.2	19.9	19.9	-
234.3	262.9	2.1	260.8
52.1	66.2	6.6	59.6
308.6	349.0	28.6	320.4

استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل
استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة
استحقاقات الموظفين الأخرى الطويلة الأجل
مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين

2-11-1 تقييم خصوم استحقاقات الموظفين

90- يقوم خبراء إكتواريون بتحديد خصوم استحقاقات الموظفين أو يحسبها البرنامج على أساس بيانات شؤون الموظفين وخبرة المدفوعات في الماضي. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2011 بلغ مجموع خصوم استحقاقات الموظفين 349 مليون دولار أمريكي منها 320.4 مليون دولار أمريكي أجريت حساباتها بمعرفة الخبراء الإكتواريين، و28.6 مليون دولار أمريكي بمعرفة البرنامج (279.7 مليون دولار أمريكي و28.9 مليون دولار أمريكي على التوالي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010).

91- ومن بين مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين بما قيمته 349 مليون دولار أمريكي حُمل مبلغ 217.7 مليون دولار أمريكي على المشاريع والصناديق ذات الصلة (173.5 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010). وحُمل رصيد الخصوم البالغ قدره 131.3 مليون دولار أمريكي على الحساب العام. ووافق المجلس السنوي في دورته السنوية لعام 2010 على خطة لتمويل الخصوم غير الممولة المتعلقة باستحقاقات الموظفين والمخصصة حالياً للحساب العام. وتشمل خطة التمويل مبلغاً سنوياً إضافياً قدره 7.5 مليون دولار أمريكي في التكاليف الموحدة للموظفين الذين تزيد مدة خدمتهم عن 15 سنة اعتباراً من عام 2011 بغرض الوصول إلى حالة التمويل الكامل بنهاية الفترة.

2-11-2 التقييم الإكتواري لاستحقاقات الموظفين بعد انتهاء الخدمة وغيرها من استحقاقات نهاية الخدمة

92- تحدد الخصوم المتعلقة بالموظفين بعد انتهاء الخدمة وغيرها من الاستحقاقات المتعلقة بنهاية الخدمة بالتشاور مع الخبراء الإكتواريين. وأنشئت هذه الاستحقاقات للموظفين من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة في المقر الذين تشملهم لوائح الموظفين في منظمة الأغذية والزراعة وموظفي الأمم المتحدة.

93- وبلغ مجموع استحقاقات الموظفين بعد انتهاء الخدمة وغيرها من الاستحقاقات المتعلقة بنهاية الخدمة والتي قام الاكثوريون باحتسابها 320.4 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011 صافية المكاسب والخسائر الاكتوارية (279.7 مليون دولار في 2010). ووفقاً لتقييم عام 2011، بلغ مجموع قيمة الالتزامات الكلية المستحقة على البرنامج للموظفين 353.9 مليون دولار أمريكي (314.1 مليون دولار أمريكي في 2010) منها مبلغ 294.3 مليون دولار أمريكي (266.6 مليون دولار في 2010) يمثل استحقاقات الموظفين بعد نهاية الخدمة ومبلغ 59.6 مليون دولار أمريكي (47.5 مليون دولار أمريكي في عام 2010) يمثل الاستحقاقات الأخرى ذات الصلة بنهاية الخدمة.

94- وبموجب المعيار المحاسبي 25 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإن المكاسب والخسائر الاكتوارية لاستحقاقات الموظفين بعد الخدمة تثبت مع الوقت باستخدام نهج الكوريدور وبهذه الطريقة لا تثبت المبالغ التي تصل نسبتها إلى 10 في المائة من التزامات الاستحقاقات المحددة باعتبارها إيرادات أو نفقات وذلك لإتاحة مجال معقول لتغطية المكاسب والخسائر بعضها بعضاً مع الوقت. أما المكاسب والخسائر التي تتجاوز نسبتها 10 في المائة من خصوم الاستحقاقات المحددة فهي تستهلك على امتداد متوسط مدة خدمة الموظف المتبقية لكل استحقاق من الاستحقاقات. وفيما يتعلق بالاستحقاقات الأخرى المتعلقة بنهاية الخدمة تثبت المكاسب والخسائر الاكتوارية فوراً ولا ينطبق عليها نهج الكوريدور.

95- وفيما يتعلق بتقييم عام 2011 لخصوم استحقاقات الموظفين حدد الخبراء الاكتوريون الخسائر الفعلية في استحقاقات الموظفين بعد انتهاء الخدمة وغيرها من الاستحقاقات المتعلقة بنهاية الخدمة بما قيمته 33.5 مليون دولار أمريكي و10.1 مليون دولار أمريكي على التوالي (34.4 مليون دولار أمريكي لاستحقاقات الموظفين بعد انتهاء خدمتهم و3.7 مليون دولار أمريكي للاستحقاقات الأخرى المتعلقة بنهاية خدمة الموظفين في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010).

96- ومن بين مجموع المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية (33.5 مليون دولار أمريكي) (33.3 مليون دولار أمريكي) يتعلق مبلغ خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة ويتعلق بمبلغ 0.4 مليون دولار أمريكي بنظام مدفوعات نهاية الخدمة ومبالغ 0.2 مليون دولار أمريكي بالصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات (المذكرة 2-11-4-5). وكانت المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية لخطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة تزيد على 10 في المائة من التزامات الاستحقاقات المحددة. ووفقاً لطريقة الكوريدور فإن المكاسب/(الخسائر) التي تزيد على 10 في المائة تستهلك على مدى متوسط الخدمة الفعلية المتبقية للموظفين فيما يتصل بكل استحقاق من الاستحقاقات. وفيما يتعلق بخطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فإن متوسط الفترة المتبقية من خدمة الموظفين الفعلية 13.78 سنة.

97- وتشمل النفقات السنوية لخصوم استحقاقات الموظفين التي يحددها الخبراء الاكتوريون استهلاك المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية.

98- وفيما يلي حركة خصوم استحقاقات الموظفين حسب ما قرره الخبراء الاكتوريون خلال عام 2011:

2010	الاستخدام	الزيادة/(النقص)	2011
بملايين الدولارات الأمريكية			
203.6	(2.2)	29.1	230.5
22.6	(1.2)	2.9	24.3
6.0	(0.5)	0.5	6.0
47.5	(3.6)	15.7	59.6
279.7	(7.5)	48.2	320.4

خطة التأمين الصحي بعد الخدمة
نظام مدفوعات نهاية الخدمة
الصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات
الاستحقاقات الأخرى المتعلقة بنهاية الخدمة
مجموع خصوم استحقاقات الموظفين

2-11-3 استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل

99- تتعلق استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل بالإجازات السنوية ومنح التعليم.

2-11-4 استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة

100- تحدد استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة بأنها خطط استحقاقات تتألف من خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، ونظام مدفوعات نهاية الخدمة، والصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات.

101- وخطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة عبارة عن خطة تسمح للمتقاعدين المؤهلين وأفراد أسرهم المؤهلين بالمشاركة في خطة التأمين الصحي الأساسي.

102- أما نظام مدفوعات نهاية الخدمة فهو خطة تمويل مدفوعات انتهاء الخدمة لموظفي البرنامج من فئة الخدمة العامة في المقر بروما عند نهاية خدمتهم.

103- وأما الصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات فهو خطة تقدم تعويضاً لجميع الموظفين والمستخدمين والمعالين في حال الوفاة أو الإصابة أو المرض بسبب أداء مهامهم الرسمية.

104- وتشمل الخصوم تكاليف الخدمة لعام 2011 مطروحاً منها مدفوعات الاستحقاقات المسددة.

2-11-5 استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل الأخرى

105- تشمل استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل الأخرى السفر في إجازة زيارة الوطن والاستحقاقات الأخرى المتعلقة بانتهاء الخدمة، وتتألف من الإجازة المستحقة، ومنح الوفاة، ومنح العودة إلى الوطن، ونفقات السفر للعودة إلى الوطن ونقل الأمتعة المتصل بالعودة إلى الوطن، وتستحق الدفع عند انتهاء خدمة الموظف.

2-11-5-1 الافتراضات والأساليب الاكتوارية

106- يقوم البرنامج كل عام باستعراض واختيار الافتراضات والأساليب التي سيستخدمها الاكتواريون في تقييم نهاية السنة لتحديد النفقات ومتطلبات المساهمة لنظم البرنامج لاستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة (استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة والاستحقاقات الأخرى المتعلقة بنهاية الخدمة). ولأغراض تقييم عام 2011، يتضمن الجدول أدناه الافتراضات والأساليب المستخدمة، كما يبين الجدول التغيرات التي طرأت على الافتراضات والأساليب المستخدمة مقارنة بتقييم عام 2010.

107- وقد أدت هذه الافتراضات والأساليب المستخدمة لأغراض تقييم عام 2011 الاكتواري إلى زيادة في خصوم استحقاقات ما بعد الخدمة والاستحقاقات الأخرى المتعلقة بنهاية الخدمة بلغ مجموعها 40.7 مليون دولار أمريكي (29.7 مليون دولار أمريكي في 2010).

108- ويتطلب المعيار المحاسبي 25 الإبلاغ عن الافتراضات الاكتوارية في الكشف المالية. إضافة لذلك، يُطلب أن يبلغ عن كل من الافتراضات الاكتوارية بالقيمة المطلقة.

109- وترد فيما يلي الافتراضات والأساليب المستخدمة لتحديد قيمة خصوم البرنامج الناجمة عن استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة والاستحقاقات الأخرى المتعلقة بنهاية خدمة موظفي البرنامج في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011. وتم تحديد الافتراضات المتعلقة فقط باستحقاقات معينة للموظفين:

4.30 في المائة للمحاسبة والتمويل (كانت 5 في المائة في تقييم 2010)	سعر الحسم
4 في المائة من 2012 إلى 2014، و5 في المائة سنوياً بعد ذلك (5 في المائة في عام 2011)	زيادة تكاليف التأمين الصحي (خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فقط)
التمويل - 6.60 في المائة؛ المحاسبة - لا تنطبق لأن الخطط عوملت بأنها غير ممولة	العائد المتوقع على الأصول
3.00 في المائة زائداً مكون الاستحقاقات	جدول المرتبات السنوي
2.50 في المائة (الحد الأدنى لاستحقاقات منحة الوفاة في خطط تعويض الموظفين لم تتغير)	الزيادة السنوية في تكلفة المعيشة
الأسعار الثابتة للأمم المتحدة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011	أسعار الصرف المستقبلية
بلغ متوسط المطالبات في عام 2012 ما يعادل 5 243 دولاراً أمريكياً لكل شخص بالغ (كان المبلغ 5 287 دولاراً أمريكياً في تقييم 2011 و2010)	تكاليف مطالبات التأمين الصحي (خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فقط)
138.72 دولار أمريكي لخطة الدولار 131.72 يورو لخطة اليورو	التكاليف الإدارية السنوية (خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فقط)
2.30 في المائة من المطالبات في عام 2012 (2.45 في المائة من المطالبات لعام 2011 في تقييم عام 2010)	الاستبقاء لدى شركة التأمين (خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فقط)
المحاسبة والتمويل 29 في المائة (26.06 في المائة في تقييم عام 2010)	مساهمات المشتركين في المستقبل (خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فقط)
معدل الوفيات في جميع الخطط يماثل ما جاء في التقييم الصادر في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009 في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة	معدل الوفيات
تفاوتت بحسب العمر ونوع الجنس وفترة الموظفين	معدلات العجز
تقوم على أساس الدراسة المتعلقة بمعدلات الانسحاب في الفترة ما بين 2004 و2008 في البرنامج	معدلات الانسحاب
تقوم على أساس الدراسة المتعلقة بمعدلات الانسحاب في الفترة ما بين 2004 و2008 في البرنامج	معدلات التقاعد
95 في المائة من المتقاعدين في المستقبل سيختارون تغطية خطة التأمين الصحي الأساسي (90 في المائة في تقييم 2010). وبناء على دراسة أجريت عن التجربة الحديثة في منظمات الأمم المتحدة العاملة في روما فإن نسبة 0.2 في المائة من المشمولين بخطة التأمين الصحي الأساسي سينسحبون منها سنوياً بعد التقاعد (0.1 في المائة كما في تقييم 2010)	المشاركة (خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فقط)
يحصلون حالياً على مدفوعات باليورو - خطة الدولار الأمريكي	خطة التأمين الصحي للمتقاعدين في المستقبل (خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فقط)
يحصلون حالياً على مدفوعات بعملة أخرى غير اليورو - خطة الدولار الأمريكي	تغطية الزوج/الزوجة (خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فقط)
85 في المائة من المتقاعدين الذكور و55 في المائة من الإناث لديهم زوج يختار تغطية خطة التأمين الصحي الأساسي.	النسبة المستقبلية لحوادث الوفاة والعجز السنوية لأداء المهام الرسمية (الصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات فقط)
(نفس الشيء في تقييم 2010) ويفترض أن الزوجات أصغر بأربع سنوات من أزواجهن.	طبيعة العجز (الصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات فقط)
10 في المائة من الوفيات و4 في المائة من حالات العجز (نفس النسبة كما في تقييم 2010)	أهلية الحصول على تعويضات الاستحقاقات (الصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات فقط)
يفترض أن جميع أنواع العجز هي شاملة ودائمة.	الاستحقاقات المستبعدة بسبب عدم توافر الجانب المادي (الصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات فقط)
يفترض أن الوفاة والمصابين بالعجز في إطار صندوق الاحتياطي وخطة التعويضات يحصلون على استحقاقات من صندوق المعاشات التقاعدية بالأمم المتحدة.	الاستحقاقات المستبعدة بسبب إدخالها في عمليات تقييم أخرى (الصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات فقط)
نفقات إعداد المتوفى والجنائز؛ واستحقاقات الأطفال المتعلقة بالوفاة والعجز مستقبلاً، إلخ.	الأعضاء الذين يحصلون على استحقاقات العودة للوطن (استحقاقات أخرى متعلقة بانتهاء الخدمة فقط)
النفقات العلاجية والمستشفيات	تكاليف السفر للعودة إلى الوطن ونقل الأثاث (استحقاقات أخرى تتعلق بانتهاء الخدمة فقط)
تكاليف نقل المتوفى وأسرته للعودة إلى الوطن	حساب الإجازة المستحق الدفع عند انتهاء الخدمة (استحقاقات أخرى تتعلق بانتهاء الخدمة فقط)
80 في المائة من المتقاعدين أو المنسحبين من الخدمة (نفس النسبة كما في تقييم 2010)	الطريقة الاكتوارية
من المفترض أن تبلغ نسبة منحة العودة إلى الوطن المستحقة الدفع 80 في المائة من الموظفين الذين يتقاعدون أو ينسحبون من الخدمة (نفس الشيء كما في تقييم 2010). وافترض أن 80 في المائة من الذكور المؤهلين متزوجون و50 في المائة من الإناث متزوجات أيضاً.	قيمة الأصول
يدفع مبلغ 11.242 دولار أمريكي لغير المتزوج 15 970 دولاراً أمريكياً للموظف المتزوج في عام 2012 ويزيد هذا الرقم مع زيادة معدل التضخم (كان الرقم في تقييم 2010 هو 10 968 للموظف غير المتزوج و15 580 للمتزوج في عام 2010)	
يفترض أن متوسط الاستحقاقات يبلغ 26 يوماً مدفوع الأجر (نفس الشيء في تقييم 2010).	
خطة التأمين الصحي بعد الخدمة، ونظام مدفوعات انتهاء الخدمة، وخطط تعويضات الموظفين: الوحدة الائتمانية المقدرة لفترة الإسناد التي تبدأ بتاريخ الدخول في الخدمة حتى تاريخ التأهل الكامل للحصول على الاستحقاقات. (كانت التكلفة لمدة سنة واحدة المتبعية في خطة تعويضات الموظفين)	
نظم المدفوعات الأخرى المتعلقة بانتهاء الخدمة: بالنسبة للإجازات المستحقة؛ الوحدة الائتمانية المقدرة لجميع الالتزامات المتعلقة بفترة الخدمة السابقة. وأما في الاستحقاقات الأخرى التي يشملها التقييم؛ فهي الوحدة الائتمانية المقدرة لفترة الإسناد اعتباراً من تاريخ بداية الخدمة حتى انتهاء الخدمة.	
التمويل - القيمة في السوق	
المحاسبة - خطط تعامل على أنها غير ممولة.	

110- وتقدم الجداول التالية معلومات وتحليلات إضافية تتعلق بخصوم استحقاقات الموظفين المحسوبة من قبل الخبراء الاكتواريين.

2-5-11-2 مطابقة التزامات الاستحقاقات المحددة

المجموع	خطة تعويض الموظفين	نظام مدفوعات نهاية الخدمة	نظم مدفوعات انتهاء الخدمة الأخرى	خطة التأمين الصحي بعد الخدمة	
بملايين الدولارات الأمريكية					
314.1	5.4	21.1	47.5	240.1	صافي التزام الاستحقاقات المحددة، في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010
21.7	0.2	1.9	3.3	16.3	تكلفة الخدمة لعام 2011
15.5	0.3	1.0	2.3	11.9	تكلفة الفائدة لعام 2011
(8.6)	(0.5)	(1.2)	(3.5)	(3.4)	(إجمالي المدفوعات الفعلية للاستحقاقات لعام 2011)
1.1	-	-	-	1.1	مساهمات المشتركين
(3.4)	-	(0.4)	(0.1)	(2.9)	تحركات سعر الصرف
13.5	0.4	2.3	10.1	0.7	الخسائر الاكتوارية الأخرى
353.9	5.8	24.7	59.6	263.8	التزام الاستحقاقات المحددة، في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011

3-5-11-2 النفقات السنوية للسنة التقويمية 2011

المجموع	خطة تعويض الموظفين	نظام مدفوعات نهاية الخدمة	نظم مدفوعات انتهاء الخدمة الأخرى	خطة التأمين الصحي بعد الخدمة	
بملايين الدولارات الأمريكية					
21.7	0.2	1.9	3.3	16.3	تكلفة الخدمة
15.5	0.3	1.0	2.3	11.9	تكلفة الفائدة
11.0	-	-	10.1	0.9	(المكاسب)/(الخسائر المتعلقة بالاستهلاك)
48.2	0.5	2.9	15.7	29.1	مجموع الإنفاق المثبت في 2011

4-5-11-2 مطابقة القيمة الحالية للالتزامات الاستحقاقات المحددة

المجموع	خطة تعويض الموظفين	نظام مدفوعات نهاية الخدمة	نظم مدفوعات انتهاء الخدمة الأخرى	خطة التأمين الصحي بعد الخدمة	
بملايين الدولارات الأمريكية					
84.6	4.3	-	-	80.3	التزام الاستحقاقات المحددة
269.3	1.5	24.7	59.6	183.5	غير النشطة
353.9	5.8	24.7	59.6	263.8	النشطة
353.9	5.8	24.7	59.6	263.8	المجموع
(33.5)	0.2	(0.4)	-	(33.3)	(الفائض)/(العجز)
320.4	6.0	24.3	59.6	230.5	(المكاسب)/(الخسائر غير المثبتة)
					صافي بيان الميزانية (الأصول)/الخصوم

2-11-5 خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة - تحليل الحساسية

111- تتمثل ثلاثة من الافتراضات الرئيسية في تقييم خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فيما يلي: (1) معدل الزيادة المتوقعة في التكاليف الصحية في المستقبل؛ (2) سعر الصرف بين الدولار الأمريكي واليورو؛ (3) معدل الحسم المستخدم في تحديد القيمة الحالية للاستحقاقات التي ستدفعها الخطة في المستقبل.

112- وقد افترض في تقييم 2011 أن التكاليف الطبية ستزيد بنسبة 4 في المائة في 2012 إلى 2014 و5 في المائة سنوياً بعد ذلك. كما افترض أن متوسط سعر الصرف بين اليورو والدولار الأمريكي في المستقبل سيكون نحو 1.292 دولار أمريكي لليورو الواحد، وهو سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2011. وافترض أيضاً أن سعر الحسم المحاسبي كان 4.30 في المائة، في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011.

113- وأجري تحليل للحساسية لتحديد أثر الافتراضات السابقة على الخصوم وتكلفة الخدمة بموجب المعيار المحاسبي الدولي 25. وتظهر النتائج أن تكلفة المطالبات ومعدلات الأقساط سترتفع بنفس نسبة تغير معدل تضخم التكاليف الصحية، غير أن جميع الافتراضات الأخرى لن تتأثر. وبالنسبة لسعر الصرف، يعكس تحليل الحساسية أثر ارتفاع اليورو 10 سنوات مقابل الدولار الأمريكي. أما بالنسبة لتضخم تكاليف التأمين الصحي وأسعار الحسم، فإن تحليل الحساسية يعكس أثر تغيرات 1 في المائة.

114- لأغراض تحليل حساسية الخصوم، استخدم فيما يتعلق بسعر الصرف البالغ 1.292 دولار أمريكي لليورو، سعر حسم بنسبة 4.30 في المائة ومعدل تضخم بنسبة 5 في المائة سنوياً مما أدى إلى تحقيق فوائد إجمالية محددة للالتزامات المعقودة بمبلغ 263.8 مليون دولار أمريكي. وفيما يتعلق بتحليل حساسية تكلفة الخدمات وعدم استخدام نفس الافتراضات الأساسية التي استخدمت في تحليل حساسية الخصوم احتسبت تكلفة الخدمات لعام 2011 بما يعادل 17.9 مليون دولار أمريكي.

2-11-6 التكاليف المتوقعة خلال 2011

115- تبلغ مساهمة البرنامج المتوقعة في 2012 في نظم الاستحقاقات المحددة 9.4 مليون دولار أمريكي، وقد حُدد هذا المبلغ على أساس مدفوعات الاستحقاقات المحددة لتلك السنة.

2-11-6 الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

116- البرنامج منظمة عضو في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة الذي أنشأته الجمعية العامة للأمم المتحدة ليقدم استحقاقات التقاعد والوفاء والعجز والاستحقاقات ذات الصلة الأخرى. وصندوق المعاشات هذا هو خطة للاستحقاقات المحددة متعددة أرباب العمل وممولة بالكامل. وعلى النحو المحدد في المادة 3 (ب) من النظام الأساسي لصندوق المعاشات، فإن عضويته مفتوحة أمام الوكالات المتخصصة ولأي منظمة حكومية دولية أخرى تشارك في النظام الموحد للمرتبات والبدلات وغير ذلك من شروط الخدمة في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة.

117- والطريقة الاكتوارية المعتمدة لصندوق المعاشات هي طريقة حاصل المجموعة المفتوحة لتحديد ما إذا كانت أصول الصندوق تكفي لتغطية التزامات الصندوق الحالية والمقدرة للمستقبل، باستخدام مجموعات مختلفة من الافتراضات المتعلقة بالتطورات الاقتصادية والديموغرافية في المستقبل. وتجرى الدراسة الاكتوارية مرة واحدة على الأقل كل ثلاث سنوات؛ ويكشف استعراض تقرير 2011 السنوي للصندوق أنه يجري دراسة اكتوارية مرة كل سنتين منذ 1997. ويجري مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة مراجعة سنوية للصندوق ويبلغ الجمعية العامة للأمم المتحدة عن المراجعة كل سنتين. وقد أجرى الصندوق آخر تقييم اكتواري وقت إعداد هذه الحسابات في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009.

118- وتشير الفقرة 52 من التقييم الاكتواري الذي أجري في عام 2009 إلى أنه حتى يمكن مساعدة مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة على تقدير مركز الصندوق على الأساس الجاري وليس المتوقع، أجريت عملية حسابية للقيمة الاكتوارية للاستحقاقات في تاريخ التقييم (أي خصوم الصندوق المتعلقة بالاستحقاقات التي تم اكتسابها فعلاً للمشاركين العاملين حالياً والمتقاعدين). ويمثل هذا التقييم قيمة الأصول التي يتعين أن تكون حاضرة لدى الصندوق بغرض تلبية التزاماته الحالية. وتتألف هذه الالتزامات من: (1) استمرار المعاشات الحالية للمتقاعدين على المعاش حالياً والمستفيدين منها؛ (2) إنشاء الاحتياطي الضروري لتلبية مدفوعات الاستحقاقات بالنيابة عن المشاركين الحاليين على أساس الافتراض أن خدمتهم سوف تنتهي في تاريخ التقييم والمفاضلة بين الاختيارات المتاحة (أي بين تسوية الانسحاب أو تأجيل استحقاقات التقاعد واستحقاقات التقاعد المبكر، أو استحقاقات التقاعد) الأكثر قيمة بالنسبة لهم (أي بأعلى تكلفة اكتوارية ممكنة).

119- وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2009، على النحو الوارد في الفقرة 57 من نفس تقرير التقييم الاكتواري، كانت النسبة الممولة، بافتراض تسوية المعاشات بدرجة الصفر، تبلغ 139.6 في المائة (146.9 في المائة في تقييم عام 2007)، بينما كانت النسبة الممولة التي احتسبت على أساس نسب تسويات المعاشات قائمة على أساس أسعار الفائدة الفعلية (أي صافية أسعار الفائدة الاسمية المفترضة والنسب المفترضة لتسويات المعاشات) بنسبة 3.5 في المائة كانت 91 في المائة (95.3 في المائة في تقييم عام 2007). وبالإضافة إلى ما سبق، واستناداً إلى نتائج آخر تقييم اكتواري حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2009، رأت لجنة الاكتواريين التابعة للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة والخبير الاستشاري الاكتواري أن معدل الاشتراكات الحالية البالغ 23.70 في المائة من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي يكفي لتلبية متطلبات خطة الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (7.9 في المائة للمشاركين، و15.8 في المائة للمنظمات الأعضاء).

120- وينشر صندوق المعاشات تقارير فصلية عن استثماراته ويمكن الاطلاع على هذه التقارير على الموقع الشبكي للصندوق في www.unjspf.org.

121- يتألف التزام البرنامج المالي نحو الصندوق من المساهمة المقدر لها بمعدل حددته الجمعية العامة للأمم المتحدة بنسبة 7.9 في المائة للمشاركين و15.8 في المائة لأعضاء المنظمة، على التوالي من المكافآت التقاعدية المطبقة إلى جانب حصته في أي مدفوعات من العجز الاكتواري بموجب المادة 26 من النظام الأساسي لصندوق المعاشات.

122- ولا تسدد مدفوعات العجز الاكتواري هذه إلا في حال تطبيق الجمعية العامة للأمم المتحدة للمادة 26، وذلك بعد أن تقرر وجود حاجة لمدفوعات العجز الاكتواري استناداً على تقدير للكفاية الاكتوارية لصندوق المعاشات بتاريخ التقييم. وفي هذه الحالة، يتعين على كل منظمة عضو أن تساهم في تغطية العجز بمبلغ يتناسب مع مجموع مساهمات كل منها خلال فترة الثلاث سنوات التي تسبق تاريخ التقييم. وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير، لم تقرر الجمعية العامة تطبيق هذا الحكم.

123- وتعرض الخطة التقاعدية هذه المنظمات المشاركة إلى مخاطر اكتوارية تتعلق بموظفي المنظمات الأخرى الحاليين والسابقين، مما يؤدي إلى عدم وجود أساس موثوق لتخصيص الالتزام أو تخطيط الأصول للمنظمات المشاركة الأخرى في الخطة. والبرنامج، إلى جانب المنظمات المشاركة الأخرى، ليس في موقع يمكنه من تحديد حصته في مركز الصندوق المالي وأدائه بقدر كاف من الثقة للأغراض المحاسبية، ولذا فقد حددت هذه الخطة محاسبياً كأنها خطة مساهمات محددة تمثيلاً مع المعيار المحاسبي الدولي 25، استحقاقات الموظفين.

124- وخلال 2011، بلغت مساهمات البرنامج المدفوعة لصندوق المعاشات 60.4 مليون دولار أمريكي (58.4 مليون دولار أمريكي في 2010). أما المساهمات المتوقعة لعام 2012 فهي 62.8 مليون دولار أمريكي.

2-11-7 ترتيبات الضمان الاجتماعي للموظفين الخاضعين لعقود الخدمة

125- يحقّ الضمان الاجتماعي لموظفي البرنامج الخاضعين لعقود الخدمة على أساس الشروط والأعراف المحلية. غير أن البرنامج لم يضع أية ترتيبات عالمية للضمان الاجتماعي بموجب عقود الخدمة. ويمكن الحصول على ترتيبات الضمان الاجتماعي إما عن طريق النظام الوطني للضمان الاجتماعي أو النظم المحلية الخاصة أو كتعويض نقدي لنظام يتبعه الموظف نفسه. ويعتبر توفير ضمان اجتماعي مناسب بما يتماشى مع تشريعات العمل المحلية شرطاً أساسياً من شروط عقد الخدمة. ولا يُعتبر موظفو العقود الخاصة من موظفي البرنامج ولا يغطيهم النظامان الأساسيان والإداريان لموظفي منظمة الأغذية والزراعة وللموظفي الأمم المتحدة.

المذكرة 2-12: القرض الطويل الأجل

2010	2011
بملايين الدولارات الأمريكية	
-	5.8
112.3	107.1
112.3	112.9

الجزء الجاري من القرض الطويل الأجل

الجزء غير الجاري من القرض الطويل الأجل

القرض الطويل الأجل

126- في ديسمبر/كانون الأول 2000، تم التوصل إلى اتفاق بين أحد كبار المانحين والبرنامج بشأن نظام لتقديم المساعدة الغذائية لمشروعين قطريين. وبموجب النظام هذا، قدم المانح مساهمة نقدية بمقدار 164.1 مليون دولار أمريكي، استخدم منها مبلغ 106 ملايين دولار أمريكي لشراء سلع غذائية بموجب قرض طويل الأجل من وكالة حكومية في البلد المانح.

127- ويسدد القرض على 30 سنة بفائدة نسبتها 2 في المائة سنوياً للسنوات العشر الأولى و3 في المائة سنوياً على الرصيد المتناقص كل سنة بعد ذلك. ويشمل الجزء الجاري للقرض الطويل الأجل مبلغاً سنوياً من أصل القرض بما قيمته 5.3 مليون دولار أمريكي سيبدأ سدادها في عام 2012، وتكلفة استهلاك قدرها 0.5 مليون دولار أمريكي باستخدام أسلوب الفائدة الفعلية. ويُحتفظ باستثمارات في أوراق الاتجار المنفصل بالفائدة والأصل المسجلين للأوراق المالية لخزانة الولايات المتحدة (STRIPS) (المذكرة 2-6) المشتراة في 2001 حتى استحقاقها في موعد لا يتجاوز عام 2031 لتسديد قيمة الفائدة والأصل لقرض السلع الغذائية البالغ 106 ملايين دولار أمريكي.

128- ويظهر القرض بالتكلفة المستهلكة باستخدام سعر الفائدة الفعلي البالغ 2.44 في المائة. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2011، بلغ مجموع التكلفة المستهلكة 112.9 مليون دولار أمريكي (112.3 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010) وبلغت الفائدة المسددة عن كل سنة 2.1 مليون دولار أمريكي.

129- وفي 2011، بلغ مجموع نفقات الفائدة على القرض الطويل الأجل 2.7 مليون دولار أمريكي (2.7 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010)، وهو ما يعكس في كشف الأداء المالي، ويمثل 2.1 مليون دولار أمريكي منه الفائدة السنوية المستحقة الدفع في مايو/أيار من 2011، وتمثل 0.6 مليون دولار أمريكي منه التكلفة المستهلكة الناتجة عن إثبات القرض الطويل الأجل بقيمته الحالية الصافية.

130- وفي كشف التدفقات النقدية، تظهر الفائدة المدفوعة بما قيمته 2.1 مليون دولار أمريكي خلال العام تحت بند أنشطة التمويل، بينما تظهر الفائدة المستهلكة البالغة 0.6 دولار أمريكي تحت بند الأنشطة التشغيلية.

المذكرة 2-13: الأدوات المالية

1-13-2 طبيعة الأدوات المالية

131- تبين المذكرة 1 تفاصيل أبرز الطرق والسياسات المحاسبية المعتمدة، بما في ذلك معايير الإثبات والشطب، والأساس الذي تقوم عليه القياسات وكذلك الذي تثبت به المكاسب والخسائر المتعلقة بكل فئة من الأصول والخصوم المالية.

132- الأصول المالية للبرنامج في الفئات التالية:

2010	2011	
بملايين الدولارات الأمريكية		
776.5	986.5	الأصول المالية بالقيمة العادلة في إطار الفائض أو العجز
85.8	88.3	الاستثمارات المحتفظ بها حتى أجل الاستحقاق
3 058.4	2 433.5	القروض والمبالغ المستحقة القبض
164.5	202.6	الأصول المالية المتاحة للبيع
4 085.2	3 710.9	المجموع الفرعي
970.8	1 081.5	أصول غير مالية
5 056.0	4 792.4	المجموع

133- تحدد جميع الخصوم المالية المادية بتكلفة الاستهلاك.

2-13-2 مخاطر الائتمانات

134- المخاطر الائتمانية لدى البرنامج موزعة توزيعاً جيداً، كما أن سياسة البرنامج لإدارة المخاطر تحد من مبلغ التعرض الائتماني لأي طرف مقابل وتتضمن مبادئ توجيهية للنوعية الائتمانية الدنيا. وفي نهاية السنة كانت النوعية الائتمانية للاستثمارات القصيرة الأجل مصنفة ضمن فئة AA+/AAA، بينما كانت النوعية الائتمانية للاستثمارات طويلة الأجل AA-.

135- تقلل المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة المرتبطة بالنقدية ومعادلات النقد إلى الحد الأدنى بصورة كبيرة من خلال التأكد من أن هذه الأصول المالية توضع في صناديق الأسواق التي تتسم بدرجة عالية من السيولة والتنوع وتتمتع بتصنيف ائتماني AAA و/أو لدى المؤسسات المالية الكبرى التي حصلت على درجات تصنيفية قوية في مجال الاستثمار من قبل وكالة التصنيف الأولية و/أو الأطراف الأخرى ذات الجدارة الائتمانية.

136- تتألف المساهمات المستحقة القبض أساساً من المبالغ المستحقة من الدول ذات السيادة. وتشرح المذكرة 2-3 تفاصيل المساهمات المستحقة القبض بما في ذلك مخصصات الانخفاض في إيرادات المساهمات والحسابات المشكوك فيها.

3-13-2 مخاطر أسعار الفائدة

137- يتعرض البرنامج لمخاطر أسعار الفائدة على الاستثمارات القصيرة الأجل والسندات طويلة الأجل. ففي 31 ديسمبر/كانون الأول 2011، بلغت أسعار الفائدة الفعلية لهاتين الحافظتين الاستثماريتين 0.76 في المائة و3.23 في المائة

على التوالي (0.75 في المائة و2.35 في المائة على التوالي في عام 2010). وتشير قياسات حساسية أسعار الفائدة إلى أن المدة الفعلية هي 0.54 سنة للاستثمارات القصيرة الأجل و5.30 سنة للسندات طويلة الأجل (0.44 في المائة و5.94 في المائة على التوالي في ديسمبر/كانون الأول 2010). ويستخدم مدراء الاستثمار الخارجيون مشتقات العائد الثابت في إدارة مخاطر أسعار الفائدة وفقاً لمبادئ توجيهية استثمارية صارمة.

4-13-2 مخاطر النقد الأجنبي

138- في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011، عين 88 في المائة من النقدية ومعادلات النقد والاستثمارات بعملة دولار الولايات المتحدة الأمريكية وعين 10 في المائة باليورو ويتبقى 2 في المائة من العملات (91 في المائة بدولار الولايات المتحدة الأمريكية و9 في المائة باليورو في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010). والهدف الرئيسي من الحيازات بعملات غير الدولار الأمريكي هو دعم الأنشطة التشغيلية. وبالإضافة إلى ذلك، عين 69 في المائة من المساهمات المستحقة القبض بالدولار الأمريكي، و11 في المائة باليورو و8 في المائة بعملات أخرى (83 في المائة بالدولار الأمريكي و7 في المائة باليورو و10 في المائة بعملات أخرى في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010).

139- تستخدم العقود الآجلة للنقد الأجنبي على سبيل التحوط لمخاطر تقلب أسعار صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي، والتي تتكبدها تكاليف موظفي دعم البرامج والإدارة في المقر الرئيسي وفقاً لسياسة التحوط التي اعتمدها المجلس في دورته السنوية لعام 2008. وخلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011، جرت تسوية 12 عقداً بخسارة متحققة بلغت 1.9 مليون دولار أمريكي (تمت تسوية 12 عقداً خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010 بخسارة متحققة بلغت 4.9 مليون دولار أمريكي). وبالإضافة إلى ذلك، نفذت استراتيجية تحوط جديدة في عام 2012 أبرم في إطارها البرنامج 12 عقداً آجلاً من عقود صرف العملة الأجنبية لشراء 6.2 مليون يورو شهرياً بسعر صرف ثابت. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2011، بلغت القيمة الاسمية للعقود الاثني عشر 103 ملايين دولار أمريكي وخسارة غير متحققة قدرها 8.5 مليون دولار أمريكي باستخدام معدل آجل في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011. وتُدرج الخسائر المتحققة وغير المتحققة في فروق سعر النقد الأجنبي وتعرض في كشف الأداء المالي.

5-13-2 مخاطر الأسعار

140- يتعرض البرنامج أيضاً لمخاطر أسعار السوق من خلال الأسهم التي يحتفظ بها كجزء من استثماراته طويلة الأجل. وتتعبق استثمارات البرنامج في الأسهم المؤشر العالمي لحركة مورغان ستانلي الرأسمالي الدولي (MSCI) في كل البلدان وهو مؤشر لأسهم جميع أسواق العالم.

المذكرة 2-14 أرصدة الصناديق والاحتياطات

2010	2011					
	المجموع	الحساب العام والحسابات الخاصة		حسابات الأمانة	صناديق الفئات	
		الاحتياطيات	(رصيد الصندوق)	والعمليات الثنائية (رصيد الصندوق)	البرنامجية (رصيد الصندوق)	
بملايين الدولارات الأمريكية						
4 058.1	4 094.1	259.4	380.8	402.8	3 051.1	الرصيد الافتتاحي في 1 يناير/كانون الثاني 2011
28.5	(280.7)	-	361.9	(77.9)	(564.7)	الفائض/(العجز) في السنة
4 086.6	3 813.4	259.4	742.7	324.9	2 486.4	المجموع الفرعي
التحركات خلال في السنة:						
-	-	(166.3)	-	-	166.3	السلف المقدمة للمشاريع
-	-	135.1	(23.1)	-	(112.0)	المبالغ المسددة من المشاريع
-	-	(28.8)	28.8	-	-	المخصص المعتمدة للمجلس التنفيذي
-	-	13.7	(13.7)	-	-	مدفوعات سداد مخصصات المجلس التنفيذي غير المنفقة
-	-	40.1	(40.1)	-	-	تجديد الموارد
-	-	(15.9)	15.9	-	-	فائض إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة على نفقات دعم
-	-	-	(295.3)	-	295.3	البرامج والإدارة
7.5	(25.9)	-	(25.9)	-	-	عمليات النقل بين الصناديق
7.5	(25.9)	(22.1)	(353.4)	-	349.6	المكاسب غير المتحققة على الاستثمارات الطويلة الأجل
4 094.1	3 787.5	237.3	389.3	324.9	2 836.0	مجموع التحركات خلال السنة
الرصيد الختامي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011						

141- تمثل أرصدة الصناديق الجزء غير المنفق من المساهمات التي توجه للاستخدام لتلبية احتياجات البرنامج التشغيلية في المستقبل. وهذه فوائد متبقية لدى البرنامج في أصول البرنامج بعد اقتطاع جميع الخصوم.

142- توجد مساهمات نقدية من المانحين، وهذه المساهمات تخصص وقت تأكيدها لفئة برنامجية محددة أو مشاريع ثنائية. واعتبرت هذه المساهمات مساهمات متعددة الأطراف وصناديق غير مخصصة ويرد بيانها في إطار الحساب العام. وعندما تخصص هذه المساهمات لمشاريع محددة فإن النفقات الناجمة ترد في الفئة البرنامجية أو المشاريع الثنائية المناسبة.

143- يمثل تجديد الموارد مساهمات المانحين التي توجه بصفة خاصة إلى حساب الاستجابة العاجلة.

2011					
2010	4-14-2 المجموع	3-14-2 حساب تسوية دعم البرامج والإدارة	2-14-2 حساب الاستجابة العاجلة	1-14-2 الاحتياطي التشغيلي	
بملايين الدولارات الأمريكية					
266.1	259.4	145.4	47.4	66.6	الرصيد الافتتاحي في 1 يناير/كانون الثاني
(164.9)	(166.3)	-	(166.3)	-	السلف المقدمة للمشاريع
131.3	135.1	-	108.8	26.3	المبالغ المسددة من المشاريع
(37.4)	(28.8)	(28.8)	-	-	مخصصات اعتمدها المجلس التنفيذي
-	13.7	13.7	-	-	تجديد الموارد
33.5	40.1	-	40.1	-	فائض إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة على نفقات دعم البرامج والإدارة
30.8	(15.9)	(15.9)	-	-	عمليات النقل بين الاحتياطيات
259.4	237.3	114.4	30.0	92.9	الرصيد الختامي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011

144- يُنشئ المجلس الاحتياطات كتسهيلات لتمويل الصناديق و/أو لتمويل أنشطة معينة في ظروف خاصة. وكان لدى البرنامج خلال عام 2011 ثلاثة احتياطات نشطة: (1) الاحتياطي التشغيلي؛ (2) حساب الاستجابة العاجلة؛ (4) وحساب تسوية دعم البرامج والإدارة.

145- وتم تحويل احتياطي اعتماد سلف تكاليف الدعم المباشرة إلى الاحتياطي التشغيلي في عام 2010 عندما وافق المجلس في دورته العادية الثانية لعام 2010 على رفع سقف مرفق تمويل رأس المال العامل من 180 مليون دولار أمريكي إلى 557 مليون دولار أمريكي، وأذن بنقل احتياطي اعتماد سلف الدعم المباشرة البالغ 35.9 مليون دولار أمريكي إلى الاحتياطي التشغيلي البالغ 57 مليون دولار أمريكي، وبذلك أنشأ احتياطاً واحداً لتمويل السلف بمبلغ 92.9 مليون دولار أمريكي (القرار 2010/EB.2/7، الفقرتان 1 و 2). ويستخدم احتياطي التمويل هذا، لإدارة المخاطر المرتبطة بزيادة مرفق تمويل رأس المال العامل.

146- وتُحمّل التحركات في الاحتياطات بشكل مباشر على حسابات الاحتياطات.

1-14-2 الاحتياطي التشغيلي

147- تقضي المادة 5-10 من النظام المالي بالاحتفاظ باحتياطي تشغيلي لأغراض ضمان استمرارية العمليات في حال التعرض لنقص مؤقت في الموارد. وقد أنشئ الاحتياطي التشغيلي في البداية عند مستوى 57 مليون دولار أمريكي. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2010 ارتفع هذا المستوى إلى 92.9 مليون دولار أمريكي نتيجة لنقل احتياطي اعتماد سلف تكاليف الدعم المباشرة إلى الاحتياطي التشغيلي.

148- وخلال عام 2011، ارتفع الرصيد الفعلي للاحتياطي التشغيلي إلى المستوى المحدد بمبلغ 92.9 مليون دولار أمريكي نتيجة لسداد المبالغ المستحقة لاعتماد سلف تكاليف الدعم المباشرة البالغة 26.3 مليون دولار أمريكي. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2011، تم سداد 5.5 مليون دولار أمريكي من المشاريع، وأعيد تصنيف 20.8 مليون دولار أمريكي من السلف المقدمة إلى المشاريع من اعتماد سلف تكاليف الدعم المباشرة لتخصص لمرفق رأس المال العامل.

2-14-2 حساب الاستجابة العاجلة

149- أنشئ حساب الاستجابة العاجلة كحساب للموارد المرنة يمكن البرنامج من الاستجابة بسرعة للاحتياجات الطارئة لشراء السلع الغذائية والمواد غير الغذائية وتكاليف التسليم.

150- وفي عام 2011 تلقى الحساب 40.01 مليون دولار أمريكي لتجديد موارده. وقدمت السلف لمشاريع بلغ مجموع قيمتها 166.3 مليون دولار أمريكي منه 108.8 مليون دولار أمريكي تم سدادها في عام 2011. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2011 بلغ رصيد الحساب 30 مليون دولار أمريكي مما يعتبر دون المستوى المستهدف المحدد بمبلغ 70 مليون دولار أمريكي. وبلغ مجموع السلف المستحقة على المشاريع المقدمة من الحساب في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011 ما يعادل 265.9 مليون دولار أمريكي (207.8 مليون دولار أمريكي في عام 2010).

3-14-2 حساب تسوية دعم البرامج والإدارة

151- يمثل حساب تسوية دعم البرامج والإدارة احتياطياً أنشئ لتسجيل أية فروق بين عائد تكاليف الدعم المباشرة وتكاليف دعم البرامج والإدارة خلال الفترة المالية.

152- ووافق المجلس في دورته العادية الثانية في أكتوبر/تشرين الأول 2009، على استثمارات غير متكررة من حساب دعم البرامج والإدارة (القرار 2009/EB.2/5 الفقرة 5) لبناء القدرات بما مجموعه 25.9 مليون دولار أمريكي، منها 14 مليون دولار أمريكي خصصت من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010، وخصص مبلغ 11.3 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011. ووافق المجلس في دورته السنوية في يونيو/حزيران 2010 على استخدام حساب تسوية دعم البرامج والإدارة (القرار 2010/EB.A/6 الفقرة 4) باعتباره مصدر التمويل الذي يغطي نفقات بلغت قيمتها 38.9 مليون دولار أمريكي لتحسينات الأمن الميداني، منها 23.4 مليون دولار أمريكي من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010، و10.2 مليون دولار أمريكي من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011. ووافق المجلس في دورته العادية الأولى في فبراير/شباط 2011 على نفقات تكملية قدرها 10.2 مليون دولار أمريكي من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة لتحسينات الأمن الميداني (القرار 2011/EB.1/3)، منها 6.6 مليون دولار أمريكي من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011. ووافق المجلس في دورته العادية الثانية في نوفمبر/تشرين الثاني 2011 على استثمارات لمرة واحدة من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة (القرار 2011/EB.2/4 الفقرة 5) بما مجموعه 22.2 مليون دولار أمريكي، منها سلفة بمبلغ 0.7 مليون دولار أمريكي لبرنامج تجريب نظام دعم تنفيذ اللوجستيات في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011. ومن أصل مبلغ 28.8 مليون دولار أمريكي مخصصة من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة، تم تخصيص 6.6 مليون دولار أمريكي لصندوق الطوارئ الأمنية لتلبية متطلبات الدعم في الموقع، واتخاذ التدابير للتأكد من التزام المباني بإجراءات الأمن وتغيير أماكن المكاتب (عند الضرورة)، وتوفير معدات الأمن. وخصص مبلغ 10.2 مليون دولار أمريكي لنظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة. ويتعلق الرصيد البالغ 11.3 مليون دولار أمريكي من مخصصات قيادة المجموعات والتعلم والتطوير، ومبادرات تكنولوجيا المعلومات التي تهدف إلى تحديث قدرة البرنامج في مجال تكنولوجيا المعلومات، واستخدام التكنولوجيا في التركيز على الأعمال الأساسية وتنفيذ مشروع تعزيز الرقابة الإدارية والمساءلة، من أجل تحسين الرقابة الداخلية وإطار إدارة المخاطر المؤسسية. وخصص الرصيد المتبقي الذي بلغ 0.7 مليون دولار أمريكي لمشروع تجريب نظام دعم تنفيذ اللوجستيات.

153- وأعيد إلى حساب تسوية دعم البرامج والإدارة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011 مبلغ 13.7 مليون دولار أمريكي من الأرصدة غير المنفقة المتصلة بالمخصصات التي كان المجلس قد وافق على تخصيصها من الحساب في فترة السنتين السابقة 2008-2009. ومن مجموع 13.7 مليون دولار أمريكي أعيدت إلى حساب تسوية دعم البرامج والإدارة، يتعلق مبلغ 12.5 مليون دولار أمريكي بالأرصدة غير المنفقة في إطار صندوق الطوارئ الأمنية ويتعلق المبلغ المتبقي، وهو 1.2 مليون دولار أمريكي بالأرصدة غير المنفقة في إطار قيادة المجموعات والتعلم والتطوير وبرامج تنفيذ الخطة الاستراتيجية.

154- وتم تحويل العجز في عائد تكاليف الدعم غير المباشرة على نفقات دعم البرامج والإدارة (15.9 مليون دولار أمريكي) إلى حساب تسوية دعم البرامج والإدارة (30.8 مليون دولار أمريكي فائض في 2010). وبلغ رصيد حساب تسوية دعم البرامج والإدارة 114.4 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011.

المذكرة 3: الإيرادات

2010	2011	
(بملايين الدولارات الأمريكية)		
3 316.0	2 804.5	المساهمات النقدية 1-3
266.2	235.8	المساهمات في التكاليف المباشرة
3 582.2	3 040.3	المساهمات في تكاليف الدعم غير المباشرة
		المجموع الفرعي
(35.5)	(61.3)	مطروحاً منه:
3 546.7	2 979.0	إعادة الأموال والبرمجة وانخفاض إيرادات المساهمات
		مجموع المساهمات النقدية
548.5	587.8	المساهمات العينية 2-3
27.7	34.6	المساهمات العينية بالسلع
576.2	622.4	المساهمات العينية بالخدمات
		المجموع الفرعي
6.9	(4.9)	مطروحاً منه/مضافاً إليه
583.1	617.5	زيادة/(انخفاض) إيرادات المساهمات
		مجموع المساهمات العينية
7.3	(0.5)	فروق أسعار صرف العملات 3-3
(10.4)	0.9	عائد الاستثمارات 4-3
11.5	1.4	صافي المكاسب (الخسائر) المتحققة من الاستثمارات
21.5	25.2	صافي المكاسب غير المتحققة من الاستثمارات
22.6	27.5	عائد الفوائد
		مجموع عائد الاستثمارات
84.2	89.3	إيرادات أخرى 5-3
22.3	23.3	الإيرادات المحصلة من أنشطة الحسابات الخاصة
106.5	112.6	إيرادات متنوعة
		مجموع الإيرادات الأخرى
4 266.2	3 736.1	مجموع الإيرادات

155- تتم تسوية إيرادات المساهمات وفقاً لتغيرات مستوى الاعتمادات المخصصة لتعويض انخفاض إيرادات المساهمات (المذكرة 2-3) ومستوى مخصصات إعادة الأموال إلى المانحين (المذكرة 2-10). وتحدد المبالغ الفعلية المعادة والانخفاضات في إيرادات المساهمات بحسب كل مساهمة من المساهمات.

156- وتمثل المساهمات العينية مساهمات مؤكدة بسلع غذائية أو خدمات خلال السنة.

157- وبلغ مجموع الإيرادات التي تحققت في عام 2011 من أنشطة الحسابات الخاصة 89.3 مليون دولار أمريكي (84.2 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010) وشملت أساساً عمليات النقل الجوي ومخصصات السلع والخدمات من مستودع الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية ومكتب الدعم الميداني في حالات الطوارئ. وشملت الإيرادات المتنوعة التي بلغت 23.3 مليون دولار أمريكي (22.3 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010) المبالغ المحصلة من بيع السلع التالفة والممتلكات الأخرى غير القابلة للإصلاح.

المذكرة 4: النفقات

2010	2011	
(بملايين الدولارات الأمريكية)		
60.3	120.7	1-4 النقدية والقسائم الموزعة
2 254.6	2 061.2	2-4 السلع الغذائية الموزعة
659.0	532.9	3-4 التوزيع والخدمات المتصلة به
545.8	571.0	4-4 الأجور، والمرتببات، واستحقاقات الموظفين وتكاليف الموظفين الأخرى
38.3	39.3	الموظفون الدوليون والمحليون
6.6	5.2	الخبراء الاستشاريون
35.0	46.0	متطوعو الأمم المتحدة
20.7	18.9	الموظفون المؤقتون
646.4	680.4	تكاليف الموظفين الأخرى
		مجموع الأجور، والمرتببات، واستحقاقات الموظفين وتكاليف الموظفين الأخرى
17.2	8.9	5-4 الإمدادات، والمواد المستهلكة وغير ذلك من التكاليف الجارية
75.2	77.6	تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات
26.8	35.8	المعدات
8.0	6.3	الإمدادات المكتبية والمواد المستهلكة
25.3	19.5	المرافق
152.5	148.1	صيانة المركبات والتكاليف الجارية
		مجموع الإمدادات، والمواد المستهلكة وغير ذلك من التكاليف الجارية
147.0	148.4	6-4 الخدمات المتعاقد عليها والخدمات الأخرى
15.5	14.5	العمليات الجوية
136.3	140.4	تكاليف التشغيل المباشرة الأخرى للخدمات المتعاقد عليها
28.9	26.5	خدمات أخرى متعاقد عليها
24.4	31.0	الخدمات المتصلة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات
22.2	26.4	الأمن والخدمات الأخرى
374.3	387.2	الإيجارات
		مجموع الخدمات المتعاقد عليها والخدمات الأخرى
2.7	2.7	7-4 تكاليف التمويل
25.1	37.1	8-4 المستهلكات
4.6	3.8	9-4 نفقات أخرى
9.2	12.4	خدمات الصيانة
3.1	3.3	التأمين
25.5	6.2	الرسوم المصرفية/رسوم مدير الاستثمارات وجهة الإيداع
17.0	19.0	الحسابات المشكوك فيها والتلف
3.4	1.8	التدريب والاجتماعات
62.8	46.5	بنود أخرى
		مجموع النفقات الأخرى
4 237.7	4 016.8	مجموع النفقات

- 158- في عام 2011، بلغت قيمة النقدية والخسائر الموزعة 120.7 مليون دولار أمريكي (60.3 مليون دولار 31 ديسمبر/كانون الأول 2010).
- 159- في عام 2011، بلغت قيمة السلع الغذائية والمواد غير الغذائية الموزعة 2 061.2 مليون دولار أمريكي على النحو الوارد في كشف الأداء المالي (2 254.6 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010).
- 160- وتشمل السلع الغذائية الموزعة، تكلفة السلع والنقل والتكاليف المتصلة به بين البلد الذي يستلم فيه البرنامج السلع والبلد المستفيد. كما تشمل تكلفة السلع الموزعة، الخسائر بعد التوريد التي بلغت قيمتها 5.6 مليون دولار أمريكي (12.94 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010) (المذكرة 9).
- 161- وعلى ضوء السياسات المحاسبية للبرنامج الخاصة بتسجيل النفقات عند تسليم الأغذية إلى الشريك المتعاون في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011، لا تزال هناك سلع غذائية بمقدار 92.8 مليون دولار (150.471 طناً مترياً) لم توزع بعد على المستفيدين.
- 162- ويمثل التوزيع والخدمات المتصلة به تكلفة نقل السلع داخل البلد حتى التوزيع النهائي وبما يشمل التوزيع النهائي.
- 163- وتتعلق الأجور، والمرتبات، واستحقاقات الموظفين بموظفي البرنامج، والخبراء الاستشاريين، وعقود الخدمة. وتشمل تكاليف الموظفين الأخرى سفر الموظفين والاستشاريين والتدريب وحلقات عمل الموظفين والحوافز.
- 164- وتمثل الإمدادات والمواد الاستهلاكية وغيرها من التكاليف الجارية المستخدمة تكاليف السلع والخدمات المستخدمة في التنفيذ المباشر للمشاريع وإدارتها ودعمها.
- 165- تشمل النفقات الأخرى تكاليف صيانة المرافق، والتأمين، والتكاليف الأخرى ذات الصلة، ومخصصات الحسابات المشكوك فيها وتلف المخزونات.

المذكرة 5: كشف التدفقات النقدية

- 166- لا تُسوّى التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مع التبرعات بالسلع العينية مع الخدمات العينية لأنها لا تؤثر في التحركات النقدية. وتسجل التدفقات النقدية الناجمة عن الأنشطة الاستثمارية مخصوماً منها البنود التي يتم إحلالها سريعاً والتي تنطوي على مبالغ كبيرة وأجال استحقاق قصيرة.

المذكرة 6: كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية

- 167- تعد ميزانية البرنامج وكشوفه المالية باستخدام أساس مختلف لكل منهما. ويعد كشف المركز المالي، وكشف الأداء المالي، وكشف التغيرات في الأصول الصافية، وكشف التدفقات النقدية على أساس الاستحقاق الكامل باستخدام تصنيف يستند إلى طبيعة النفقات في بيان الأداء المالي، بينما يعد كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية على أساس محاسبة الالتزامات.
- 168- ووفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي 24، يتعين إجراء مطابقة بين المبالغ الفعلية، المعروضة على أساس المقارنة بالميزانية، عندما لا تُعدّ الكشوف المالية على أساس المقارنة، وبين المبالغ الفعلية المعروضة في الكشوف المالية، على أن يحدد بصورة منفصلة أي فرق في الأساس والتوقيت والكيان. كما قد يكون هناك فروق في الشكل وفي نظم التصنيف اعتمدت لأغراض عرض الكشوف المالية والميزانية.

- 169- ويرد شرح الفروق المادية بين الميزانية الأصلية والميزانية النهائية والمبالغ الفعلية في قسم المعالم التحليل المالي وتحليل الميزانية في بيان المدير التنفيذي وبشكل جزء من هذه الكشوف المالية.
- 170- وتحدث فروق أساسية عندما تعد الميزانية المعتمدة على أساس مختلف عن الأساس المحاسبي. وفي حالة البرنامج، تُعد الميزانية على أساس الالتزامات بينما تعد الكشوف المالية على أساس الاستحقاق.
- 171- وتحدث فروق التوقيت عندما تختلف فترة الميزانية عن فترة الإبلاغ المدونة في الكشوف المالية. ولا يوجد في حالة البرنامج فروق في التوقيت لأغراض المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية.
- 172- وتحدث فروق الكيانات عندما تُسقط الميزانية برامج أو كيانات تشكل جزءاً من الكيان الذي تُعدّ الكشوف المالية عنه.
- 173- وتنتج فروق طريقة العرض عن الفروق في الشكل ونظم التصنيف المعتمدة لعرض كشف التدفقات النقدية وكشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية.
- 174- وترد فيما يلي المطابقة بين المبالغ الفعلية على أساس مقارن في كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية (الكشف الخامس) وبين المبالغ الفعلية في كشف التدفقات النقدية (الكشف الرابع) عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011:

2011				
المجموع	التمويل	الاستثمار	التشغيل	
بملايين الدولارات الأمريكية				
(3 753.4)	-	-	(3 753.4)	المبلغ الفعلي على أساس مقارن (الكشف الخامس)
361.1	(2.1)	(318.4)	681.6	الفروق في الأساس
3 667.2	-	-	3 667.2	الفروق في العرض
(165.8)	-	-	(165.8)	الفروق في الكيانات
109.1	(2.1)	(318.4)	429.6	المبلغ الفعلي في كشف التدفقات النقدية (الكشف الرابع)

- 175- وتعرض الالتزامات المفتوحة، بما فيها أوامر الشراء المفتوحة وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، والاستثمارية والتمويلية كفروق في الأساس. وتبين الإيرادات والنفقات غير المتعلقة بالصناديق التي لا تشكل جزءاً من كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية كفروق في العرض. وفيما يتعلق بالفروق في الكيان، تشكل حسابات الأمانة والعمليات الثنائية جزءاً من أنشطة البرنامج وترد في الكشوف المالية على الرغم من استبعادها من عملية الميزانية، نظراً لأنها تعتبر موارد خارجة عن الميزانية.
- 176- وتعرض مبالغ الميزانية على أساس تصنيف وظيفي وفقاً لخطة الإدارة لفترة السنتين (2010-2011) التي تتضمن تقسيماً مفصلاً للميزانية حسب السنة لأغراض المقارنة أعلاه.

المذكرة 7: الإبلاغ عن الشرائح

المذكرة 7-1: بيان المركز المالي بحسب الشرائح

2010	2011					
	المجموع	المعاملات فيما بين الشرائح	حسابات الأمانة والعمليات الثنائية	الحساب العام والحسابات الخاصة	حسابات فئات البرامج	
(بملايين الدولارات الأمريكية)						
الأصول						
الأصول الجارية						
1 329.1	1 655.9	-	223.2	367.4	1 065.3	النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل
2 352.6	1 625.7	-	136.9	146.1	1 342.7	المساهمات المستحقة القبض
700.2	776.6	-	8.3	42.4	725.9	المخزونات
186.4	122.0	(262.5)	5.2	310.3	69.0	البند الأخرى المستحقة القبض
4 568.3	4 180.2	(262.5)	373.6	866.2	3 202.9	
الأصول غير الجارية						
117.9	199.4	-	-	168.2	31.2	المساهمات المستحقة القبض
248.2	281.1	-	-	281.1	-	الاستثمارات طويلة الأجل
85.1	100.9	-	1.8	27.4	71.7	العقارات والمنشآت والمعدات
36.5	30.8	-	0.1	30.2	0.5	الأصول غير المادية
487.7	612.2	-	1.9	506.9	103.4	
5 056.0	4 792.4	(262.5)	375.5	1 373.1	3 306.3	مجموع الأصول
الخصوم						
الخصوم الجارية						
522.0	535.2	(262.5)	47.5	284.1	466.1	المدفوعات والمستحقات
19.0	7.8	-	3.1	0.5	4.2	المخصصات
22.2	19.9	-	-	19.9	-	استحقاقات الموظفين
-	5.8	-	-	5.8	-	الجزء الجاري من القرض طويل الأجل
563.2	568.7	(262.5)	50.6	310.3	470.3	
الخصوم غير الجارية						
286.4	329.1	-	-	329.1	-	استحقاقات الموظفين
112.3	107.1	-	-	107.1	-	القرض طويل الأجل
398.7	436.2	-	-	436.2	-	
961.9	1 004.9	(262.5)	50.6	746.5	470.3	مجموع الخصوم
4 094.1	3 787.5	-	324.9	626.6	2 836.0	الأصول الصافية
أرصدة الصناديق والاحتياطيات						
3 834.7	3 550.2	-	324.9	389.3	2 836.0	أرصدة الصناديق
259.4	237.3	-	-	237.3	-	الاحتياطيات
4 094.1	3 787.5	-	324.9	626.6	2 836.0	مجموع أرصدة الصناديق والاحتياطيات في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011
	4 094.1	-	402.8	640.2	3 051.1	مجموع أرصدة الصناديق والاحتياطيات في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010

المذكرة 7-2: بيان الأداء المالي بحسب الشرائح

2011					
2010	المجموع	المعاملات فيما بين الشرائح	حسابات الأمانة والعمليات الثنائية	الحساب العام والحسابات الخاصة	حسابات فئات البرامج
(بملايين الدولارات الأمريكية)					
الإيرادات					
3 546.7	2 979.0	-	80.0	688.6	2 210.4
583.1	617.5	-	9.8	4.6	603.1
7.3	(0.5)	-	(0.1)	(16.9)	16.5
22.6	27.5	-	0.5	27.0	-
106.5	112.6	(102.2)	(2.3)	153.0	64.1
4 266.2	3 736.1	(102.2)	87.9	856.3	2 894.1
النفقات					
60.3	120.7	-	3.6	-	117.1
2 254.6	2 061.2	(17.1)	59.4	22.8	1 996.1
659.0	532.9	(0.3)	8.3	1.2	523.7
646.4	680.4	(7.9)	51.8	273.3	363.2
152.5	148.1	(16.5)	18.1	25.0	121.5
374.3	387.2	(43.3)	19.1	135.1	276.3
2.7	2.7	-	-	2.7	-
25.1	37.1	-	0.6	15.9	20.6
62.8	46.5	(17.1)	4.9	18.4	40.3
4 237.7	4 016.8	(102.2)	165.8	494.4	3 458.8
28.5	(280.7)	-	(77.9)	361.9	(564.7)
28.5	-	-	115.8	64.8	(152.1)

177- تعرض النقدية ومعادلات النقد والاستثمارات القصيرة الأجل كبنود منفصلة في كشف المركز المالي بينما تعرض معاً في الإبلاغ عن الشرائح. ويبين الجدول التالي المطابقة بين المبالغ الواردة وفي كشف المركز المالي في الإبلاغ عن الشرائح.

2010	2011	
بملايين الدولارات الأمريكية		
550.5	659.6	النقدية ومعادلات النقد
778.6	996.3	الاستثمارات القصيرة الأجل
1 329.1	1 655.9	مجموع النقدية ومعادلات النقد والاستثمارات القصيرة الأجل

178- وتؤدي بعض الأنشطة الداخلية إلى معاملات محاسبية تحقق عائداً فيما بين الشرائح وأرصدة نفقات في الكشف المالية. وتبين الجداول الواردة أعلاه المعاملات فيما بين الشرائح توكيلاً للدقة في عرض هذه الكشف المالية.

- 179- وخلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011، أسفرت الأنشطة عن أرصدة فيما بين الشرائح بلغت 262.5 مليون دولار أمريكي في كشف المركز المالي 102.2 مليون دولار أمريكي في كشف الأداء المالي.
- 180- ومن مجموع العقارات والمنشآت والمعدات البالغ 100.9 مليون دولار أمريكي في ديسمبر/كانون الأول 2011 (85.1 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010)، يتعلق مبلغ 44.2 مليون دولار أمريكي بحيازات جديدة مخصصاً منها ما تم التخلص منه في عام 2011 (56.3 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010).
- 181- وتُثبت المساهمات الموجهة للعمليات وللأنشطة الأخرى باعتبارها إيرادات عندما يتم تأكيدها كتابياً. وتم تكبد النفقات بصورة تدريجية مع الوقت وفقاً لاحتياجات المشاريع والمستفيدين.
- 182- وتمثل أرصدة حسابات فئات البرامج وحسابات الأمانة والعمليات الثنائية الجزء غير المنفق من المساهمات، وهي ترحل لاستخدامها في احتياجات البرنامج التشغيلية في المستقبل.

المذكرة 8: الالتزامات والحالات الطارئة

المذكرة 8-1: الالتزامات

8-1-1 عقود إيجار العقارات

2010	2011
بملايين الدولارات الأمريكية	
24.7	25.2
34.9	28.0
6.4	11.6
66.0	64.8

الالتزامات عقود إيجار العقارات:

أقل من سنة

من سنة إلى 5 سنوات

أكثر من 5 سنوات

مجموع التزامات عقود إيجار العقارات

- 183- وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2011 كانت عقود إيجار مباني المقر في روما تشكل 26 في المائة من مجموع الالتزامات لفئة أقل من سنة و2 في المائة لفئة عقود الإيجار التي تتراوح مدتها بين سنة واحدة وخمس سنوات (32 في المائة و22 في المائة على التوالي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010). ويمكن تجديد هذه العقود بناء على اختيار البرنامج. ويسترد البرنامج تكاليف إيجار مباني المقر من الحكومة المضيفة.

8-1-2 الالتزامات الأخرى

- 184- في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011، كان لدى البرنامج التزامات بشراء سلع غذائية، وخدمات نقل، ونقدية وقسائم، ومواد غير غذائية، والتزامات رأسمالية متعاقد عليها ولكنها لم تكن قد سلمت بعد، وهي على النحو التالي:

2010	2011	
بملايين الدولارات الأمريكية		
314.4	305.5	السلع الغذائية
110.8	149.9	نقل السلع الغذائية
28.1	24.9	النقدية والقسائم
77.6	58.0	الخدمات
45.2	43.0	المواد غير الغذائية
7.8	10.4	الالتزامات الرأسمالية
583.9	591.7	مجموع الالتزامات المفتوحة

185- وبموجب المعيار 1، المحاسبة على أساس الاستحقاق، من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وعلى أساس مبدأ التوريد، لا تثبت التزامات نفقات المستقبل في الكشف المالية. وسوف تسوى هذه الالتزامات من الجزء غير المنفق من المساهمات بعد تلقي البضائع أو الخدمات ذات الصلة.

المذكرة 8-2: الخصوم القانونية أو الطارئة والأصول الطارئة

186- لا توجد خصوم مادية طارئة ناشئة عن قضايا أو مطالبات قانونية يمكن أن تؤدي إلى خصوم كبيرة تقع على عاتق البرنامج.

187- هناك حالة واحدة تتعلق بأصول مادية طارئة نتجت عن صدور قرار بالتحكيم عام 2010. وفي عام 2005، اكتشفت حالات تدليس قام بها اثنان من موظفي البرنامج في المكتب الإقليمي للبرنامج في جمهورية جنوب أفريقيا. وقدرت قيمة الخسائر بمبلغ 6 ملايين دولار أمريكي تقريباً. وبدأت محاكمة جنائية في عام 2008 ومن المتوقع الانتهاء منها في عام 2012. وفي إطار الإجراءات الجنائية، أصدرت النيابة أمراً بتقييد أصول الموظفين المعلومة التي تشير البلاغات إلى أنها بلغت في قيمتها 5 ملايين دولار أمريكي تقريباً في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011.

188- وبالتوازي مع الإجراءات الجنائية، شرع البرنامج بإجراء تحكيم ضد الموظفين (المدعى عليهم) بموجب شروط عقد عمل كل منهما لاسترداد الأموال المختلسة. واتخذ البرنامج هذا الإجراء لكي يثبت حقه في المطالبة بالأصول المقيدة بغض النظر عما ستسفر عنه الإجراءات الجنائية. وفي يناير/كانون الثاني 2010، أصدرت محكمة التحكيم حكماً غيابياً لصالح البرنامج في كل الدعاوى المرفوعة منه. وبلغ مجموع المبلغ الذي حكمت به المحكمة 6 ملايين دولار أمريكي بالإضافة إلى الفوائد والتكاليف. وبعد قيام الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة برفع الحصانة الخاصة بالبرنامج، قدم البرنامج طلباً للمحكمة العليا في جنوب أفريقيا لتحويل قرار التحكيم إلى أمر قضائي ليُطبَّق في جنوب أفريقيا.

189- وفي أكتوبر/تشرين الأول 2011، أصدرت المحكمة العليا حكماً لصالح البرنامج قضت فيه بتحويل قرار التحكيم إلى أمر قضائي. واستأنف المدعى عليهما هذا القرار. ويتخذ البرنامج في الوقت ذاته خطوات إجرائية للحجز على الأصول المقيدة لحين الانتهاء من الإجراءات الجنائية. ولن يتسنى استرداد الأصول إلا بعد الانتهاء من الدعوى الجنائية. وفي حالة إدانة المدعى عليهما وصدور أمر مصادرة، سيتدخل البرنامج بموجب الأقسام ذات الصلة من قانون منع الجريمة المنظمة التماساً لرد الأصول. وفي حالة تبرئتهما، سيطلب البرنامج إنفاذ الحكم المدني. وفي حالة الاستئناف في الدعوى قد تستغرق سنتين منذ صدور قرار الإدانة لحين صدور الحكم النهائي.

المذكرة 9: الخسائر، ومدفوعات الإكراميات والمبالغ المشطوبة

- 190- تنص المادة 12-3 من النظام المالي على ما يلي: "المدير التنفيذي أن يصدق بصرف إكراميات إذا رأى أن في ذلك مصلحة للبرنامج. ويبلغ المدير التنفيذي المجلس بجميع هذه المدفوعات مع الكشف المالية." كما تنص المادة 12-4 على أن: "للمدير التنفيذي، بعد إجراء التحقيق الشامل، أن يصدق بشطب الخسائر التي تحققت في الأموال والسلع وغيرها من الأصول، على أن يقدم بياناً بجميع تلك الخسائر المشطوبة كتابة إلى المراجع الخارجي مع الكشف المالية."
- 191- ويتضمن الجدول التالي تفاصيل مدفوعات الإكراميات والخسائر في المبالغ النقدية والسلع الغذائية والأصول الأخرى في عام 2011.

2010	2011	
بملايين الدولارات الأمريكية		
0.2	-	مدفوعات الإكراميات
12.9	9.0	خسائر السلع الغذائية
-	-	خسائر المواد غير الغذائية
1.0	1.0	خسائر في الأصول وخسائر نقدية أخرى
بالأطنان المترية		
31 727	12 677	خسائر السلع (الكمية)

- 192- وتتعلق مدفوعات الإكراميات أساساً بالتكاليف الطبية لموظفي البرنامج الذين كانوا ضحايا تفجير 2009 في أحد المكاتب القطرية للبرنامج. وقد حدثت خسائر السلع الغذائية بعد وصول الأغذية ذات الصلة إلى البلد المتلقي. وتتعلق الخسائر في الأصول والخسائر النقدية الأخرى أساساً بشطب عملاء وموردي خدمات.
- 193- وتشمل حالات التدليس في عام 2011 سرقة السلع، والمواد غير الغذائية والغذائية ومبالغ نقدية وتورط فيها موظفو البرنامج وأطراف ثالثة، وكذلك اختلاس نقدي بما قيمته 38 951 دولاراً أمريكياً، وتم استرداد (382 458 دولاراً أمريكياً و50 200 دولار أمريكي على التوالي في عام 2010).

المذكرة 10: الوضع المالي للأطراف ذات الصلة وموظفي الإدارة العليا الآخرين

المذكرة 10-1: موظفو الإدارة الرئيسيون

عدد الأفراد	عدد الوظائف	التعويضات وتسوية مقر العمل	الاستحقاقات	خطتا التقاعد والتأمين الصحي	مجموع الأجور	السلف المعلقة على الاستحقاقات	القروض المعلقة
بملايين الدولارات الأمريكية							
6	5	1.1	0.4	0.2	1.7	0.2	-
6	5	1.0	0.4	0.2	1.6	0.2	-

موظفو الإدارة الرئيسيون في 2011

موظفو الإدارة الرئيسيون في 2010

- 194- وموظفو الإدارة الرئيسيون هم المدير التنفيذي ونواب المدير التنفيذي، وهؤلاء يتمتعون بسلطة تخطيط وتوجيه ومراقبة أنشطة البرنامج ويتحملون المسؤولية عن ذلك.
- 195- ويبين الجدول أعلاه بالتفصيل عدد وظائف الإدارة الرئيسية وعدد موظفي الإدارة الذين يشغلوا هذه الوظائف خلال السنة. ويضم المجلس التنفيذي 36 دولة عضواً دون تحديد التعيينات بأشخاص.



- 196- ويشمل مجمل الأجر المدفوع لموظفي الإدارة الرئيسيين ما يلي: صافي المرتبات وتسوية مقر العمل والبدايات من قبيل بدل التمثيل وغيره ومنحة الانتداب وغيرها وإعانة الإيجار وتكاليف شحن الأمتعة الشخصية ومساهمات رب العمل في دفعات المعاش التقاعدي وفي التأمين الصحي الحالي.
- 197- ويحق أيضاً لموظفي الإدارة الرئيسيين الحصول على استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة (المذكرة 2-11) على نفس مستوى بقية الموظفين. وهي استحقاقات لا يمكن تحديدها كمياً بصورة يعول عليها.
- 198- وموظفو الإدارة الرئيسيون يشاركون كأعضاء عاديين في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة.

المذكرة 10-2: موظفو الإدارة العليا الآخرون

عدد الأفراد	عدد الوظائف	التعويضات وتسوية مقر العمل	الاستحقاقات	خطتا التقاعد والتأمين الصحي	مجموع الأجور	السلف المعلقة على الاستحقاقات	القروض المعلقة
بملايين الدولارات الأمريكية							
29	25	4.6	1.5	1.1	7.2	0.9	0.1
28	24	4.2	1.7	1.0	6.9	0.9	0.1
موظفو الإدارة العليا الآخرون في 2011							
موظفو الإدارة العليا الآخرون في 2010							

- 199- بالإضافة إلى موظفي الإدارة الرئيسيين الذين يقضي المعيار المحاسبي الدولي 20 بالكشف عن أجرهم والسلف والقروض التي يتلقونها، يتم الكشف أيضاً عن الوضع المالي لموظفي الإدارة العليا الآخرين بالبرنامج توكياً للشمول والشفافية. ويدخل في عداد موظفي الإدارة العليا الآخرين المديرون الإقليميون ومديرو الشعب في المقر.
- 200- ويبين الجدول أعلاه بالتفصيل عدد وظائف الإدارة العليا الأخرى وعدد موظفي الإدارة العليا الآخرين الذين شغلوا هذه الوظائف خلال السنة.
- 201- وخلال عام 2011، قدمت تعويضات لأفراد مقربين من أسر موظفي الإدارة العليا بلغت قيمتها 0.2 مليون دولار أمريكي (0.2 مليون دولار أمريكي في عام 2010).
- 202- والمقصود بالسلف هو المدفوعات المقدمة على حساب الاستحقاقات بموجب النظامين الإداري والأساسي لشؤون الموظفين.
- 203- والمقصود بالقروض التي يتلقاها موظفو الإدارة العليا الآخرون تلك القروض الممنوحة بموجب النظامين الإداري والأساسي للموظفين، بما في ذلك قروض شراء السيارات وسلف استئجار البيوت والقروض على المرتبات. وتُمنح هذه القروض بدون فوائد وتُسرد كمبلغ إجمالي أو كأقساط تُقتطع من المرتب.
- 204- والسلف المقدمة على حساب الاستحقاقات متاحة على نطاق واسع لجميع موظفي البرنامج.

المذكرة 11: تسوية الاتفاقات مع أطراف ثالثة

2010		2011		تسوية الاتفاقات المبرمة مع أطراف ثالثة
بملايين الدولارات الأمريكية				
9.9		10.4		الرصيد الافتتاحي في 1 يناير/كانون الثاني
	56.9		62.4	اتفاقات جديدة مع أطراف ثالثة في السنة
(26.4)	(83.3)	16.6	(45.8)	مطروحاً منها: متحصلات/إضافات خلال السنة
	(71.3)		(86.8)	اتفاقات مستحقة الدفع مع أطراف ثالثة أثناء السنة
26.9	98.2	(10.4)	76.4	مطروحاً منها الصرف/الخصم خلال السنة
10.4		16.6		اتفاقات أطراف ثالثة مستحقة القبض (المذكرة 2-5)
-		(0.3)		مخصص الحسابات المشكوك فيها
10.4		16.3		الرصيد الختامي في 31 ديسمبر/كانون الأول

205- ويمثل "الاتفاق مع طرف ثالث" عقداً ملزماً قانوناً بين البرنامج وطرف آخر يقوم فيه البرنامج بدور الوكيل لتقديم سلع أو خدمات بسعر متفق عليه. وترد المعاملات المتعلقة باتفاقات مع طرف ثالث كبنود مستحقة القبض ومستحقة الدفع في كشف المركز المالي. وتسجل بنود الاتفاقات مع أطراف ثالثة المستحقة القبض والمستحقة السداد بشكل متقابل بحيث تعبر عن الحصيلة الصافية مع أطراف ثالثة.

206- ويبين الجدول أعلاه تحركات معاملات الاتفاقات المبرمة مع أطراف ثالثة خلال 2011، ويظهر مبلغاً صافياً مستحقاً من الغير قدره 16.3 مليون دولار أمريكي (10.4 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010).

المذكرة 12: الوقائع الجارية بعد تاريخ الإبلاغ

207- تاريخ الإبلاغ لدى البرنامج هو 31 ديسمبر/كانون الأول 2011. ولم تحدث في تاريخ توقيع المراجع الخارجي على هذه الحسابات أية وقائع مادية إيجابية أو سلبية مستحقة بين تاريخ بيان الميزانية وتاريخ الإذن بإصدار الكشف المالية بما يؤثر على هذه الكشف.

الملحق الأول

العنوان	الاسم	
Via Cesare Giulio Viola 68/70 Parco de' Medici 00148 Rome, Italy	World Food Programme	برنامج الأغذية العالمي
Via Cesare Giulio Viola 68/70 Parco de' Medici 00148 Rome, Italy	Bartolomeo Migone	المستشار العام ومدير مكتب الشؤون القانونية
45 Glover Avenue Norwalk Connecticut 06850 United States	AON Hewitt Associates	الخبراء الاكتواريون
Via dei Mercanti, 12 20121 Milan, Italy	Citibank N.A.	المصارف الرئيسية
Piazza San Carlo 156, 10121 Turin, Italy	Intesa SanPaolo S.p.A.	
6th Floor, 1 Basinghall Avenue London, EC2V 5DD, U.K.	Standard Chartered Plc	
9, Deen Dayal Upadhyay Marg, New Delhi 110124	Office of the Comptroller and Auditor General of India	مراجع الحسابات

القسم الثاني

المراقب المالي والمراجع العام للهند

VINOD RAI

رقم: 1635/IR6-2011

17 أبريل/نيسان 2012

إلى عناية السيدة جوزيت شيران،

تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن الكشف المالية لبرنامج الأغذية العالمي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الثاني 2011

تجدون مرفقاً بهذه الرسالة التقرير المشار إليه أعلاه راجياً إحالته إلى المجلس التنفيذي. وقد أرسلت جميع الاستنتاجات الواردة في التقرير إلى الموظفين المختصين والإدارة في المنظمة.

وأود أن أعرب عن تقديري لما تلقّيته من تعاون ومساعدة في هذا الصدد.

مع خالص الاحترام



Vinod Rai

المراقب المالي والمراجع العام للهند

مراجع الحسابات الخارجي

السيدة جوزيت شيران

المدير التنفيذي

برنامج الأغذية العالمي

Via Cesare Giulio Viola, 68/70

00148 Rome,

Italy

تقرير مراجع الحسابات المستقل

إلى
المجلس التنفيذي
لبرنامج الأغذية العالمي

تقرير عن الكشوف المالية

قمنا بمراجعة الكشوف المالية المرفقة لبرنامج الأغذية العالمي، التي تشمل كشف المركز المالي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011، وكشف الأداء المالي، وكشف التغيرات في الأصول الصافية، وكشف التدفقات النقدية، وكشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011، والمذكرات على الكشوف المالية.

مسؤولية الإدارة عن الكشوف المالية

الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه الكشوف المالية وعرضها بأمانة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتشمل هذه المسؤولية: تصميم نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه والحفاظ عليه فيما يتعلق بإعداد الكشوف المالية وعرضها بأمانة مع خلوها من أي بيانات غير صحيحة مادياً، سواء وردت بسبب التدليس أو الخطأ؛ واختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها؛ ووضع تقديرات محاسبية معقولة في ضوء الظروف المحيطة بها.

مسؤولية مراجع الحسابات

تتعلق مسؤوليتنا بإبداء رأينا في هذه الكشوف المالية بناءً على مراجعتنا للحسابات. وقد أجرينا عملية المراجعة وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وتتطلب هذه المعايير أن نلتزم بالمقتضيات الأخلاقية وأن نخطط عملية المراجعة ونجريها على النحو الذي يسمح لنا بالتوصل إلى تأكيدات معقولة بشأن خلو الكشوف المالية من أي بيانات غير صحيحة مادياً.

وتشمل المراجعة إجراءات بقصد الحصول على أدلة بشأن المبالغ والبيانات المفصّل عنها في الكشوف المالية. وتتوقف الإجراءات المختارة على تقدير مراجع الحسابات، بما في ذلك تقدير مخاطر البيانات غير الصحيحة مادياً في الكشوف المالية، سواء أكانت صادرة عن تدليس أو خطأ. ويضع مراجع الحسابات في اعتباره عند إجراء هذه التقديرات ضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بإعداد الكشوف المالية للكيان المعني وعرضها بأمانة من أجل تصميم إجراءات المراجعة في ضوء الظروف المحيطة بها، ولكن ليس لغرض إبداء رأي عن فعالية الرقابة الداخلية. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولة التقديرات المحاسبية التي وضعتها الإدارة، وكذلك تقييم العرض العام للكشوف المالية.

ونعتقد أن الأدلة التي توصلنا إليها كافية وملائمة لتوفير أساس يستند إليه رأينا في الحسابات.

الرأي

نرى أن هذه الكشوف المالية تعبّر بأمانة من جميع الجوانب المادية عن المركز المالي لبرنامج الأغذية العالمي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011، وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011 وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

تقرير عن المقتضيات القانونية والتنظيمية الأخرى

علاوة على ما سبق، نرى أن معاملات برنامج الأغذية العالمي التي اطلعنا عليها أو التي اختبرناها في إطار مراجعتنا للحسابات قد أجريت من كافة الجوانب المهمة وفقاً للنظام المالي للبرنامج.

ووفقاً للمادة 14-4 من النظام المالي، أصدرنا أيضاً تقريراً مطولاً عن مراجعتنا لحسابات برنامج الأغذية العالمي.



Vinod Rai

المراقب المالي والمراجع العام للهند

مراجع الحسابات الخارجي

نيودلهي، الهند

17 أبريل/نيسان 2012

تقرير
مراجع الحسابات الخارجي
عن
الكشوف المالية

برنامج الأغذية العالمي

عن السنة المنتهية في ديسمبر/كانون الأول 2011



عُين المراقب المالي والمراجع العام للهند
مراجعاً خارجياً لحسابات برنامج الأغذية
العالمي للفترة الممتدة من يوليو/تموز
2010 إلى يونيو/حزيران 2016.

وتهدف المراجعة التي يجريها المراقب
المالي والمراجع العام للهند إلى تزويد
المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي
بضمان مستقل وإضافة قيمة إلى إدارة
البرنامج عن طريق تقديم توصيات بناءة.

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:

السيدة Rebecca Mathai
مديرة المراجعة الخارجية لحسابات
برنامج الأغذية العالمي

Via Cesare Giulio Viola, 68/70
00148 Rome,
Italy

هاتف: 0039-06-65133071

بريد إلكتروني:

rebecca.mathai@wfp.org

نتائج مراجعة الحسابات

- أولاً - راجعنا الكشف المالي لبرنامج الأغذية العالمي عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011 وفقاً لنظامه المالي وبما يتفق مع المعايير الدولية لمراجعة الحسابات.
- ثانياً - ولاحظنا أن الكشف المالي تعبّر بأمانة من جميع الجوانب المادية عن المركز المالي لبرنامج الأغذية العالمي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011، وعن أدائه المالي خلال الفترة من 1 يناير/كانون الثاني حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2011. والتزم البرنامج بأحكام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في إعداد وعرض الكشف المالية.

برنامج عملنا

- ثالثاً - عُرض برنامج عملنا للفترة 2011-2012 على المجلس التنفيذي في دورته التي عقدت في نوفمبر/تشرين الثاني. وفيما يلي التقارير التي توجز عملنا في مراجعة الأداء:
- تقرير بشأن إدارة الموارد البشرية في البرنامج
 - تقرير بشأن الاستعداد للطوارئ فيما يتعلق بدعم تكنولوجيا المعلومات في البرنامج
- رابعاً - وأعد هذان التقريران لدورة المجلس التنفيذي المنعقدة في يونيو/حزيران 2012 حسب ما قرره خطة العمل.
- خامساً - وعلاوة على هذين التقريرين المتعلقين بمراجعة الأداء، تضمن برنامج عملنا زيارات ميدانية إلى ثمانية مكاتب قطرية وثلاثة مكاتب إقليمية تابعة للبرنامج. واستعرضنا العمليات في هذه المكاتب الميدانية وأجرينا أيضاً اختبارات موضوعية لعينات من المعاملات التي اختيرت على أساس تقييم للمخاطر في كل عملية من عمليات المراجعة الميدانية. وقدمنا إلى الأمانة في نهاية كل مراجعة خطابات إدارية تتضمن استنتاجاتنا وتوصياتنا.

التقرير الحالي

- سادساً - يتعلق هذا التقرير بأعمال المراجعة المالية التي أجريت في مقر البرنامج والزيارات الميدانية إلى المكاتب الإقليمية والقطرية. ويتضمن تقريرنا تقييماً لأداء البرنامج بشأن المؤشرات التشغيلية والمالية الرئيسية، والتعليقات على الكشف المالية. وطرحنا ست توصيات في التقرير. واستعرضنا أيضاً التقدم المحرز في تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي بشأن المراجعة المالية في السنوات السابقة.

موجز التوصيات

- التوصية 1: ينبغي وضع إطار للتنبؤات النقدية باستخدام القدرات الوظيفية لشبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (ونجز (2) من أجل تعزيز جودة القرارات بشأن الإدارة النقدية في البرنامج.
- التوصية 2: ينبغي أن ينظر البرنامج في دمج خطة للموارد في عمليات التخطيط، بما في ذلك خطة الإدارة وربما في تخطيط المشروعات.
- التوصية 3: يجب أن يبسط البرنامج إجراءات جمع تقارير التوزيع في الوقت المناسب من الشركاء المتعاونين وأن يعزز جودة مطابقة البيانات المتعلقة بالأغذية المتبقية دون توزيع لدى الشركاء.
- التوصية 4: ينبغي أن يضع البرنامج سياسة واضحة لحصر الأغذية المتبقية دون توزيع لدى الشركاء الحكوميين الذين يقومون أيضاً بتوزيع الأغذية. وينبغي أن تكون هذه السياسة متسقة مع السياسة المتعلقة بتسجيل المعونة في بند النفقات (الأغذية والنقد والقسائم).
- التوصية 5: نوصي بتوحيد جمع وتسجيل كافة التوصيات المتدفقة من مختلف قنوات المراجعة الداخلية والخارجية وتقارير التقييم في نظام واحد.
- التوصية 6: يمكن وضع إطار مؤسسي لاستعراض يتم إجراؤه كل ستة أشهر للإجراءات المتخذة في صدد تنفيذ التوصيات وما يجري من مشاورات مع مراجع الحسابات الخارجي.

أولاً - المراجعة التي قمنا بإجرائها

- 1- الهدف الرئيسي لعملية مراجعة الحسابات هو التحقق من أن الكشف المالية السنوية:
 - تعرض بأمانة من جميع الجوانب المادية المركز المالي للبرنامج في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011 وأدائه المالي خلال عام 2011؛
 - أعدت وفقاً للنظام المالي للبرنامج وسياساته المحاسبية؛
 - تتفق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.
- 2- وشملت عملية المراجعة فحص الكشف المالية باستخدام الوثائق المؤيدة والمعلومات المتاحة في اثنين من نظم تكنولوجيا المعلومات:
 - النسخة الثانية من شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (ونجز 2)، وهو برنامج يعتمد على نظم وتطبيقات ومنتجات تجهيز البيانات (SAP) باستخدام تكنولوجيا المعلومات في الأغراض المحاسبية؛
 - نظام تحليل وإدارة حركة السلع (كومباس) وهو تطبيق لتكنولوجيا المعلومات في تتبع الجرد.
- 3- وأجري فحص اختبري لمجموعة مختارة من المعاملات المحاسبية والتشغيلية سواء من خلال التحقق من الأرصدة المشار إليها في الكشف المالية أو فحص الأرقام المجمعة من السجلات الأساسية.
- 4- وتناولت المراجعة أيضاً النتائج المهمة المؤثرة على سلامة المعاملات المالية التي لوحظت خلال عمليات المراجعة الميدانية في ثمانية مكاتب قطرية⁽¹⁾ وثلاثة مكاتب إقليمية تابعة للبرنامج. وروعت عند وضع الصيغة النهائية لهذا التقرير آراء الإدارة التي تلقيناها في مختلف مراحل عملية المراجعة.

ثانياً - المسؤولية عن الكشف المالية

- 5- تقع على البرنامج مسؤولية إعداد الكشف المالية وعرضها بأمانة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتشمل هذه المسؤولية تصميم الضوابط الداخلية وتنفيذها والحفاظ عليها فيما يتعلق بإعداد الكشف المالية وعرضها بأمانة، مع خلوها من أي بيانات غير صحيحة مادياً، سواء بسبب التدليس أو الخطأ؛ واختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها؛ ووضع تقديرات محاسبية معقولة على ضوء الظروف السائدة.

ثالثاً - مسؤولية مراجع الحسابات الخارجي

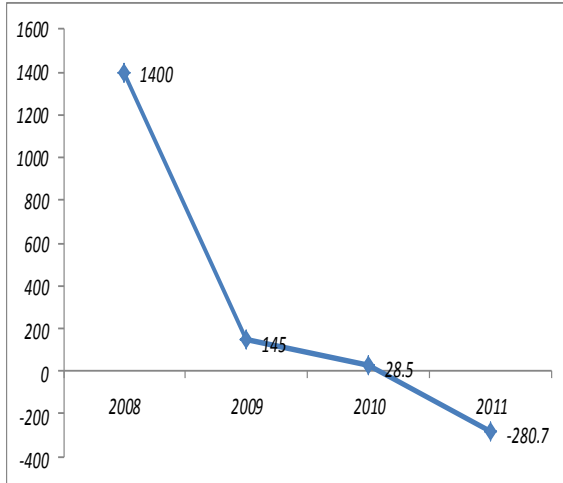
- 6- مسؤوليتنا كمراجعين خارجيين للحسابات هي إبداء رأينا في هذه الكشف المالية بعد فحص السجلات والمعلومات المقدمة من إدارة البرنامج. وقد أجرينا مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وتتطلب هذه المعايير أن نمثل للمقتضيات الأخلاقية وأن نخطط عملية المراجعة ونجريها للتوصل إلى تأكيدات معقولة تؤيد خلو الكشف المالية من أي بيانات غير صحيحة مادياً. وروعت عند إجراء عملية المراجعة اختصاصات مراجع الحسابات الخارجي المنصوص عليها في النظام المالي للبرنامج.

⁽¹⁾ المكاتب القطرية التي أجريت فيها مراجعة للحسابات هي مكاتب البرنامج في النيجر وغواتيمالا وكوت ديفوار وكولومبيا والسودان والأرض الفلسطينية المحتلة والسنغال ومصر. وشملت مراجعتنا الميدانية للحسابات أيضاً 3 مكاتب إقليمية في بنما وداكار والقاهرة.

رابعاً - الأداء على أساس المؤشرات الرئيسية

ألف - الفائض/العجز التشغيلي

7- الفائض/العجز هو الفرق بين إيرادات البرنامج خلال العام والنفقات الملتزم بها. واستمر في عام 2011 اتجاه الفائض



التشغيلي نحو الهبوط عندما سجل البرنامج لأول مرة عجزاً تشغيلياً بلغ 280.7 مليون دولار أمريكي في عام 2011 مقابل فائض بلغ 28.5 مليون دولار أمريكي في عام 2010.

العجز

8- في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يسجل البرنامج المساهمات كجزء من الإيرادات عند تأكيدها من خلال اتفاق يتم إبرامه. وتسجل المصروفات عند تلقي السلع والخدمات أو عند تسليم السلع الغذائية. وهناك دائماً فجوة

زمنية بين إثبات الإيرادات وإثبات المصروفات. ولذلك فإن العجز يمكن أن ينشأ عن عوامل كثيرة، مثل توقيت الإيرادات والمصروفات؛ وتجميع المساهمات المتعددة السنوات في السنوات السابقة؛ وانخفاض الإيرادات أو زيادة المصروفات.

9- وتبين لنا أن العجز نشأ أساساً عن انخفاض في الإيرادات بأكثر من 12 في المائة في عام 2011 مقارنة بعام 2010.

10- وصنفت في شكل جدول التحليلات الأخرى التي أجريت للعجز في مختلف الشرائح. وازداد العجز في أموال فئات البرامج على مر السنوات حتى وصل الهبوط في عام 2011 إلى مستويات تزيد بثلاث مرات ونصف عن مستوياته في عام 2010.

(الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية)

الشرائح	2011	2010	2009
أولاً - أموال فئات البرامج			
الإيرادات	2894	3577	3556
النفقات	3459	3729	3692
العجز	565(-)	152(-)	136(-)
الفائض/العجز في الشرائح الأخرى			
ثانياً - الحساب العام والحسابات الخاصة	362	65	315
ثالثاً - العمليات الثنائية والصناديق الاستثمارية	78(-)	116	34(-)
مجموع الفائض/العجز	281(-)	29	145

11- ويقابل العجز في أموال فئات البرامج جزئياً فائض في الحساب العام والحسابات الخاصة. ونجم فائض هذه الشريحة في عام 2011 عن الآتي: (1) مساهمات متعددة السنوات أكدت وسجلت كإيرادات في عام 2011 ولكن سيجري تخصيصها

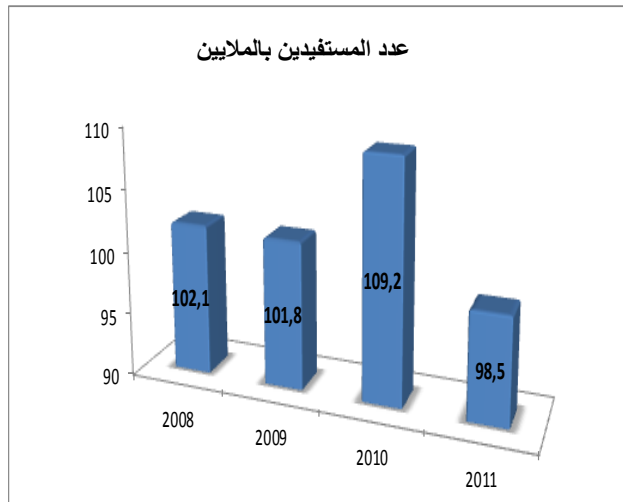
لمشروعات ستنفذ في سنوات لاحقة: 184 مليون دولار أمريكي؛ (2) مساهمات متعددة الأطراف⁽²⁾ بما قيمته 204 ملايين دولار أمريكي، منها 178 مليون دولار أمريكي مخصصة لمشروعات محددة.

الإيرادات

12- حشدت الطوارئ التي شهدتها هايتي في عام 2010 ومنطقة القرن الأفريقي في عام 2011 استجابات طيبة من الجهات المانحة. على أن الاتجاه العام يغلب عليه هبوط في المساهمات منذ عام 2008. ويواجه البرنامج تحديات في تعبئة الموارد في سياق الأزمة الاقتصادية العالمية. وسوف يتعين على البرنامج إيجاد حلول مبتكرة لحفز المانحين على تقديم الدعم وتنويع قاعدة الجهات المانحة. وقدمت أكبر 10 جهات مانحة 76 في المائة من مجموع المساهمات في عام 2011. وبلغت حصة القطاع الخاص نسبة ضئيلة وإن كانت آخذة في الازدياد. وظلت المساهمات الموحدة من الجهات المانحة الخاصة تزداد باطراد على مر السنوات ولكنها انخفضت من 3.4 في المائة في عام 2010 إلى 2.5 في المائة من مجموع المساهمات في عام 2011.

المصروفات

13- انخفضت المصروفات في عام 2011 بنسبة 5 في المائة مقارنة بأرقام عام 2010. واستأثر مكون المعونة المؤلف من سلع غذائية وتحويلات نقدية وقسائم (2 182 مليون دولار أمريكي) بنسبة 54 في المائة من نفقات البرنامج. وتمثل تكاليف الموظفين ثاني أكبر مكون ساهم بنسبة 17 في المائة في النفقات خلال عام 2011. وانخفضت نفقات السلع في عام 2011 مقارنة بمستوياتها في عام 2010 بالرغم من زيادة أسعار الأغذية. ويكشف النطاق الذي يغطيه البرنامج والذي يقاس بعدد المستفيدين وكمية الأغذية الموزعة عن اتجاه نحو الهبوط خلال السنوات الأخيرة كما يتضح من الشكلين البيانيين. ومما ساهم جزئياً في تكميل انخفاض التوزيعات الغذائية بمبلغ 193 مليون دولار أمريكي عن مستوياتها في عام 2010 زيادة توزيعات النقد والقسائم بمبلغ 60 مليون دولار أمريكي.



(2) يصنّف البرنامج مساهماته إلى فئتين رئيسيتين: (1) مساهمات متعددة الأطراف يقرر فيها البرنامج المشروعات التي ستستخدم فيها تلك المساهمات؛ (2) مساهمات موجهة متعددة الأطراف تخصصها الجهة المانحة لبلد بعينه.

14- ولذلك فإن الموارد المتاحة لتغطية المصروفات في أي سنة من السنوات تشمل أرصدة الأموال في نهاية السنة السابقة (النقدية، والمساهمات المؤكدة ولكن غير المستلمة، والمخزونات الغذائية، وما إلى ذلك) والمساهمات الجديدة المؤكدة تحريرياً خلال السنة. ونخلص من تحليلنا إلى أن العجز لا يشكل حالياً خطراً يهدد عمليات البرنامج التي يدعمها حالياً فائض متراكم (أرصدة الأموال) بما قدره 3 550 مليون دولار أمريكي لتمويل العمليات المقبلة³. على أنه في حال استمرار العجز خلال السنوات المقبلة فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تبديد الفائض ويهدد تدفق العمليات.

باء - أرصدة الصناديق والاحتياطيات

15- بلغت احتياطيات البرنامج 237.3 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011، مسجلة بذلك انخفاضاً نسبته 8.52 في المائة مقارنة بأرقام السنة السابقة. وهذه الاحتياطيات غير مقيّدة بأي جهة مانحة معيّنة، وهي موضوعة تحت تصرف البرنامج لاستخدامها أساساً في تمويل الالتزامات غير المتعلقة بمشروعات.

16- وبلغت أرصدة الصناديق والاحتياطيات في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011 ما قيمته 3 787.5 مليون دولار أمريكي. وبالتالي فإن أرصدة الصناديق تكفي لتغطية الالتزامات المفتوحة التي تبلغ 592 مليون دولار أمريكي (للسلع والخدمات التي تم التعاقد ولكن لم يتم تسلمها حتى نهاية عام 2011).

جيم - إدارة النقدية والاستثمارات

17- ازدادت قيمة النقدية والاستثمارات من 1.58 مليار دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010 إلى 1.94 مليار دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011.

18- ووصلت إيرادات الاستثمار في عام 2011 إلى 27.5 مليون دولار أمريكي مقابل 22.6 مليون دولار أمريكي في عام 2010. ونجم ذلك عن زيادة في حجم الاستثمارات (1.6 مليار دولار أمريكي في عام 2010 مقابل 1.9 مليار دولار أمريكي في عام 2011). وبلغ العائد على الاستثمار خلال تلك الفترة 1.4 في المائة في عام 2011 دون أي تغيير عن مستوياته في عام 2010.

19- وتتكون النقدية ومعادلات النقدية من الأرصدة النقدية والمصرفية، وأسواق المال، وحسابات الإيداع والأرصدة لدى مديري الاستثمار. وازدادت الأرصدة من 550.5 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2010 إلى 659.6 مليون دولار أمريكي في عام 2011. وتشير المذكرات على الحسابات إلى أن النقدية اللازمة للإنفاق الفوري يتم الاحتفاظ بها في الحسابات النقدية والمصرفية. وتتاح أرصدة حسابات سوق المال وحسابات الإيداع 'في غضون مهلة قصيرة' وأوضحت الإدارة أن المهلة 'الفورية' تستغرق يوماً واحداً تقريباً بينما تستغرق 'المهلة القصيرة' يومين من أيام العمل.

20- ويهدف البرنامج إلى احتواء الأرصدة النقدية المحتفظ بها في المكاتب الميدانية بافتراض أن النقدية المحتفظ بها في حسابات مصرفية للمكاتب الميدانية معرضة عموماً لمخاطر أكبر، مثل مخاطر الأطراف النظرية، ومخاطر صرف العملة الأجنبية، والمخاطر القطرية. ومن الآليات المهمة لتحقيق المركزية في المدفوعات النقدية استخدام حسابات الأرصدة الصفوية التي يمكن من خلالها أن يحصل 41 مكتباً ميدانياً على أموال بأرصدة نقدية محتفظ بها في الحسابات الرئيسية للمقر.

³ رهناً بالقيود التي قد تفرضها الجهات المانحة المعنية.

21- وأخذنا عينات تغطي شهري نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول 2011، وتبين لنا أن الأرصدة النقدية والمصرفية اليومية في المقر الرئيسي تراوحت بين 49 مليون دولار أمريكي و181 مليون دولار أمريكي. وبلغ متوسط الإنفاق النقدي اليومي 14 مليون دولار أمريكي ووصلت أعلى معدلاته إلى 29 مليون دولار أمريكي. وبالتالي فإن الأرصدة النقدية المحتفظ بها في المقر الرئيسي كبيرة بالنسبة للاحتياجات. وأشارت الأمانة إلى أن الأرصدة تمثل احتياجات الصرف لمدة تتراوح بين 3 أيام و12 يوماً، وهذا المستوى من الصرف لا يعد كبيراً بشكل خاص في ظل جوانب عدم التيقن التي تؤثر على التدفقات النقدية الواردة والصادرة. وقد يلاحظ أنه بالإضافة إلى الأرصدة النقدية والمصرفية اللازمة لتلبية الاحتياجات العاجلة، يمكن للبرنامج أن يصل 'بسرعة' إلى نقدية سوق المال وحسابات الإيداع. وتحتسب عتبات الأرصدة النقدية والمصرفية عند توفر السيولة في هذه المجموعة. وأوضحت الأمانة أنه لم تسجل أي خسائر نتيجة للاحتفاظ بتلك الأموال في الحسابات المصرفية للمقر الرئيسي بدلاً من صناديق سوق المال نظراً للانخفاض الشديد في عائد كل منهما.

22- وبينما لا تنطوي الحالة الراهنة على أي فرص ضائعة فإننا نرى أن البرنامج سيحصل على خدمة جيدة من خلال وضع إطار منهجي للتنبؤ النقدي حتى يمكن دعم اتخاذ القرارات المتعلقة بتوفر الأموال للاستثمار. وتستلم المساهمات بعد إجراء مناقشات مع الجهات المانحة ويمكن التنبؤ بها؛ ويمكن لتدفقات النفقات أن تسير وفق جداول الالتزامات (كشوف المرتبات/العقود، وما إلى ذلك) في البرنامج.

التوصية 1: ينبغي وضع إطار للتنبؤات النقدية باستخدام القدرات الوظيفية لشبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (ونجز 2) من أجل تعزيز جودة القرارات بشأن الإدارة النقدية في البرنامج.

دال - ضريبة القيمة المضافة المستحقة القبض

23- يتمتع البرنامج، بحكم كونه هيئة تابعة للأمم المتحدة، بإعفاء من الضرائب، مثل ضريبة القيمة المضافة. ويسدد البرنامج في 35 من بين 96 بلداً ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات ويسترد هذه الضريبة من الحكومات المضيفة. وبلغت ضريبة القيمة المضافة المستحقة القبض حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2011 ما يقرب من 53.6 مليون دولار أمريكي، منها 26.8 مليون دولار أمريكي تقريباً في عام 2007 والفترات السابقة. ويغطي اعتماداً بمبلغ 48.9 مليون دولار أمريكي جانباً كبيراً من هذه المبالغ المستحقة القبض من ضريبة القيمة المضافة. وبلغت ضريبة القيمة المضافة المستحقة القبض من السودان 43.3 مليون دولار أمريكي تمثل 80 في المائة من مجموع مبالغ ضريبة القيمة المضافة المستحقة القبض. وأبلغتنا الأمانة أنه تم تحصيل خمسة أقساط بما قيمته 2.6 مليون دولار أمريكي من حكومة السودان. كما أكدت لنا الأمانة أنه يجري بذل جهود حثيثة لاسترداد المبالغ المستحقة القبض.

هاء - الميزانية

24- يُعد البرنامج الكشف الخامس، وهو كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية، باعتباره شرطاً يقتضيه المعيار 24 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ووصلت الميزانية النهائية لعام 2011 إلى 988.4 5 مليون دولار أمريكي مقابل نفقات فعلية بلغت 753.4 3 مليون دولار أمريكي. وهذا الفرق كبير ولكن التحليل المقارن لا يمكن استخدامه كمعيار لتقييم أداء البرنامج في استخدام الموارد المخصصة.

- 25- ويرجع السبب في ذلك إلى نموذج التمويل الطوعي في البرنامج. وبعد البرنامج ميزانية تكون في الأساس خطة عمل يلتزم الموافقة عليها من المجلس التنفيذي. وهذه الخطة تكون طموحة ويتم إعدادها انطلاقاً من افتراض دعم كل المستفيدين المحددين. ومن الناحية الأخرى، يعتمد تنفيذ المشروعات على الأموال التي يتم تدبيرها للمشروعات.
- 26- ووفقاً للمعيار 24 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام فإن الميزانية تشكل أداة رئيسية للإدارة والرقابة الماليتين. وتشمل المسائل الرئيسية التي يتناولها هذا المعيار ما يلي:
- الميزانية المعتمدة تعبر عن الإيرادات أو المقبوضات التي من المتوقع أن تنشأ خلال فترة الميزانية والنفقات المتوقعة المرخصة من الجهاز التشريعي. وتحدد الميزانية المعتمدة سلطة الإنفاق فيما يتعلق بالبنود المحددة.
 - عرض الميزانيتين الأصلية والنهائية والمبالغ الفعلية في الكشوف المالية على نحو يسمح بمقارنتها مع الميزانية المتاحة للعموم سوف يستوفي دورة المساءلة عن طريق تمكين مستعملي الكشوف المالية من تحديد ما إذا كان قد تم الحصول على الموارد واستخدامها وفقاً للميزانية المعتمدة.
- 27- تفترض ميزانية البرنامج أن جميع المشروعات التي تغطي جميع المستفيدين المستهدفين تحظى بنفس القدر من الأولوية. وفي الحالات التي تقل فيها الموارد دوماً (الاحتياجات التي لا يتم الوفاء بها في بعض البلدان تكون كبيرة)، يقرر المدير الميداني الأولويات. ولا يتم إعداد خطة تنفيذ بما يتفق مع الموارد المالية. ويتوقف أداء المدير الميداني بدرجة كبيرة على مدى تلبية الحاجة إلى الأموال المطلوبة لتحقيق نتائج المشروعات. ولكن المسؤولية الأولى عن تعبئة الموارد لا تقع على المديرين الميدانيين أو لا يتحملون هذه المسؤولية وحدهم؛ ولا يمكن أن يكون المدير الميداني مسؤولاً عن مخاطر عدم تلبية الاحتياجات التمويلية التي تقوّض أهداف المشروعات. وفي هذا السياق أوصينا في تقرير مراجعة الأداء بشأن "إدارة المشروعات" أن يسترشد تنفيذ المشروعات بالميزنة المتعددة السيناريوهات.
- 28- ويؤثر عدم التيقن من التمويل تأثيراً واسعاً على مختلف جوانب البرنامج. فهو لا يؤثر فقط على القدرة على تنفيذ المشروعات، بل وكذلك على التخطيط وتعبئة الموارد البشرية لدعم المشروعات. ويسعى البرنامج إلى تحسين رصد وتقييم مشروعاته؛ ويتعذر في الإطار الحالي إجراء تقييم دقيق لأثر نقص التمويل على تحقيق أهداف مشروعاته.
- 29- ونرى أنه يجب إعداد خطة للموارد إلى جانب خطة العمل. ومن شأن ذلك أن يجعل عملية وضع الميزانية أكثر شمولاً وأكثر فائدة.

التوصية 2: ينبغي أن ينظر البرنامج في دمج خطة للموارد في عمليات التخطيط، بما في ذلك خطة الإدارة وربما في تخطيط المشروعات.

خامساً - استنتاجات وتوصيات المراجعة بشأن الكشوف المالية

- 30- أشرنا خلال عملية المراجعة أن البرنامج أجرى 19 تعديلاً، وترتبط هذه التعديلات أساساً بالكشف عن البيانات لتحسين جودة الإبلاغ المالي. ويتضمن الملحق بعض التغييرات المهمة. وحصلنا على تأكيدات أنه سيجري إيلاء المراعاة الواجبة للمسائل التي تستحق اتخاذ إجراءات بشأنها على الأجل الطويل.
- 31- ولاحظنا أن البرنامج قد وضع ضوابط داخلية لضمان سلامة المعلومات في الكشوف المالية. وحددت الخطوط التوجيهية الصادرة بشأن إعداد الكشوف المالية ما يجب الاضطلاع به من أنشطة لتوفير أسس معقولة يمكن أن يعتمد عليها

المديرون في تأكيد سلامة المعاملات المالية في مجالات مسؤولياتهم. وشكلت خطابات التمثيل المقدمة من موظفي الإبلاغ الأساس لضمان الجودة على أرفع المستويات. وُحددت أيضاً مهام محددة متعلقة بإقفال الحسابات. ويقدم موظف المالية الإقليمي الإشراف والأدوات، من قبيل المتابعة المالية، ويبصر الحد الأدنى من الإقفال الشهري للحسابات إجراء الرصد بانتظام. وبالإضافة إلى ذلك فقد أُجريت مراجعة داخلية لفحص حسابات الأشهر الستة.

32- وكان سلفنا، المكتب الوطني لمراجعة الحسابات في المملكة المتحدة، قد أوصى في عام 2009 بأن يعد البرنامج كشف الرقابة الداخلية. ويسرنا أن نشير إلى أن البرنامج قد نفذ هذه التوصية في عام 2011. ونحن ننظر إلى كشف الرقابة الداخلية باعتباره وسيلة فعالة لضمان المساءلة أمام كافة أصحاب المصلحة. ويشكل هذا الكشف أيضاً أداة مهمة لتوصيل رسائل إلى المديرين الفنيين بشأن أدوارهم ومسؤوليتهم فيما يتعلق بالضوابط الداخلية. ونشعر بالارتياح إزاء عملية إعداد كشف الرقابة الداخلية الذي يمكن من خلاله تجميع ضمانات كافية من الإدارة العليا والمراجعة الداخلية لتأكيد فعالية الضوابط الداخلية.

33- ونود أن نشير إلى أن مراجع الحسابات الخارجي غير مطالب بإبداء رأي محدد بشأن كشف الرقابة الداخلية بالرغم من أننا نشير في العادة إلى أي تضارب مادي بين الكشف وتقييمنا لبيئة الرقابة الداخلية.

34- وحددنا في أثناء المراجعة التي أجريناها بعض المجالات التي نرى أن الضوابط فيها تحتاج إلى تحسين ونركز عليها في الفقرات التالية.

ألف - مخزون الأغذية

35- يعمل البرنامج في معظم البلدان في تعاون وثيق مع الشركاء المتعاونين الذين يساعدونه في تحديد المستفيدين وتوزيع السلع الغذائية (والنقد والقوائم) على المستفيدين. ويرفع الشركاء المتعاونون تقارير إلى البرنامج عن التوزيع الفعلي للمعونة من خلال تقارير التوزيع الشهرية.

36- ووفقاً للسياسة المحاسبية المعلنة في البرنامج فإن السلع الغذائية تسجل في بند النفقات عندما يوزعها البرنامج مباشرة أو بمجرد تسليمها إلى الشريك المتعاون لتوزيعها. وقد أوصينا في تقريرنا عن الكشوف المالية لعام 2010 بأن تسجل في المذكرات على الحسابات قيمة وحجم الأرصدة الغذائية غير الموزعة المتبقية في حوزة الشركاء المتعاونين، ووافق البرنامج على تلك التوصية. وكان الهدف من ذلك أيضاً تزويد قارئ الكشوف المالية بصورة دقيقة عن الأغذية الموزعة بالفعل على المستفيدين.

37- وسجل البرنامج في المذكرة 4 على الكشف الأول مبلغاً قدره 92.8 مليون دولار أمريكي (150 471 طناً مترياً) كأغذية في انتظار توزيعها من جانب الشركاء المتعاونين حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2011. واخترنا عينة من 68 شريكاً متعاوناً، وتبين لنا عدم قيام 27 شريكاً متعاوناً حتى تاريخ إجراء عملية مراجعة الحسابات بتقديم تقرير التوزيع الشهري؛ وفي تلك الحالات، وضع البرنامج تقديرات لكميات الأغذية غير الموزعة. والواقع أن الحصول على تقارير التوزيع من الشركاء المتعاونين في الوقت المناسب يشكل دوماً تحدياً للبرنامج. واكتشفنا أيضاً فروقاً في الأرقام المجمعة في المذكرات على الحسابات والأرقام التي جرى الإبلاغ عنها في تقرير التوزيع الشهري في حالة 6 شركاء متعاونين. ونخلص من ذلك إلى أنه لا بد من تحسين الضوابط الكفيلة بتقديم تقارير دقيقة عن توزيع الأغذية.

التوصية 3: يجب أن يبسط البرنامج إجراءات جمع تقارير التوزيع في الوقت المناسب من الشركاء المتعاونين وأن يعزز جودة مطابقة البيانات المتعلقة بالأغذية المتبقية دون توزيع لدى الشركاء.

38- بينما تسجل السلع كنفايات (وتخفف المخزونات) بمجرد تسليم السلع إلى الشركاء المتعاونين فإن التعامل مع السلع غير الموزعة يختلف عن ذلك على النحو التالي:

- تسجل في المذكرات على الحسابات الأغذية غير الموزعة المتبقية لدى الشركاء المتعاونين؛
- تضاف إلى المخزون الأغذية غير الموزعة المتبقية لدى الحكومات المضيفة؛
- تسجل أيضاً كأموال مستحقة القبض المبالغ النقدية والقسائم غير الموزعة المتبقية لدى الشركاء المتعاونين.

39- ولا تكشف الحسابات عن السياسة المذكورة أعلاه بشأن تفاوت طريقة المعاملة. وتؤدي هذه الممارسة إلى التباس بين التعامل مع السلع غير الموزعة والسلع التي تكون في حوزة الوكالات التابعة للحكومات المضيفة التي توزع أيضاً الأغذية وبالتالي يمكن اعتبارها شريكاً متعاوناً. ولم يضع البرنامج سياسة واضحة تحدد المعايير الرئيسية التي يمكن بمقتضاها اعتبار الحكومة المضيفة شريكاً متعاوناً، مما يفضي إلى تباين في النهج المتبعة. فقد عوملت في البداية مخزونات غذائية بلغت كمياتها 45 028 طناً مترياً (23 مليون دولار أمريكي) في حوزة إحدى الوكالات الحكومية في إثيوبيا (قطاع إدارة مخاطر الكوارث والأمن الغذائي) في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011 كمخزون حكومي وعُدلت بعد ذلك بحيث خصمت من المخزون وعوملت كأرصدة غذائية لدى شريك متعاون. ومن ناحية أخرى، عوملت كأرصدة حكومية سلع غذائية غير موزعة (31 206 أطنان مترياً؛ 21 مليون دولار أمريكي) بحوزة حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي تقوم هي الأخرى بتوزيع الأغذية، ثم أضيفت بعد ذلك إلى المخزون.

40- وأشار البرنامج إلى أنه في حالة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أضيفت الأغذية إلى المخزون لأن البرنامج كان يحتفظ بالرقابة على الأرصدة الغذائية. واتخذت تلك الرقابة شكل أحكام في الاتفاقات المبرمة مع تلك الحكومات يحق للبرنامج بموجبها سحب الأغذية والوصول إلى المستودعات لإجراء عمليات التحقق وما إلى ذلك. على أن البرنامج ليس في وضع يمكنه من ممارسة تلك الرقابة على الأرصدة التي يحتفظ بها الشركاء المتعاونون. ولا يوجد ما يمنع المكاتب القطرية من التحقق مادياً من الأرصدة التي يحتفظ بها الشركاء المتعاونون في مستودعاتهم؛ والواقع أن مكاتب البرنامج تجري ذلك التحقق. ويوزع الشركاء المتعاونون الأغذية وفقاً لخطة التوزيع التي يعدها البرنامج. ونخلص من ذلك إلى أن تباين طريقة التعامل مع المخزونات غير الموزعة لا يلقي تأييداً كافياً من حيث الجوهر.

التوصية 4: ينبغي أن يضع البرنامج سياسة واضحة لحصر الأغذية المتبقية دون توزيع لدى الشركاء الحكوميين الذين يقومون أيضاً بتوزيع الأغذية. وينبغي أن تكون هذه السياسة متسقة مع السياسة المتعلقة بتسجيل المعونة في بند النفقات (الأغذية والنقد والقسائم).

باء - مسائل أخرى: المخاطر المنخفضة

- أنشأ البرنامج حساباً خاصاً لمجموعة الأمن الغذائي في ديسمبر/كانون الأول 2010. ويشترك البرنامج مع منظمة الأغذية والزراعة في قيادة هذه المجموعة وتقع عليه المسؤولية عن مواردها وإدارة ميزانيتها على المستوى العالمي. والهدف من المجموعة هو بناء القدرة على تلبية الاحتياجات المفاجئة، وإمكانية التنبؤ، والسرعة، والفعالية، والملاءمة في الاستجابة الإنسانية الدولية. وأشار التعميم ذو الصلة إلى أنه سيجري إصدار توجيه مشترك يتضمن تعليمات

وإرشادات مفصلة بشأن إدارة هذا الحساب الخاص وإجراءاته المحاسبية والإبلاغ عنه. وبلغت نفقات هذا الحساب الخاص في عام 2011 ما قيمته 1.02 مليون دولار أمريكي. على أن التوجيه لم يصدر حتى الآن. وتخضع في الوقت نفسه المعاملات المتصلة بالمجموعة للإجراءات المحاسبية العامة المعمول بها في البرنامج.

- تشمل الأصول غير المادية البرامج الحاسوبية المطوّرة داخلياً وخارجياً وتراخيصها وحقوق استخدامها، والأصول غير المادية الجاري إنشاؤها. وأشارت الكشوف المالية لعام 2011 إلى زيادة قدرها 2.3 مليون دولار أمريكي في الأصول غير المادية. وتبيّن لنا أن مدة صلاحية استخدام مختلف فئات الأصول غير المادية غير مدعومة بأي تحليل لكل فئة من فئات البنود على أساس المعايير المحددة للاسترشاد بها في ذلك التقدير. ولم تكن هناك أيضاً أي وثائق تشير إلى تاريخ إجراء آخر استعراض للتقدير.
- صُنِّفت بعض أصول وبنود المخزونات المستهلكة (بالرغم من أنها غير مادية) على سبيل الخطأ كأصول غير ملموسة. ويوجد في البرنامج نظامان لتسجيل الأصول، هما ونجز 2 وقاعدة بيانات إدارة الأصول. ووقع الخطأ لأن قاعدة بيانات إدارة الأصول غير مزوّدة بحقل تسجل فيه الأصول غير المادية. وأكد لنا البرنامج أنه سيواصل تعزيز الضوابط للكشف عن أخطاء التصنيف.
- المعيار 17 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يقتضي إعداد بيان يكشف عن الآتي: (أ) وجود قيود على سندات ملكية العقارات والمنشآت والمعدات المتعهد بها كأوراق مالية لتغطية الخصوم وحجم تلك القيود؛ (ب) قيمة التزامات حيازة العقارات والمنشآت والمعدات. وتم إبلاغنا بعدم وجود أي قيود على سندات ملكية أي من هذه الأصول المسجلة في الكشوف المالية. وتبيّن لنا عدم تحديد أي عملية لرصد أي قيود على الأصول. وأكد لنا البرنامج أن وحدة المعدات في نظام ونجز 2 ستحل محل قاعدة بيانات إدارة الأصول. وعلمنا أيضاً أن المكاتب القطرية ستصدر تأكيدات بهذا الشأن.

سادسا - التقدم المحرز في تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي

41- على سبيل حُسن ممارسة المراجعة، استعرضنا التقدم العام الذي أحرزته الأمانة في الاستجابة لتوصيات المراجعة التي عُرضت على المجلس التنفيذي في تقريرنا عن الكشوف المالية لعام 2010 وتقرير مراجع الحسابات السابق عن عام 2009. ويسرنا أن نؤكد الخطوات الإيجابية التي اتخذتها الأمانة، لا سيما ما يتعلق منها بالمجالات التالية:

- يمثل إعداد كشف الرقابة المالية في عام 2011 إنجازاً مهماً تطلب تحقيقه اشتراك الأمانة مع الوحدات الميدانية في التدريب والتوعية بأهمية ذلك الإنجاز؛
- عُدت اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات لتوضيح مسؤولياتها وسلطاتها؛
- كشف البرنامج عن قيمة الأغذية بالأطنان المترية وبالدولارات الأمريكية فيما يتعلق بالسلع الغذائية غير الموزعة المتبقية لدى الشركاء المتعاونين. ويوصي هذا التقرير بخطوات لضمان دقة واتساق الأرقام المُبلغ عنها في المذكرات على الحسابات؛
- أُجري اختبار مفصّل لقياس التكاليف الحالية لاستبدال المخزون؛

- عززت الأمانة عملية مطابقة الأرقام الضابطة المتعلقة بالمخزون الغذائي في نظام كومباس ونظام ونجز⁴؛ وانخفض الفرق من 12 047 طناً مترياً في عام 2010 إلى 4 898 طناً مترياً في عام 2011. وسوف يتيح تنفيذ نظام دعم تنفيذ اللوجستيات حلاً دائماً للمشكلة. وعلمنا أن نظام دعم تنفيذ اللوجستيات دخل مرحلته التجريبية ويجري تقييمه في مكتبين قطريين؛
- سُوِّيت عملية المطابقة بين القروض الداخلية والاقتراض بين المشروعات من خلال حل تقني في نوفمبر/تشرين الثاني 2011.

42- وبينما يوفر كشف الرقابة المالية ضمانات تؤكد مدى كفاية الضوابط الداخلية فإنه يحدد أيضاً المجالات التي يتعين فيها تعزيز الضوابط. وسوف تشكل التوصيات الواردة في تقرير المراجعة الداخلية وتقرير المراجعة الخارجية وتقارير التقييم معاً إطاراً لتقييم ثغرات الرقابة والتحقق من التأكيدات الواردة في خطابات التمثيل المقدمة من الوحدات الميدانية.

التوصية 5: نوصي بتوحيد جمع وتسجيل كافة التوصيات المتدفقة من مختلف قنوات المراجعة الداخلية والخارجية وتقارير التقييم في نظام واحد.

43- وسوف يشكل التحقق من تنفيذ الإجراءات المتخذة بشأن التقارير السابقة الأخرى، بما في ذلك تقارير مراجع الحسابات السابق، جزءاً من عملية مراجعة الحسابات في المستقبل. وفيما يلي التقارير الأخيرة التي لم يتم التحقق من إجراءات الأمانة بشأن تنفيذ توصياتها:

- عمليات البرنامج في الصومال
- شراء عقود النقل البري والتخزين والمناولة
- إدارة المشروعات

44- وسوف يساعد إجراء استعراض كل 6 أشهر للإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصيات والمشاورات مع مراجع الحسابات الخارجي الأمانة على التدخل في الوقت المناسب للتأكد من أن الخطوات المتخذة تستجيب لروح التوصيات. وسوف تساعد أيضاً المراجعة الداخلية والخارجية على تنظيم عمليات مراجعة الحسابات للتحقق من تنفيذ تلك التوصيات.

التوصية 6: يمكن وضع إطار مؤسسي لاستعراض يتم إجراؤه كل ستة أشهر للإجراءات المتخذة في صد تنفيذ التوصيات وما يجري من مشاورات مع مراجع الحسابات الخارجي.

شكر وتقدير

نود أن نسجل تقديرنا لما أبدته الإدارة وما أبداه موظفو البرنامج من تعاون في أثناء مراجعة الحسابات.



Vinod Rai

المراقب المالي والمراجع العام للهند

مراجع الحسابات الخارجي

17 أبريل/نيسان 2012

⁴ يسجل نظام ونجز 2 المعاملات حتى مرحلة تسجيل المخزونات في بند النفقات. وتسجل المعلومات بعد ذلك في نظام كومباس، وهو نظام المعالجة على دفعات. ويتم تيسير ترحيل البيانات بين النظامين من خلال تطبيق مشترك بين نظام ساب (SAP) ونظام كومباس؛ وتقضي أخطاء الترحيل إلى فرق في الأرقام الضابطة في نظامي تكنولوجيا المعلومات.

الملحق

التعديلات المهمة التي أُدخلت على الكشوف المالية للبرنامج بناءً على طلب مراجع الحسابات الخارجي

1- العقارات والمنشآت والمعدات - الفقرة 20

النص الأصلي

تقاس قيمة العقارات والمنشآت والمعدات بتكلفتها الأصلية في البداية، ثم بالقيمة الأصلية مطروحاً منها الاستهلاك المتراكم وأية خسارة ناتجة عن انخفاض قيمتها بسبب تلفها. ولا تتم رسملة تكاليف الاقتراض إن وجدت. ويرد استهلاك العقارات والمنشآت والمعدات على امتداد عمر الاستعمال باستخدام طريقة المعدل الثابت، إلا في حالة الأراضي، فهي لا تخضع للاستهلاك. وعمر الاستخدام المقدر لفئات العقارات والمنشآت والمعدات هي كالتالي:

النص المعدل

تقاس قيمة العقارات والمنشآت والمعدات بتكلفتها الأصلية في البداية، ثم بالقيمة الأصلية مطروحاً منها الاستهلاك المتراكم وأية خسارة ناتجة عن انخفاض قيمتها بسبب تلفها. ولا تتم رسملة تكاليف الاقتراض إن وجدت. وتُقيّم التبرعات المقدمة في شكل عقارات ومنشآت ومعدات بالقيمة السوقية العادلة، وتثبت كعقارات ومنشآت ومعدات وإيرادات. ويرد استهلاك العقارات والمنشآت والمعدات على امتداد عمر الاستعمال باستخدام طريقة المعدل الثابت، إلا في حالة الأراضي، فهي لا تخضع للاستهلاك. وعمر الاستخدام المقدر لفئات العقارات والمنشآت والمعدات هو كالتالي:

2 - الأصول غير المادية - الفقرة 23

النص الأصلي

تقاس الأصول غير المادية في البداية بتكلفتها، ثم بقيمتها الأصلية مطروحاً منها الاستهلاك التراكمي وأية خسائر ناجمة عن انخفاض قيمتها بسبب التلف.

النص المعدل

تقاس الأصول غير المادية في البداية بتكلفتها، ثم بقيمتها الأصلية مطروحاً منها الاستهلاك التراكمي وأية خسائر ناجمة عن انخفاض قيمتها بسبب التلف. وتُقيّم التبرعات المقدمة في شكل أصول غير مادية بالقيمة السوقية العادلة وتثبت كأصول غير مادية وإيرادات.

3 - الإيرادات - المذكرة 5-3

النص الأصلي

106.5	112.6	إيرادات أخرى	5-3
-------	-------	--------------	-----

النص المعدل

84.2	89.3	الإيرادات المحصلة من أنشطة الحسابات الخاصة
22.3	23.3	إيرادات متنوعة
106.5	112.6	مجموع الإيرادات الأخرى

4 - الفقرة 158

النص الأصلي

وتتعلق الإيرادات الأخرى أساساً بأنشطة الحسابات الخاصة، بما في ذلك عمليات النقل الجوي ومخصصات السلع والخدمات من مستودع الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية ومكتب الدعم الميداني في حالات الطوارئ، ورسوم الخدمة من اتفاقات الأطراف الأخرى وكذلك المبالغ المحصلة من بيع السلع التالفة والممتلكات الأخرى غير القابلة للإصلاح.

النص المعدل

وبلغ مجموع الإيرادات التي تحققت في عام 2011 من أنشطة الحسابات الخاصة 89.3 مليون دولار أمريكي (84.2 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010) وشملت أساساً عمليات النقل الجوي ومخصصات السلع والخدمات من مستودع الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية ومكتب الدعم الميداني في حالات الطوارئ. وشملت الإيرادات المتنوعة التي بلغت 23.3 مليون دولار أمريكي (22.3 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010) المبالغ المحصلة من بيع السلع التالفة والممتلكات الأخرى غير القابلة للإصلاح.

5 - المذكرة 11: الاتفاقات مع أطراف ثالثة

النص الأصلي

2010		2011	تسوية الاتفاقات المبرمة مع أطراف ثالثة
بملايين الدولارات الأمريكية			
9.9		10.4	الرصيد الافتتاحي في 1 يناير/كانون الثاني
56.9		62.4	اتفاقات جديدة مع أطراف ثالثة في السنة
(26.4)	(83.3)	(16.6)	مطروحاً منها: متحصلات/إضافات خلال السنة
(71.3)		(86.8)	اتفاقات مستحقة الدفع مع أطراف ثالثة أثناء السنة
26.9	98.2	(10.4)	مطروحاً منها: الصرف/الخصم خلال السنة
10.4		16.6	مجموع المبالغ المستحقة القبض من اتفاقات الأطراف الثالثة (المذكرة 2-5)
-		(10.3)	مخصص الحسابات المشكوك فيها
10.4		16.3	الرصيد الختامي في 31 ديسمبر/كانون الأول

النص المعدل

2010		2011	تسوية الاتفاقات المبرمة مع أطراف ثالثة
بملايين الدولارات الأمريكية			
9.9		10.4	الرصيد الافتتاحي في 1 يناير/كانون الثاني
56.9		62.4	اتفاقات جديدة مع أطراف ثالثة في السنة
(26.4)	(83.3)	16.6	مطروحاً منها: متحصلات/إضافات خلال السنة
(71.3)		(86.8)	اتفاقات مستحقة الدفع مع أطراف ثالثة أثناء السنة
26.9	98.2	(10.4)	مطروحاً منها: الصرف/الخصم خلال السنة
10.4		16.6	مجموع المبالغ المستحقة القبض من اتفاقات الأطراف الثالثة (المذكرة 2-5)
-		(0.3)	مخصص الحسابات المشكوك فيها
10.4		16.3	الرصيد الختامي في 31 ديسمبر/كانون الأول

6 - المذكرة 2-3: المساهمات المستحقة القبض - الفقرة 54

النص الأصلي

وتقدّر مخصصات الحسابات المشكوك فيها بالنسب التالية من المساهمات المستحقة القبض:

النسبة المئوية	المساهمات المستحقة القبض غير المدفوعة
75	أكثر من 4 سنوات
25	بين 3 و4 سنوات
5	بين سنتين و3 سنوات
0	بين سنتين أو أقل

النص المعدل

وتقدّر مخصصات الحسابات المشكوك فيها بالنسب التالية من المساهمات المستحقة القبض غير المدفوعة. وتغيّرت النسب

عن عام 2010 لتعبر عن تجربة الشطب الفعلي في عام 2011.

النسبة المئوية	المساهمات المستحقة القبض غير المدفوعة
75	أكثر من 4 سنوات
25	بين 3 و4 سنوات
5	بين سنتين و3 سنوات
0	بين سنتين أو أقل